



صفحة مطوية في الخدمة الاجتماعية

تكوين وعمل

الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم

من ١٩٥٣ - إلى ١٩٥٥

إهداء

إلى

الزملاء والزميلات الذين شاركوني هذه الصفحة المطوية من الخدمة الاجتماعية

وإلى

- أرواح الذين توفاهم الله منهم، وبوجه أخص

السيدة بهيجة البكري

السيدة عزيزة رضوان

السيدة فاطمة عزت

الأستاذ المستشار محمد فتحي

الأستاذ المستشار محمد أبو الوفا

الصاغ عبد الباسط البنا

رمز وفاء

جمال البنا

فهرس

مُتَلَمَّتَا

- الفصل الأول
- نشأة الفكرة وتكوين اللجنة الشعبية لإصلاح السجون وإجازاتها منتصف ١٩٥٢ - منتصف ١٩٥٤
- ملاحق الفصل الأول
- الفصل الثاني
- الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهه
- ملاحق الفصل الثاني
- الفصل الثالث
- محنة الجمعية
- ملاحق الفصل الثالث
- خاتمة
- "النتيجة"

مُتَلَمَّةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

ولدت "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون" التي حملت فيما بعد اسم "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهـم" في الشفق الوردي⁽¹⁾ لحقبة الليبرالية المصرية التي بدأت بدستور ١٩٢٣. وظلت اللجنة قائمة حتى زحفت سحب الليل على الحوافي الأرجوانية؛ فحولتها إلى بنفسج حزين، ثم صبغتها بصبغة رمادية داكنة أعقبها سريعاً الظلام الحالك. وهذه المدة من منتصف عام ١٩٥٢ حتى منتصف عام ١٩٥٥ هي الفترة التي ظهرت فيها الفكرة، وتكونت، ثم كويت صفحاتها، وخلالها حققت أعظم إنجازاتها، وبقدر ما كانت بداياتها واعدة، مبشرة، بقدر ما كانت نهاياتها محزنة مؤسفة.

أن المعنيين بالخدمة الاجتماعية وحركة الإصلاح في السجون، لا يعلمون شيئاً عن هذه الحقبة، بداية ونهاية، لأن سياسات العهد استطاعت وأدها والتعتيم عليها، وتعقبت بالتدمير والتعمية آثارها؛ فأصبحت خافية عليهم، في حين أنها قامت في ثلاثة أعوام بما عجزت عنه الجمعية الحكومية في ثلاثين عاماً، وحققت إصلاحاً ثورياً في نظم السجون كان يمكن أن يتقدم، لولا أن سياسة العهد كانت تناقض ذلك على خط مستقيم.. فبينما كانت الجمعية تعمل لإصلاح السجون وتخفيف القيود، كانت الحكومة تعد العدة لنشر حكم الإرهاب، والامتداد من السجون إلى المعتقلات.

الكتاب الذي بين يدي القارئ يضم الفصول الآتية:

أولاً - نشأة الفكرة والعمل لتحقيقها بتكوين "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون" وما قامت به اللجنة منذ بدء الفكرة في مستهل عام ١٩٥٢ إلى سبتمبر عام ١٩٥٤ من إصلاحات ثورية في نظم السجون.
ثانياً - التحول من "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون" إلى "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهـم" وعمل الجمعية خلال المدة من سبتمبر ٥٤ حتى أكتوبر ١٩٥٥، وذلك نقلاً عن الكتاب الذي أصدرته الجمعية بعنوان "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهـم في عامين".
ثالثاً - محنة الجمعية والمؤامرة التي انتهت بنتحية كل طاقمها القديم - مجلس إدارة وجمعية عمومية - واستحواز السلطة عليها.

وختم هذا الفصل بمقال تكميلي بعنوان "بطولات في الليمان".

(١) الشفق: الحمرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة (المصباح المنير).

ومع أن كل وثائق ومستندات الجمعية قد آلت إلى السلطة الجديدة التي اغتصبت الجمعية، ولم يكن بأيدينا منها شيء إلا أننا لم نعدم أوراقاً أفلتت من المصادرة... وبهذا جاء الكتاب موثقاً إلى حد ما.. ولو كان لدينا كل الوثائق لأعطى الصورة كاملة.

والغرض الأسمى من نشر هذا الكتاب هو - إضافة إلى إعلان الحقائق التي بدونها لا يمكن أن تفهم الحركة الإصلاحية في ميدان السجون - تعريف العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية بمثال رائع يحيي الهمم، ويوقظ العزائم، ويوضح لهم أن من الممكن تحقيق الكثير رغم كل الصعوبات..

وقد حُرِمَ الإنجاز الذي توصلت إليه الجمعية المصرية لرعاية المسجونين من المتابعة والدفع إلى الأمام نتيجة لاغتصاب الجمعية من أيدٍ شعبية مؤمنة إلى أيدي حكومية ورسمية بحيث عادت الظروف السيئة التي كانت تعانيها السجون ما قبل الجمعية وعاد مرة أخرى "البرش" والقيود الحديدية، والمعاملة المهينة.. بحيث أصبح هناك حاجة ماسة لاستعادة عمل "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون".. واستلهامه مرة أخرى في إصلاح حال السجون المتدهورة...

لقد قدم جيل الخمسينيات جهده، فهل يقدم جيل التسعينيات إضافته؟

يناير ١٩٩٧ - رمضان ١٤١٧

جمال البنا

الفصل الأول

نشأة الفكرة وتكوين اللجنة الشعبية لإصلاح السجون وإنجازاتها

منتصف ١٩٥٢ - منتصف ١٩٥٤

كانت فكرة تأسيس هيئة لإصلاح السجون، والعناية بالمسجونين، من الأفكار التي راودتني خلال فترة اعتقالني في ديسمبر ١٩٤٨ وحتى يناير ١٩٥٠ مع الإخوان المسلمين إثر الحل الأول لهيئتهم.. وقد أمضيت فترة الاعتقال هذه ما بين هاكستب والطور وعيون موسى.

ولكن الظروف لم تنتهياً حتى زارني في مكنتي بمجلة الدعوة التي كنت أعمل محرراً بها، أحد الإخوان الذين أفرج عنهم بمقتضى قانون العفو السياسي الذي أصدرته حركة ٢٣ يوليو. وتحدث كتيب "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون تنادي الرأي العام" وهو أول مطبوعات اللجنة عن هذه الواقعة تحت عنوان "كيف تكونت" فقال:

"عندما صدر قانون العفو السياسي في أواخر السنة الماضية^(١). أفرج بمقتضاه عن عدد كبير من المتهمين السياسيين ولا سيما من شباب الإخوان المسلمين الذين كانوا في سجن مصر وفي ليمان طرة وأبو زعل. وفي يوم ما زار أحد هؤلاء وهو الطالب فتحي علام الذي كان متهماً في قضية محاولة اغتيال حامد جودة وأمضى قرابة أربع سنوات بسجن مصر مجلة الدعوة؛ حيث أخذ يتحدث إلى الأستاذ جمال البنا المحرر بها. وفي أثناء حديثهما، نقل السيد فتحي علام إلى الأستاذ جمال البنا تلك الأمانة التي حملها المسجونون لزملائهم المتهمين السياسيين، وأخذوا عليهم الموائيق ليقوموا بها ألا وهي السعي لإصلاح السجون. وأصغى الأستاذ جمال البنا - باعتباره معتقلاً قديماً وسجيناً سابقاً وأحد المشتغلين بالشئون العامة والاجتماعية.

وفي اليوم التالي طلب من زائره تليفونياً الحضور؛ حيث عرض عليه فكرة تأسيس لجنة لهذه المهمة ورسم الخطوط الأساسية لها التي تتلخص في أن تكون اللجنة شعبية عامة يشترك فيها رجال ونساء من مختلف الهيئات دون أن تتقيد بصفة هيئة خاصة.

وجاء دور التكوين واصطفاء العناصر الصالحة، فاخترت أناس كثيرون، ودعوا إلى اجتماعات أكثر من مرة، في أكثر من مكان.

وتوالت الاجتماعات حتى أذن الله أن تنتقل فكرة الأمر إلى حيز الوجود وعالم الأعمال، فأرسلت أوراقها إلى وزارة الشئون الاجتماعية لتسجل بمقتضى القانون ٤ لسنة ١٩٥٢ م.

وتم هذا في مارس ١٩٥٣...

(١) أي سنة ١٩٥٢.

وقبل هذا الوقت، كنت قد تعرفت على بعض الهيئات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية، وكنت أعرف بعض أعضاء الجمعية المصرية للخدمة الاجتماعية منذ أن أصدرت أول كتبي "ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد: الفقر والجهل، والمرض" سنة ١٩٤٥.

كما كان ثمة صداقة قديمة بيني وبين الأستاذ سيد عويس الذي كان قد سافر إلى أمريكا للحصول على درجة الدكتوراه.. كما شجعت زميلي في الدراسة الابتدائية وجاري في السكن صلاح العبد على أن يلتحق بمدرسة الخدمة الاجتماعية عندما فتحت أبوابها..

وفي إحدى المناسبات طلب مني الأستاذ أحمد حسين رحمه الله (رئيس الحزب الاشتراكي) أن أتحدث عن "الاشتراكية" إلى عدد من السيدات والسادة قامت بدعوتهم السيدة بهيجة البكري التي كانت من المعجبات بالأستاذ أحمد حسين، ومن المتعاطفات مع فكره. وكان لها نصيب محدود في الخدمة الاجتماعية، كما كانت الأخت الكبرى للسيدة سنية عنان (أو بالأحرى سنية البكري) التي كانت قد أقامت صرحاً ممرداً للخدمة الاجتماعية في مصر الجديدة مسحت به تلك المنطقة العشوائية من أكواخ الصفيح التي كانوا يقولون عنها "عزبة المسلمين!!" وحملت اسم "ميرة فريال".. وعندما قامت حركة الجيش كانت السيدة سنية من الذكاء والفتنة بحيث غيرت الاسم إلى "مبرة التحرير"، وبهذا احتفظت بالمؤسسة وبفسها، وأمنت الاستلحاق أو التدخل.

وعندما ذهبت لرؤية هذه المجموعة في مساء أحد أيام شتاء ١٩٥٢ وجدت أن السيدة بهيجة جمعت قرابة عشرين سيداً وسيدة من رجال أعمال أو من أساتذة جامعات وزوجاتهم، أو سيدات في الخدمة الاجتماعية حول مائدة شاي حافلة، وأعجبت كثيراً بالسيدة بهيجة (أو كما كان الجميع ينادونها "تانت بيللي").. كانت في ستينات العمر، ذات بشرة بيضاء بدأت السنون عملها معها، وشعر بلاتيني قصير، وكانت ودودة، صريحة، طيبة، ومندفعة شيئاً ما.. ونشأت بيننا صداقة، فكانت تدعوني لزيارتها في مختلف المناسبات.. وهناك تعرفت على عدد من السيدات والأنسات اللاتي اقتنعن بفكرة اللجنة التي طرأت على فكري وقتئذ، ورحبن بالعمل بها.. وكن من العاملات في مجال الخدمة الاجتماعية بالفعل.. وضمت المجموعة الأولى السيدة زينب عزت وشقيقتها الأنسة فاطمة عزت⁽¹⁾، والشقيقتين الأنستين رحمة وفاطمة نشأت⁽²⁾، والسيدة عزيزة رضوان. وتكوّن من هؤلاء مجموعة نشطة، ومخلصة، وبعيدة عن التكلفة أو التطلعات التي كانت توجد لدى بعض سيدات الخدمة الاجتماعية.. وقدمن للجنة خدمة ثمينة، خاصة في الاتصالات بالمسؤولين.. وكانت المجموعة متكاملة، ففي بعضها المال والجمال، وفي البعض الآخر الكفاءة والجد.. وقمن بواجبهن جميعاً محتسبات، مؤمنات دون أي مقابل مادي أو مظهري.. وأذكر أننا أقمنا حفل شاي لرجال السجون والخدمة الاجتماعية في منزل السيدة زينب عزت، وهو قصر قديم في شارع بن جحدم بجوار مستشفى الدكتور مظهر عاشور

(1) رحمها الله، فقد توفيت في ريعان الشباب بعد أن تزوجت دبلوماسياً مصريةً وذهبت إلى الهند.

(2) لقد تزوجتا بالطبع بعد ذلك وتخرجت الأنسة فاطمة نشأت من كلية الطب وأصبحت طبيبة في الكويت.

بكوبري القبة، وكانت حفلة باذخة، وحررت لها شيكاً على بياض لتكتب عليه التكلفة، فغضبت، وأعادته، ورفضت أن تتناول شيئاً.

وأضيف إلى هذه المجموعة النسائية، مجموعة من الشخصيات البارزة في مجال الفكر والقضايا العامة، وتكون من هؤلاء وأولئك الجمعية العمومية، ومجلس إدارة اللجنة.. وهذا لا يمنع أن التكوين الأولي كان مرناً، ومطاطاً.. وأن بعض الذين أظهروا الحماسة أولاً، أو عندما عرضت عليهم الفكرة، تثابطوا في العضوية، أو اختفوا ليحل محلهم أعضاء آخرون.

واكتسبت اللجنة معونة اثنين من المستشارين الأجلاء هما الأستاذ محمد فتحي وهو العالم الذي جمع بين القانون وبين علم النفس، والأستاذ محمد أبو الوفا الذي كان رئيساً لمحكمة مصر من قبل، وكان الاثنان يعدان من خيرة الرجال علماءً وخلقاً، وكانت كريماتهما من المتعاطفات مع اللجنة وصديقات لمجموعة العمل النسائية بها، وساهمن هن أنفسهن في بعض نشاطاتها.. وقدم الأستاذ محمد فتحي مذكرات قانونية قيمة عن إصلاح السجون، كما قام الأستاذ محمد أبو الوفا بجهد لاستخلاص الجمعية من قبضة المغتصبين، ونجح في الحصول على تصريح من النيابة ولكن حال دون تنفيذه حوائل سنشير إليها عند الحديث عن محنة الجمعية.

وكنوع من التمهيد والدعاية للهيئة الناشئة، أخذت أكتب في مجلة الدعوة التي كانت وقتئذ من أكثر المجلات انتشاراً، باباً أسبوعياً منتظماً تحت عنوان واحد هو "من وراء القضبان" ويتوقع واحد هو "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون" وفي مكان واحد هو الصفحة ١٣.. وتعبر هذه الكلمات عن أهداف اللجنة، ولأهميتها فأننا سنثبتها في الملحق الذي يلي هذا الفصل (ملحق ١).

وكان المقر الأول للجنة عبارة عن شقة بالدور الأرضي بالعمارة ١٨ شارع ضريح سعد، وكان لي صلة بهذا الشارع، ففيه كان مكتب مجلة الدعوة، ومقر الحزب الاشتراكي، والمطبعة العالمية التي طبعنا فيها بعض مطبوعات اللجنة.. وكان الذي يشغل الشقة قبلنا مجلة الغد.. واستلمنا الشقة من يد الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي، كما ورثنا عنها فراشها وكان يُدعى مصطفى عبد الغفار، واحتفظنا لفترة طويلة بالياقطة الزجاجية الأنيقة لمجلة الغد.

وكانت شقة شارع ضريح سعد شقة (مُسعدة) مريحة، لم نتعرض فيها لمتاعب، وانتقلت اللجنة من نجاح إلى نجاح...

وأمكن التغلب على مشاكل التمويل بالبُعد عن كافة النفقات المظهرية التي تستنزف عادة أموال الهيئات العامة، وقصر الصرف على ما لا بد منه، وكان هناك أمور عديدة تؤدي مجاناً، وأمور أخرى إذا أنفقت اللجنة عليها خمسة جنيهات.. فإن هيئة أخرى ما كان يمكن أن يقل ما تنفقه على الخدمة نفسها عن خمسين جنيهاً.. وبمثل هذه السياسة شقت اللجنة شهرها الأولى حتى استطاعت أن تحصل من وزارة الشؤون على التصريح لها بجمع المال عن طريق طوابع - كل طابع منها بقرش صاغ كانت توزع على شبابيك دور السينما، وبعض المصالح الحكومية كمكاتب التلغراف.. وسيرد حديث عن هذه النقطة في الفصل الثاني من هذا الكتاب..

واتصلت اللجنة - بمجرد تأسيسها - بمصلحة السجون، ولاقت من مديرها العام اللواء حسين كامل كل حفاوة وترحيب، ونشأ للتو نوع من التعاون انتدبت فيه المصلحة ضابطاً كبيراً من ضباطها هو البكباشي حسين الصباغ مدير عام شؤون المسجونين للتفاوض مع اللجنة في طريقة تحقيق أغراضها.

وتعددت مقابلات البكباشي حسين الصباغ للجنة وتناول الطرفان هذه المواضيع.

١- طلبت اللجنة تعميم الكانتينات للسجون ورفع القيمة المخصصة من حوالي ٢٠ قرشاً إلى ١٥٠ قرشاً (وقد تم هذا).

٢- طلبت اللجنة عرض بعض أفلام ثقافية بالسجون وسلمت للسيد البكباشي دليلاً سينمائياً أشرت فيه على حوالي عشرين فيلماً قصيراً وتعهدت بكافة نفقات العرض (وقد تم هذا).

٣- درست اللجنة المشتركة تفاصيل نظم المعيشة في السجون كموضوع السراير بدل البرش وبناء دورات مياه وتعميم النور الكهربائي وإنشاء مكتبات إلخ... وقد تم الكثير من هذا وتبذلت مذكرات عديدة بهذا الخصوص.

٤- قابل وفد مكون من الأستاذ المستشار محمد فتحي والأستاذ جمال البنا السكرتير العام والأنسة رحمة نشأت وزير العدل لإعطاء سيادته فكرة عن رغبة الجمعية في إلغاء السابقة الأولى، كما سلم الوفد لسيادته مذكرة بمقترحات إصلاحية في ميدان التشريع الجنائي بقلم الأستاذ محمد فتحي مستشار الجمعية، وأعد الأستاذ جمال البنا مذكرة خاصة بإلغاء السابقة الأولى كانت محل نظر المختصين في وزارة العدل وحفظت بدوسيه القانون الذي صدر بإلغاء السابقة الأولى بالوزارة.

٥- تزعمت الجمعية حركة تعديل المراقبة وتحويلها إلى ملاحظة أسبوعية أو شهرية وكذلك إلغاء الأغلال الحديدية وحررت في ذلك مذكرات عدة وكانت اللجنة أول من طالب به وأصر عليه وثابر في هذا الميدان.

٦- قابل وفد من اللجنة السيد الأستاذ حسن مرعي وزير التجارة والصناعة وقتئذ ورئيس المجلس الاستشاري الأعلى للسجون وسلمه مذكرات عديدة كانت محل الدراسة والاستلham بالمجلس. كما قابل الأستاذ جمال البنا الأستاذ الكبير محمد فؤاد جلال سكرتير مجلس الخدمات العامة الذي كتب لوزارة الشؤون الاجتماعية مقترحاً مساعدة اللجنة "لأنها الأولى التي طرقت الخدمة الاجتماعية في هذا الميدان الجديد".

٧- أصدرت اللجنة رسالتين "آمال خمسين آل مسجون" و"اللجنة الشعبية لإصلاح السجون تنادي الرأي العام" ووزعت بضعة آلاف لعرض فكرتها وتكوين وعي شعبي بهذه القضية التي لم تدرس.

٨- قدمت اللجنة آلات إذاعية كاملة مكونة من راديو "وأمبليفير" وثمانية مايكروفونات ليتمكن إسماع نزلاء طرة بعض الإذاعات المفيدة وتعهدت بتقديم المعدات على أساس الهبة كما تعهدت اللجنة بكافة تكاليف التركيب وقبلت المصلحة هذه الهدية فأرسلت إلى السيد اللواء عبد الغفار حلمي مدير ليمان طرة؛ حيث ظلت في حجرته قرابة شهر حتى حدثت أزمة بين الجمعية والمصلحة فأعيدت ثانياً.

وكانت هذه الجهود محل تقدير كل الذين يعرفون اللجنة ويتصلون بها من أفراد وهيئات... ورحبت وزارة الشؤون الاجتماعية برسالة اللجنة وكتبت تعرب عن تقديرها بمقترحات السيد مستشار اللجنة واستعدادها للمعاونة في تحقيق هذه المقترحات، وطلبت من اللجنة وضع النظم التي تقترحها.

ولكي يمكن للقارئ أن يفهم كيف استطاعت اللجنة تحقيق إنجازاتها التي سنشير إليها، لا بد من أن يأخذ فكرة عن المناخ الذي عملت به اللجنة، وكان له الفضل الأعظم في نجاحها.. فقد كانت تلك هي الشهور الأولى لحركة ٢٣ يوليو وجو التوجس والرهبة يحتوي الجميع، وكانت العلاقات ما بين قيادة الحركة وقيادة الإخوان المسلمين على أفضل ما يرام.. وكان من أول أعمال الحركة أن أُلقت القبض على قتله الأمام الشهيد حسن البنا الذين كانوا أحراراً بفضل تستر العهد الملكي على جريمتهم الشنعاء.. وغني عن القول إن هذا الإجراء أكسب الحركة شعبية كبيرة، قدر ما عزز من فكرة العلاقة الوثيقة بين الاثنين - الضباط والإخوان - ومع أنني لم أكن عضواً رسمياً في الإخوان في يوم من الأيام، إلا أنه ما كان أحد يمكن أن يصدق ذلك، فما دام هو "جمال البنا" فلا بد أن يكون من الإخوان، فضلاً عن اعتقالي في ديسمبر ١٩٤٨.

وفي ظل هذه الفكرة عوملت اللجنة إما بحفاوة من البعض، وإما بقبول وترقب، ولكن في جميع الحالات لم يكن هناك رفض، لأن الرفض قد يجلب معه نتائج غير سارة، وفي جو عدم التأكد، أثر الجميع السلامة! في الوقت نفسه، فإن قضية إصلاح السجون كانت تلمس وترًا حساساً.. لأن أسوأ ما قام به العهد الملكي كان الاعتقال الجماعي للإخوان، وهو في حقيقة الحال ما سهل نجاح الحركة، ولذلك كانت قضية السجون يمكن أن تلمس وترًا حساساً، وإن كان خفياً...

وركبت اللجنة بذكاء فطري الموجة، وقامت بعملية من الزيارات أعطت الانطباع برضا القائمين بالأمر على اللجنة، وكان نجاح هذه الزيارات يعود إلى حد ما إلى حُسنها، وعدالتها، وإيمانها.. كما يعود إلى حُسن تشكيل الوفد الذي كان يضم بعض السيدات، وبعض المختصين والمعنيين، وكان لمجموعة العمل النسائية الفضل في تفتح بعض الأبواب التي كانت - لولاها - موصدة أمامنا انظر ملحق ٤.

١. وكمثال على هذه النشاطات نذكر:

في الأسابيع الأولى للحركة، زاره وفد من آل البنا عبد الناصر في بيته لشكره على إعادة محاكمة قتله الأستاذ حسن البنا رحمه الله. وفي هذه الزيارة ذكرت لجمال عبد الناصر أننا أسسنا لجنة شعبية لإصلاح السجون، وأن الملك فاروق كان يَسخرُ المسجونين للعمل في مزارعه دون مقابل، وأن هذا المقابل - حتى لو كان بضعة ملايم يوميًا لكل سجين - يكون مبلغاً كبيراً للجنة في أشد الحاجة إليه لتدعيم مشروعاتها وطلبت منه أن يختار لي أحد رجاله ليكون ضابط اتصال.

فأشار عبد الناصر إلى الضابط عبد الرحمن نصير...

وبعد فترة قمت بزيارة الضابط عبد الرحمن نصير في شقته بعمارة في الزيتون كانوا يطلقون عليها "إيموبيليا الزيتون" واجتمعنا عدة جلسات دون أن نتوصل إلى الطريقة السليمة فنياً وإدارياً لتقدير المبلغ، أو للحصول عليه.. وانتهت اجتماعاتنا، خاصة بعد أن تأزمت الأمور بين الحركة والإخوان.

أقامت اللجنة حفل شاي بنقابة الصحفيين مساء يوم ١٩٥٣/٤/١٩ وكان هذا الحفل تحت رعاية الرئيس محمد نجيب الذي أوفد مدير عام مصلحة السجون اللواء حسين كامل ليكون مندوباً عنه.. وحضر الحفل النائب العام وشخصيات عديدة من رجال القانون والقضاء وضباط مصلحة السجون والعاملين في حقل الإصلاح الاجتماعي، كما حضرها كوكبة جميلة من سيدات وآنسات العمل الاجتماعي، وخطب فيها اللواء حسين كامل المدير العام لمصلحة السجون، وفي الوقت نفسه مندوب رئيس الجمهورية والأستاذ جمال البنا. وكانت الحفلة ناجحة تماماً، وأوجدت دعاية حسنة للهيئة الناشئة انظر ملحق ٤.

عقدت اللجنة ندوة بالمركز العام لهيئة التحرير بميدان عرابي مساء يوم ١٩٥٣/٦/٤ لمناقشة موضوع "رعاية المسجونين" تحدث فيها كل من: الصاغ أ.ح إبراهيم الصحاوي السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير.

الأستاذ فتح الله المرصفي الخبير الاجتماعي بجامعة الدول العربية.
السيدة عزيزة رضوان مديرة المؤسسات بوزارة الشؤون الاجتماعية.
الشيخ سيد سابق وكيل إدارة المساجد بوزارة الأوقاف.
الأستاذ عبد العزيز فتح الباب مدير مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة أحداث القاهرة.
الأستاذ جمال البنا سكرتير اللجنة الشعبية لإصلاح السجون.

لمناسبة مرور عام على حركة ٢٣ يوليو، قامت اللجنة بطبع خمسة آلاف استمارة بحجم الفولسكاب يتضمن نصفه الأعلى طلب العفو - إما فوراً وابتهاجاً بهذه المناسبة - لعمال كفر الدوار، وحريق القاهرة، والممثل رافت شلبي والإقطاعي عدلي لموم والمتهمين في قضايا الرأي، وإما عن نصف المدة للمسجونين مؤبداً.. بينما يضم الجزء الثاني عشرين من الأسماء (بما في ذلك الوظيفة والعنوان والتوقيع) وجدلت في مجلد ضخم حملته السيدة بهيجة البكري وبعض الأعضاء وسلمته إلى الأستاذ صلاح الشاهد كبير الأمناء بالرئاسة (ملحق ٢). ولما لم تحقق هذه الاستمارات الرجاء، أو تثمر نتيجة، أرسل السكرتير العام للجنة تلغرافاً يطلب العفو بأسلوب قوي وجريء. ويدل على جدية اللجنة في مخاطبة المسؤولين (ملحق ٣).

زارت اللجنة أكثر من مرة ليमान طرة، وكانت تصطحب معها مصور مجلة الدعوة، وكان مدير عام الليمان اللواء عبد الغفار حلمي يهتم بهذه الزيارة، وينزل معي بنفسه لتفقد الليمان ورؤية ورشة.. إلخ وكان المنظر كالاتي: في المقدمة اللواء عبد الغفار حلمي وجمال البنا وراءه البكباشي الدسوقي البشلاوي ومعه أحد مندوبي اللجنة والمصور، ووراء البشلاوي عدد من الصاغات، ووراء الصاغات عدد من اليوزباشية والملازمين.. ويسير هذا الموكب طول

الليمان وعرضه، ويعرض المدير العام عليّ "خبز" الليمان، أو أنواع السلع في الكانتين الخ...

ولا شك أن هذا المنظر أكد لدى المسجونين ما ترامى إليهم عن هذه اللجنة، ومنزلتها، وبالإضافة فقد كان اللجنة ضابط في الليمان هو الشقيق الصاغ عبد الباسط البنا، وكان رحمه الله جريئاً، لا يحفل بضبط أو ربط، فكان ينقل إلى المسجونين أخبار اللجنة، بما في ذلك خبر زيارتها.. فعندما نصل، كنا نجد الليمان معبئاً نفسياً. وفي إحدى الزيارات حملني المسجونون على الأكتاف، وأخذت أخطب كما لو كنا في الحرم الجامعي وبين طلبة وليس في ليان طرة وبين عتاة المسجونين.. ومن سوء الحظ أن الفيلم الذي سجل هذا المشهد احترق خلال تحميص المصور "بزري" مصور مجلة الدعوة له، ولكن هناك من الصور ما يقارب هذا. إن أربعين عاماً من القهر، تجعل من يقرأ هذا الكلام يستبعده ويصعب عليه أن يصدق.. ولكن هكذا كانت مصر في آخر سنوات مرحلتها الليبرالية، قبل أن تظهر حركة ٢٣ يوليو مخالبتها وأنيابها، وتبدأ عهد القهر والإرهاب...

كانت هذه الملابس هي التي حكمت الشهور الأولى لحركة الضباط وأوقعت المسؤولين في حيرة بالنسبة لهذه "اللجنة" وما تطرق إلى ذهنهم من وجود علاقة ما بينها وبين بعض ضباط قيادة الحركة، ولعلم تصوروا أنها (مسنودة)، ومع أن هذا الانطباع أخذ في التقلص عما كان عليه في الأيام الأولى فإن زيارة وفد الجمعية الذي ضم السيدة بهيجة البكري وجمال البنا للمشير عبد الحكيم عامر، وما أسفرت عنه هذه المقابلة من إرسال المشير خطاباً يؤيد الجمعية، وقد كان هذا في وقت متأخر نسبياً (١٢/١/٥٥) أعاد فكرة وجود صلة ما بين الجمعية والحكومة لدى بعض الدوائر^(١).

والحقيقة هي أن اللجنة الشعبية لإصلاح السجون كانت هيئة دعوة وفكرة، وقد أضفى عليها إيمان مؤسسها طابعاً كفاحياً.. وقد اصطنعت اللجنة من اليوم الأول شعار "المسجون إنسان ومواطن"، كما أوضحت أن عقوبة السجن تكفر عما اقترفه السجين، فلا داعي لملاحقته بالعقوبات التكميلية.. وقد طرزت كل مطبوعاتها بما في ذلك الخطابات والظروف بشعارها، كما حملت كل أوراق خطاباتنا الأولى صورة سجين يوسف في أغلاله وتترامى الأغلال إلى أسفل الخطاب بينما ترتفع على جانبه الأيسر مطالب اللجنة وهي إلغاء السابقة الأولى، إلغاء المراقبة، تحريم الأغلال الحديدية، تشغيل المسجونين كل في صناعته بأجر، إصلاح السجون داخلياً، ملاحظة الاعتبارات الصحية والاجتماعية، جعل الحد الأقصى للأشغال الشاقة المؤبدة ١٥ سنة" اعتبار المجرم مريض والجريمة ثمرة النظام الاجتماعي (انظر غلاف هذا الكتاب).

وخلال أقل من عامين، كانت اللجنة قد توصلت إلى تحقيق معظم أهدافها، فأبيح تدخين السجائر في السجون، وكان هذا أملاً عزيزاً لا يتصور؛ إذ إن وجود "عقب" سيجارة كان يؤدي لأن يصلب المسجون على "العروسة" ويجلد خمسين جلدة.. وأذكر بهذه المناسبة أننا قمنا بزيارة الشركة الشرقية للدخان والسجائر

(١) وهذا لا يمنع من أن الدوائر المسؤولة كانت وقتئذ تتربص بالجمعية رغم خطاب المشير، الذي كان في واد آخر..

(ماتوسيان) وقابلنا مديرها العام السيد يوسف ماتوسيان فيما أذكر، وطلبنا منه أن تصنع الشركة "باكوات" صغيرة يسع الباكو خمس سيجارات من "هوليود" وهي وقتئذ أكثر الماركات انتشاراً وقبولاً. واستجاب الرجل لطلبنا، وظهرت هذه الباكوات التي صنعت أولاً لكانتينات السجون!

وعندما كنت أتحدث مع اللواء حسين كامل مدير عام مصلحة السجون عن ضرورة التخلص من "البرش" الذي ينام عليه المسجونون ويؤدي لإصابتهم في الشتاء بالالتهاب الرئوي، سألني الرجل عن اقتراحي.. فقلت إن أبسط ما يمكن أن يؤدي هو "حاملين من حديد" يحملان ثلاثة ألواح خشب مثل "ملة" السرير وعليه بطانية.. فقال الرجل: كيف أساوي بين الجندي الذي يحارب في سبيل البلاد، والمجرم الذي ينتهك الأمن والسلام - فقلت له إن السجن عقوبة مقيدة للحرية وليست مذلة للكرامة أو مؤدية للأمراض...

وكلمة المدير العام تصور العقلية التي كانت سائدة بين رجال المصلحة ورغم هذا حققت اللجنة مطلبها وتخلصت معظم السجون من "البرش".

بل أذكر أننا كنا نضيق بلقب "المذنب" الذي ينادي به السجين. واقترحنا في بعض الكتابات التي نشرت في الصحف كلمة "نزير"، وأبدى أحد الكتّاب عجبه من أن يصبح المسجونون نزلاء كما لو كانوا في فندق! أما قضية الأغلال الحديدية التي كان يقيد بها المسجونون خاصة المؤبد، وكانت تصل إلى بضعة كيلو جرامات يقيد بها المسجون من وسطه يتفرع منها فرعان مع كل ساق يترابطا عند قدميه تاركة مساحة مناسبة تسمح له بالسير وكان على المسجون التعس أن يتعثر وسط هذه الأغلال وأن يصعد بها إلى "الجبيل" لكي يعمل في قطع الأحجار وهذه هي التي كان يطلق عليها الأشغال الشاقة.. فقد بذلت اللجنة جهوداً مضنية وعديدة، واتصالات حتى اقتنع المسئولون برفعها في بعض الحالات وتخفيفها في حالات أخرى.. وأقيم حفل لذلك حضره اللواء عبد الحكيم عامر وزير الحربية والمشرف على السجون.

وبذلت اللجنة كذلك جهوداً لإلغاء السابقة الأولى، وكلفت مستشارها القانوني بوضع مذكرات لذلك، وكان لها أثرها البالغ في إلغاء السابقة الأولى وأن تم هذا - بالنسبة لما يتطلبه التعديل القانوني من إجراءات طويلة - في مرحلة لاحقة.

وليس معنى تركيز عمل اللجنة على إصلاح السجون، أنها أغفلت موضوع رعاية المسجونين، وكان أول ما عملته هو أنها نشرت نص المعونة التي يقدمها نظام الضمان الاجتماعي لأسر المسجونين، وأن على هذه الأسر أن تذهب إلى مكاتب الضمان الاجتماعي وتطالب بها.. وأدى هذا لأن ينفذ "البند" الذي كان مخصصاً لذلك من كل المكاتب.. كما بدأت الدراسات لتقديم أفضل صور الرعاية.. وكان حرصنا على هذا الجانب من أسباب انتقال اللجنة من شقة شارع ضريح سعد إلى شقة أخرى بشارع محمد علي.

وكان هذا خطأ قاتلاً، فحسنت شقة ١٨ شارع متميز وفي عمارة شاهقة، ولم يكن من السهل عليهم دخولها، ولهذا فعندما عرض الأستاذ عبد الخالق التكية رئيس تحرير مجلة الاشتراكية شقة تخصه في شارع محمد علي قبلنا العرض...

وبعد فترة من النقل، أعلننا عن نشاط قسم الرعاية وأنه يقدم مساعدات لأسر المسجونين، فانهالت الطلبات وأصبح مقر اللجنة يضيق بأهل المسجونين رجالاً ونساء وأطفالاً، وانتقد هؤلاء أنهم "رعية" نسبة إلى قسم "الرعاية".

وأدركت اللجنة خطأها، ولكن بعد أن سبق السيف العزل. إن من يريد أن ينقذ غريقاً عليه أن يحتفظ بدرجة من البعد عنه حتى لا يأخذه معه إلى الأعماق.. ولم تحتفظ اللجنة بمثل هذا البعد، فأغرقها من أرادت إنقاذهم!

ولكن الحديث عن هذا هو ما يدخل في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ملاحق الفصل الأول

ملحق ١

كلمات "من وراء القضبان" بمجلة الدعوة^(١)

عندما اختمرت فكرة إنشاء الجمعية قامت اللجنة التأسيسية لها بالدعاية في الجرائد. وكان من هذه الدعاية نشر كلمة أسبوعية في مجلة "الدعوة" وهي وقتئذ أكثر مجلات الرأي انتشاراً وذيوعاً. وقد أخذت هذه الكلمة ركناً ثابتاً في الصفحة ١٣. وعنواناً ثابتاً هو "من وراء القضبان" وإمضاء ثابتاً هو "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون" وكان السكرتير العام الأستاذ جمال البنا هو الذي يتولى كتابتها بصفة دائمة. وقد نقلنا بعض هذه الكلمات لأنها تمثل صوراً جميلة من الكفاح القديم والمحاولات الأولى لإعطاء الرأي العام صورة عن كيفية إصلاح السجون ورعاية المسجونين. والقارئ لهذه القطع التي نشرت في وقت مبكر يرى أن السلطات المختصة قد أخذت بها. بشكل يكاد يكون حرفياً في كثير من الحالات. ونحن لا نذكر ذلك في مجال الزهو، فهذا هو بعض الواجب على الجمعية، كما أنه ليس من العجيب أن تأخذ الحكومات بوجهات النظر الشعبية. فهذا هو دأب كل حكومة رشيدة، وإنما نذكرها لأنها جزء من كفاح هذه الهيئة. ومن حق الحقيقة، والعاطفة أيضاً، أن لا نغفله ونحن بصدد تعداد أعمال الجمعية وجهودها لأداء واجبها وتحقيق رسالتها.

(١) نقلاً عن كتاب "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرههم في عامين" الذي سترد عنه إشارة في الفصل الثاني.

(١) إذا...

إذا.. دثرت نفسك جيداً في هذا الشتاء القارس بالملابس الصوفية السميقة.. وأحطت كل جزء من جسمك بها حتى لا يلفحه البرد.. وأغلقت النوافذ وأعددت الأغطية قبل النوم..
وإذا ذهبت هنا وهناك حراً طليقاً كالطير في السماء.. واستمتعت بصحبة الأصدقاء.. ورفقة الأبناء والآباء والإخوان والأخوات..
وإذا دخنت سيجارة.. أو شربت فنجان قهوة أو قرأت صحيفة وما أكثر ما تفعل بصفة لا شعورية.. وبشكل
لا يستحق منك اهتماماً.. ولا يقع منك موقع الانتباه.. إذا فعلت هذا كله.. فتذكر أن وراء القضبان.. على الأسفلت - في هذا الشتاء - يعيش قطيع آدمي يزيد على العشرة آلاف ما بين الليمانات وسجون مصر. وسجون الأقاليم..
تذكر أن السجارة، والقهوة، والصحيفة اليومية أو الأسبوعية مستحيل الوصول إليها.. الأوامر.. والضبط والربط.. والسجان.. وما أدراك ما السجان.
تذكر "البرش" والجرذل. والأغلال والسلاسل.. والأشغال الشاقة المتوحشة.
تذكر هذا كله لا لتمصص شفثيك.. "وخلص..".
إن هذه الذكريات التي تخالج قارئاً واحداً تغدو قوة عظيمة إذا خالجت نفوس الآلاف.. وإذا تحدثت هذه الآلاف...

العدد ١٠٩ في ١/٦/١٩٥٣

(٢) ٧٠,٠٠٠ علماً!!

في ليمان طرة وأبي زعل ما لا يقل عن سبعة آلاف سجين فإذا احتسبنا المدة التي يجب أن يقضيها كل واحد منهم في ليمانه عشر سنوات، وهي أقل من المتوسط العام لكان يجب أن يضيع بين أسوار هذين الليمانين سبعون ألف عام!

سبعون ألف عام - أي ثروة تضيع... وتبذر ويكلف أصحابها بالنوم ليل نهار..
يا ناس. يا عالم. نحن في عصر السرعة في عصر العمل. في عصر الجهد استفيدوا من هذه الآباد الطويلة، استفيدوا من هذه الأيادي القوية.. استفيدوا من هذا الجيش الجرار...
وجهوا هؤلاء الآلاف وجهة منتجة حقة.. ادخلوهم المصانع. علموهم تفقوهم، اخلقوهم خلقاً جديداً.
اجعلوا مدة السجن مدة إصلاح حقاً.. ما دام المشرع قد وضع بين أيديكم هذه الثروة الجسيمة من الجهد البشري.. ومن الآباد الطويلة..

هنا مادة خام.. وأنتم تراكمون الصداً فوقها أكداً بعد أكداً.. فإذا حرم السجين من العمل أصبح جسماً خاملاً.. وعقلاً كسولاً.. وتحطم في ظلام تلك الليالي الطويلة التي يقضيها في الزنزانة من الخامسة مساء حتى السابعة صباحاً.

العدد ١٠١ في ١٩٥٣/١/٣٠

(٣) عدوان الملك السابق

لم يقتصر عدوان الملك السابق على الزعماء والكبراء ولكنه شمل أيضًا - المساجين!
وهذا خطاب من أحد هؤلاء الضحايا وهو رمضان طه سعيد الذي أتهم في سنة ١٩٤٧ بالعبث في الذات الملكية المصونة لا أعادها. وحُكم عليه بثلاث سنوات قضاها في السجن الملك "بالا وردي".
ويتحدث السيد رمضان عن ألوان التعذيب التي كان يوقعها عليهم دلاديل الملك وحاشيته وضباطه فيقول..
كان المسجون منا إذا تكلم أو تفوه بالكلام أو مرض أو عجز عن العمل زج به في غرفة التعذيب وهي حمام ثم قيدوا ساقيه بجنزير حديد وربطوه في عنقه بحبل حتى لا يستطيع التحرك.. وفتحوا من فوقه مواسير المياه لمدة أربعة وعشرين ساعة كاملة.. ويمنع عن الأكل حتى يموت وبعد ذلك كانوا يرسلون الجثة إلى سجن الإسكندرية ليفحصها الطبيب. ويثبت أن الوفاة طبيعية لا شيء فيها من جوع أو مرض أو آثار تعذيب.
واللجنة الشعبية لإصلاح السجون تطالب بمحاكمة زبانية الملك السابق وضباطه الذين اقترفوا هذه المنكرات ليرضوا انحرافه الجنسي.

العدد ١٠٢ في ١٩٥٣/١/٢٧

(٤) ضحايا ٢٦ يناير

دار العام دورته.. وأشرفت شمس يناير سنة ١٩٥٣ فإذا بالدور التي أحرقت وقتئذ أعيد تأسيسها.. وجدد بناؤها. وزحرت مرة أخرى بالبضائع. ومنح أصحابها من التعويضات ما رآب صدعهم وعود خسارتهم.. وإذا بتلك الذكرى تعود وقد لبست مصر ثياب الحرية واستقبلت أعياد التحرير. ولكن جرحًا واحدًا لا زال يدمي، وأثرًا واحدًا لا يزال يشوه معالم تلك الخاتمة الرائعة الجميلة، تلك هي الضحايا الذين حكم عليهم قاضي السياسة بأقسى الأحكام وزج بهم جماعات في السجون. إننا جميعًا نعلم حالة البلاد وماذا كانت ترمي إليه الحكومة من إرهاب الشعب وبث روح الذعر والجبين مما لم يقصد بها وجه الله أو العدالة.. وخضعت لاعتبارات سياسية لا تخفي على أحد. وقد انطوت تلك الصفحة السياسية واختفت معالم التدمير والإحراق.. فهلا أفرج المسئولون عن هؤلاء الضحايا البراء الذين يمثلون الآثار الأخيرة لهذه المؤامرة التي ألصقها أعداء الشعب بالشعب زورًا وبهتانًا وراحوا يتصيدون لها الفرائس من عابري السبيل، وضحايا الملابسات. لقد أفرج الجيش عن الجنود الذين حكم عليهم في هذه المأساة.. فهلا يكملون فعلهم الجميل بالإفراج عن المدنيين في سجن الاستئناف وفي ليمان طرة!؟ في عقيدتنا، أنه لن تنمحي آثار ٢٦ يناير المشؤومة محوًا كاملًا إلا عندما يفرج عن هؤلاء، ويسدل الستار على آخر الآثار.

العدد ١٠٣ في ١٩٥٣/٢/٣

(٥) سنج سنج

كتب السيد زكريا توفيق عن النظم والإنسانية، وسرد لهذه المناسبة واقعة تتعلق بالموضوع هي أن الرأي العام الأمريكي ثار سنة ١٩٢٧ لأن السجناء في سجن سنج سنج منعوا المسجونين من إنقاذ ثلاثة أولاد انقلب بهم زورقهم في نهر هدسون أمام السجن وغرقوا في الماء على مرأى من ١٢٠٠ مسجوناً كانوا في فناء السجن. وحاولوا أن يؤدّن لهم في النزول إلى الماء وإنقاذ هؤلاء الأطفال دون جدوى حتى مات الأطفال الثلاثة على مرأى الجميع: المساجين المتحفزين والسجانين المسلحين!!

وقد ارتفعت صيحات الرأي العام بأسره مطالبة بعقاب مدير السجن الذي سمح باقتراب هذه الجريمة، واتخاذ موقف مخالف لكل مبادئ الإنسانية.

واحتج مدير السجن بالنظام واللوائح.

والسيد زكريا توفيق يستدل بهذه الواقعة على أفضلية النظام!

ولكننا لا نوافق على هذا ونرى أنه لا منافاة بين الإنسانية والنظام.. وأن النظام يجب أن يكون إنسانياً..

فإذا كان هناك تفاضل فلتحي الإنسانية!!

العدد ١٠٥ في ١٧/٢/١٩٥٣

(٦) فن الإذلال

كنت أقرأ في رواية "دير بارم" للكاتب الفرنسي "ستندال" عندما وقعت على هذه النبذة عن سجن القلعة في ولاية بارم الإيطالية. وها أنذا أضعها تحت أنظار القراء.

"كان فابيو كونتي سجاناً كثير الحذر والارتياح. ولطالما رأى في المنام سجيناً يفر من القلعة. وكان جميع سجناء القلعة يمقتونه مقتاً شديداً، غير أن البؤس الذي كانوا يلاقونه ليلاً ونهاراً أضعف قواهم وسلبهم أراذلتهم فعزموا جميعاً، حتى الذين يعيشون منهم في سجون مظلمة مكبلين بسلاسل لا يستطيعون الجلوس، ولا يتمكنون من الوقوف لأن سجونهم لا ترتفع عن ثلاثة أقدام وعرضها ثلاثة أيضاً وطولها ثماني أقدام، عزم هؤلاء البؤساء على إقامة صلاة شكر على نفيهم لأن سجانهم المقيت قد نجا من الخطر!! ونظر اثنان أو ثلاثة منهم مقطوعات شعرية يمجدون فيها الجنرال فابيو كونتي! فيا للتعاسة! هكذا بغير البؤس أخلاق الرجال فلا لوم عليهم ولا تثريب!. ومن يلومهم فليقض سنة واحدة في مثل سجنهم لا يأكل إلا ثماني أوقيات من الخبز كل يوم ويصوم أيام الجمع!"

هذا هو ما قاله ستندال، الروائي القدير البارح في وصف الطبيعة الإنسانية، وما جرى في ذلك السجن الكئيب، يجري في كل سجن تقريباً. فما تكاد يد البأساء تعصر الرجال.. حتى تنقبض كل الخلال الطيبة، وترتفع روح المقاومة لتضطدم بالأباد الطويلة.. والأسوار الحجرية. وشتى فنون التعذيب الوحشي! فماذا عسى أن تفعل؟ إنها تتحطم. إن الكرامة والعزة والمعنويات تتلاشى شيئاً فشيئاً، وتخلف قطعياً تعساً بانساً من الأذلاء.. ومن ذا يلومهم؟ إنه لا يطلب أبداً من الأفراد والجماعات أن يكون كل واحد منهم بطلاً... قديساً يقوم بالمعجزة.. التي تفوق الطبيعة البشرية..

من ذا أذن نلوم؟ إن الأمر واضح أننا نلوم.. تلك الوحشية التي سولت للحكام والأوضاع والقوانين أن تحبس الناس في الزنازين.. وأن تجري عليهم هذه الاختيارات القاسية المرة. ولكن هل نلوم فحسب؟ لا.. إننا نعمل أيضاً. ونرجو من كل واحد أن يعمل معنا.

العدد ١٠٦ في ١٩٥٣/٢/٢٤

(٧) صحافة في اليمان

عادت مرة أخرى صحافة ليمان طرة إلى الظهور بعد أن كادت العوادي تأتي عليها. ووافانا البريد أخيراً بالعدد الأول من "صوت التائب" التي خلفت زميلتها "أرض الهداية" و"صوت التائب" مجلة تستحق التفكير حقاً فهي في ٣٨ صفحة كبيرة مطبوعة بمطبعة البندا بخط واضح جميل وتبويب فني رائع ورسوم بديعة. ومقالات قيمة. وبالجملة فن صحفي حقيقي بعيد كل البعد عن أخطاء الهواة، وهفوات المبتدئين ولا شك في أن هذه المجلة لو طبعت باللينوتيب ورزقت الانتشار الواسع لنا في ست مجلات راسخة يحررها فنيون من نقابة الصحفيين لا من نزلاء اليمان.

وقد دلت هذه المجلة على أن في اليمان خبرة ممتازة، وأن هذه الخبرات لو استغلت في فنونها لأثمرت ثمرًا شهياً. ولكنها الآن تستغل في تقطيع الأحجار! بالطريقة البدائية التي قصد بها تجشيم المسجون أكبر قدر من التعب والإذلال ولو أدى ذلك إلى انخفاض حصيلة المسجون من هذه الأحجار!

وبعد.. فقد جعلت هذه المجلة "صوت التائب" الحديث النبوي الشريف "التائب من الذنب كمن لا ذنب له" شعاراً لها، فهل من سميع هل يتحرك الأزهر لتنفيذ هذا القانون النبوي الإنساني الرحيم؟ هل يتقدم العلماء لجعله حقيقة واقعة، لا "أسطوانة" يرددها المؤذن أمام الخطيب - بطريقة آلية سقيمة - يوم الجمعة.!

العدد ١٠٧ في ١٩٥٣/٣/٣

(٨) السلام عليكم!!

كنا في معتقل الطور عندما تتابعت عليه أفواج الإخوان المتلاحقة سنة ١٩٤٨ ننقل البصر في خرائب "الحزاءات" المحترقة وهي على ما أظن الحزاء رقم ٦ و ٧ و ٨ و ٩ عندما قص علينا أحد الضباط - وهو بالمناسبة من المعتقلين أنفسهم - قصة لا تزال حتى الآن عالقة بالذهن..

قال حضرة الضابط إنه في يوم ما كان معيناً في هذا المنفى عندما كان يبعث إليه من يصممهم المجتمع بالإجرام وتصفهم سجلات وزارة الداخلية أو أهواء العهد والمديرين بأنهم "خطرون على الأمن" وكان هؤلاء المبعدون ينقسمون في الحزاءات بترتيب بلادهم؛ فالوجه البحري له أماكن، والوجه القبلي له أماكن أخرى، وكل بلد مخصصة لها حجرة أو أكثر، وكان مدير المعتقل ضابطاً اشتهر بالقسوة فبسط ظلاً من الإرهاب الثقيل على المعتقل. ونشر روحاً من المعاملة القاسية على الضباط والسجانين بحيث كان الضرب والتعذيب والإهانات هي اللغة الوحيدة التي يدور بها الحديث بين المسجونين. وكان هذا المدير الخبيث أيضاً يدس بينهم الدسائس ويثير الحزاعات القبلية والعصبيات الإقليمية بحيث كان المعتقلون في فتن دائمة. معارك مستمرة توهن قواهم.. وتفرق وحدتهم..

وقال الضباط - وفكرت يوماً في أن أخالط هؤلاء البؤساء فحذرتي زملائي قائلين أنهم كالوحوش، وأنهم لن يترددوا في البطش بي عندما تمكنهم الفرصة فما أكثر الثارات بينهم وبين ضباط البوليس!
ولكني لم ألق بالألإيهم. بل اخترت حزاء اشتهر بالإجرام والصرامة والوحشية. ودخلت أشد حجراته نكراً، مؤمناً بأنني ما دمت لا أريد شراً، فلن أقابل بشر.. ورأيت عصابة من هؤلاء البؤساء يجلسون إلى أنفسهم عندما فاجئتهم بالدخول قائلاً في صوت هادئ ونبرة رحيمة "السلام عليكم".

فماذا تظنون إجابتهم كانت؟ لقد بكى معظمهم بكى بصوت مرتفع وتحدرت دموعهم الكبيرة على شواربهم الكثة ووجوههم الخشنة الغليظة، بكوا لأنهم رأوا للمرة الأولى ضابطاً يعاملهم كبني آدميين.. كمواطنين داخل حظيرة المجتمع وليس كمجرمين أو مذنبين أو شريرين!

لقد لمس هذا الضابط الناحية الإنسانية فيهم فعزت عليهم نفوسهم وفاضت عواطفهم.. وجاشت أحاسيسهم ولكن اللمس كان بالحسنى.. فلم يجدوا إلا البكاء رداً وإجابة..

أيها المسئولون.. المسوا هذه الناحية.. الناحية الإنسانية المسوها بالحسنى.. وابتغوها في المسجونين تطهرونها من لعنة المجتمع. وتعيدون إلى نفوسهم أكرم المشاعر وأجمل الأحاسيس.

العدد ١٠٨ في ١٠/٣/١٩٥٣

(٩) وجه وراء الزجاج

أنني أتتبع الأطفال عندما يركبون الترام مع آبائهم وأمهاتهم، أنهم - كما لا بد أن تكون قد لاحظت - يصرون دائماً على أن يجلسوا لصق الشباك، وأن يفتحوا الزجاج، ويخرجوا أيديهم ورءوسهم؛ الأمر الذي يغيظ الآباء والأمهات..

إن الأطفال وهم الذين يمثلون الفطرة الإنسانية قبل أن يتولاها المجتمع بالمران الذليل، وبالآداب والتقاليد وكلمات "افعل ولا تفعل" يتطلعون إلى الحرية، يستشرفون الفضاء، يريدون أن يمتعوا عيونهم، وأيديهم بما يثيره الهواء العليل، والسماء الزرقاء ومنظر السائرين في الشوارع.

إنهم يعطون لنا درساً عندما نلجأ إلى طائفة أخطأت - والله وحده يعلم لماذا أخطأت، وأي قوى هائلة دفعتها إلى الخطأ دفعاً - فزج بها في السجون، ثم نتفنن فنغلق الأبواب، وتوصد الشبابيك ونمنع الهواء، والشمس والسماء.

إنهم يقولون لنا، لا تحبسوا الناس. أعطوهم حقهم من الهواء والشمس والسماء. إذا كان لا بد أن تعاقبوا، فكونوا كرماء.

العدد ١٠٩ في ١٧/٣/١٩٥٣

(١٠) درس من روسيا

جاء في جرائد هذا الأسبوع أن روسيا قد قررت الإفراج عن المسجونين الذين تقل الأحكام الصادرة عليهم عن خمس سنوات، وأنها قررت تخفيض مدد الأحكام الأكثر من ذلك، كما قررت العفو عن النساء الحوامل. وهذا مثل يأتي من بعيد.. جدًا.. ومن آخر البلاد انتظارًا له. من روسيا بلد الستار الحديدي ومعسكرات الاعتقال وسيبيريا الرهيبة..

وقد طلب المسجونون في مصر عفوًا أو نصف عفو.. أو أي نوع من الكرم يشعرهم بالعهد الجديد.. بعطفه فالمناسبة هائلة.. والانتقال كبير جسيم والثورة رائعة شائقة.. فلماذا لا تشملهم؟ لماذا لا تشملهم عقول القيادة التي شملت كل شيء.

إننا نريد أن ننظر بعقلية جديدة.. ونريد أن نعمل بطرق جديدة حاسمة سريعة. نريد أن نهز الروتين الجامد المتسلط على الأذهان.. المتربع على المكاتب.. المسيطر على النفوس.. وإذا أردنا ذلك في خارج السجن فلنعمل له أيضًا في داخل السجن.. وإذا أردناه في الداخل.. فمعنى هذا: العفو.

العدد ١١١ في ١/٤/١٩٥٣

(١١) برقية من الليمان...

"كنا نأمل في العهد الجديد تخفيف الأحكام الصادرة في العهد البائد، وفي الوقت الذي ننتظر فيه بفارغ الصبر قطرة من قطرات العفو عن جزء من مدة العقوبة إذ نفاجئ بعدم احتساب ربع مدة الحبس الاحتياطي المحكوم عليهم بمدد أقل من المؤبد وبفقد المدة كلها للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بتنفيذ القانون الصادر في ١٩٥٠، ومن العجيب أن المختصين ينفذونه على كل نزلاء السجون المحكوم عليهم قبل صدور هذا القانون، مع أن المبدأ العام للقانون أن لا يكون رجعيًا إلا في التيسير.

ومن الصدف المحزنة أن يوافق هذا الخبر المؤلم لنا ولذوينا الذي أعلنت فيه بعض الدول العفو عن نزلاء سجونهم والتخفيف عن بعضهم لمناسبة أقل بكثير من حركة الجيش المباركة ووثبته الموفقة. وليس العفو عن المسجونين والتخفيف عنهم بدعة من البدع لكنه سنة جرت عليها معظم الدول المتحضرة. ولهذا نرفع أصواتنا مستغيثين بعدالتكم ونزاهتكم".

هذه هي البرقية التي وقعها ثمانية من نزلاء ليمان طرة.. وكل يوم يمضي ينهي فيه بعض المسجونين ثلاثة أرباع المدة. ويستحقون الإفراج لولا وطأة القانون الجديد.. إنها برقية تتحدث عن نفسها... فعدالة هذا المطلب تزي بكل بيان.. أو بلاغه..

العدد ١١٢ في ١٩٥٣/٤/٧

(١٢) الفرار من طرة

في الأسبوع الماضي فر اثنان من نزلاء ليমান طرة بنية الفراق إلى الأبد.. بيد أن أحدهما أعيد في ليلته نفسها..

ومن الصعب إصدار حكم دقيق على هذه المحاولة فإن سقراط قد رسم للناس سنة إطاعة القوانين ولو كانت فاسدة، فما من شك في أنه كان يعلم أنه محق. وأن قضائه مخطئون. ولكنه مع ذلك رفض الهرب، وأثر أن يشرب ما قدم إليه من سم.

ولكن الفارين هنا ليسا من مدرسة سقراط في قليل ولا كثير، كما أن ليमान طرة يختلف كل الاختلاف عن سجن أثينا.. الذي حبس فيه سقراط. وكان يقابل فيه أصدقاءه ويحاورهم تلك المحاورات البديعة التي سجلت لنا على صفحات "فيدون".

ومن المحقق أنه إذا كان علينا أن نحاسب السجينين على فرارهما؛ فإن علينا أولاً أن نلوم نظم السجون في مصر، فهي المسئولة الأولى عن هذا الفرار.

كما أنه من المحقق أنه إذا كان المسجونان قد أخطأ بالفرار؛ فإن بقية الأربعة آلاف سجين في طرة لم ترتكب نفس الخطأ؛ لهذا نأمل أن لا تفكر المصلحة في توقيع أي عقوبات عليهم، أو انتزاع أي مزايا منحتهم إياها لأنه ليس هناك أي مبرر لهذا، ومن الظلم أن يؤخذ البريء بجريرة المذنب.

العدد ١١٤ في ٢١/٤/١٩٥٣

(١٣١) المذنب..!!

لقد ألغيت الألقاب.. ولكن هذا الإلغاء مثل كثير من إجراءات الثورة - لم تتعد أسوار السجون.. أو تقدر على اختراق أحجاره الصلدة فبقي لقب النزلاء.. على ما كان عليه.. رغم ما فيه من كراهة. وثقل وإهانة وتحقير وعوامل كانت تجعله في مقدمة الألقاب الملعونة!!

إن مصلحة السجون تلقب نزلاءها بلقب "مذنب" وهو اسم فاعل من أذنب.. أي ارتكب ذنبًا.. وإصرار المصلحة على تذكير المسجون بالذنب.. وتكراره أمر عجيب.. لأن من المقرر علميًا أن التكرار من أقوى وسائل التوكيد. وتكرار اللقب بما فيه من إشارة واضحة إلى الذنب يؤكد ويجعله "عقدة" في نفسه.. بينما تقضي الأصول السليمة بأن تحاول مصلحة السجون أن تنسى نزلاءها فكرة الذنب والخطأ والمخالفة.

تصور وقع هذه الكلمات على الأسماع: قم يا مذنب اشتغل يا مذنب.. اقعد يا مذنب ادخل حجرتك يا مذنب... إن الشيء الوحيد الذي يخطر في ذهن السجين.. هو أنه ما دامت المصلحة تصر على أنه مذنب فليكن مذنبًا "بحق وحقيق" وليعمل على أن يستحق هذا اللقب بجدارة!!!

لماذا عندما نريد الإصلاح نعلمد إلى الإهانة والإذلال.. ولا نعلمد إلى إيقاظ المعاني الكريمة في النفس.. ماذا لو أطلقنا على السجناء لقب مواطنين وخاطبنا كل واحد منهم بلقب مواطن!..

إن في هذا اللقب نصيبًا من الحقيقة أكثر من لقب مذنب فهم جميعًا نزلاء، بينما ليسوا جميعًا مذنبين.. بل منهم البريء.. الذي ألفت به العوامل المختلفة إلى السجن.

العدد ١١٦ في ١٩٥٣/٥/٥

(١٤) الحديد

تقضي المادة ٣ من لائحة السجون بأن يقضي المحكوم عليه بالأشغال الشاقة عقوبته بالليمان مقيدًا بالحديد في قدميه.. وتقسم مصلحة السجون هذا الحديد أقسام:

درجة أولى.. وثانية وثالثة.. ولحديد كل درجة وزن معلوم.

وليس هناك ما يُمثل الصراع بين الفكرة الإنتاجية، والفكرة الانتقامية أو الإذلالية كهذه المادة.. فوجهة النظر الإنتاجية تريد من المسجون أن يعمل.. وينتج.. ولكن الفكرة الانتقامية تريد أن تشعره بمعاني الإذلال والانتقام والتشفي فتكبله بأغلال.

والواقع أنه ليس هناك ما هو أفسى على النفس من تقييد المسجونين بهذه الأغلال الحديدية كأنهم حيوانات كاسرة

أو وحوش مفترسة، ثم بعد ذلك مطالبتهم بالعمل.. وأي عمل؟ العمل في الجبل والحجر في أتون الشمس المستعر وذرات الرمل المسفوح التي تفتقأ العيون..

لا شك أن الحديد هو أحد الآثار الاستعمارية الباقية في السجون المصرية، ويجب أن يُلغى، ويجب أن تُمحي المادة ٣ من لائحة السجون حفظًا لكرامة القانون المصري.. والمواطن المصري مخطئًا.. كان أو مصيبًا.

العدد ١١٧ في ١٢/٥/١٩٥٣

(١٥) رمضان في الليمان

يمضي الثلث الأول من رمضان فهل يقدر القراء معنى ذلك لمن هم وراء القضبان.
عندما تظلمم تباشير رمضان ويؤذن شعبان بأفول، تنتاش المسجونين الذكريات المختلفة، وتملاً نفوسهم
أطيف الماضي الحر.. وتميل بهم ذات اليمين وذات الشمال صور العائلة.. والأولاد.. والحياة الحرة التي
أصبحت بالنسبة إليهم أبعد من النجوم التي يرونها على البعد خلال حديد الزنانات.. ولكنهم لا يرون أثرًا
للحياة الحرة.. ولا العائلة البعيدة.
فإذا جاء اليوم الأول.. وأضيئت المآذن.. وأطلقت المدافع. وانصرف الصبية إلى أهازيجهم وأغانبيهم وأخذ
الرجال يتبادلون التهاني فيا لها من لحظات ثقال.. ويا لها من فترات قاسية على نفوس المسجونين.
وكل يوم يمر من رمضان يقرب ليلة القدر.. ويوم العيد. فكأنما ما انصرف المسجونون من ذكريات بداية
الشهر إلا لتفاجئهم ذكريات نهايته.. والأعياد.
.. هذا هو رمضان في الليمان محنة نفسية تفوق المحنة المادية التي يجتازها السجين الصائم الذي يكسر
الحجر ويتوقد الجبل في الأصفاذ والأغلال.
لندعو الله مخلصين في هذه الساعات الطيبة أن يفك أسر المسجونين ويحسن خلاصهم، وأن يعيدهم إلى
آلهم وأبنائهم سالمين.

العدد ١١٩ في ١٩٥٣/٥/٢٦

التماس

إلى حضرة الرئيس المنقذ اللواء محمد نجيب

لمست حركة الجيش كل ناحية من نواحي الحياة في وادي النيل بيدها الرحيمة وأرسلت في "الملاجئ" والمستشفيات والنقابات والمؤسسات ساطعاً من النور، وباسماً من الأمل في المستقبل القريب.

ولكن هناك في أركان مظلمة ثلاثين ألفاً، بل يزيد من أبناء الوطن منزوون وراء القضبان، وفي قبضة الأغلال والأحزان أولئك هم نزلاء السجون والليمانات ينتظرون دورهم في العفو والعطف واثقين أن حركة الجيش لن تنساهم، وأنكم لن تحرموهم من فضلكم وكرمكم.

لقد اقترف نزلاء السجون جرائمهم لأن العهد البائد كان حافلاً بالفساد الخلقي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي (والناس على دين ملوكهم) وكانت الأحكام قائمة على تحقيقات تتقاذفها الأهواء والأغراض الصادرة من وجدان مقيم.

فمن الإنصاف أن يمنح هؤلاء البائسون فرصة جديدة، وأن يتسامح معهم في هذه المناسبة مناسبة مرور العام على حركة الجيش المباركة ووثبته المظفرة. وقد كتب الله جل وعلا على نفسه الرحمة والمغفرة فقال في كتابه العزيز (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله أن الله يغفر الذنوب جميعاً أنه هو الغفور الرحيم).

فيا قادة الجيش: لقد اختارتكم يد العناية الإلهية لإنقاذ هذا الوطن وتطهيره من الآلام والآثام، فلا تجعلوا لغير الرحمة سبيلاً إلى نفوسكم ولغير العطف طريق إلى قلوبكم، ولا تحرموا نزلاء الليمان والسجون من المساهمة أفراح الشعب بنجاح حركة الجيش، وأن تكون هذه المناسبة السعيدة فاتحة لحياة جديدة أساسها الاتحاد والنظام والعمل.

لهذا

يلتمس الموقعون أدناه التفضل بإصدار عفو في ٢٣ يوليو ٥٣ عن نزلاء السجون على الأسس الآتية:-
في القضايا العادية التي حكم فيها حتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ تخفيض الحكم المؤبد إلى ١٥ سنة، وتخفيض بقية الأحكام إلى النصف.

في قضايا عمال كفر الدوار وحريق القاهرة ورأفت شلبي وعدلي لموم وقضايا الرأي: عفو شامل...

عدد	الاسم	الوظيفة	البلد	الإمضاء
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				
١٠				
١١				
١٢				
١٣				
١٤				
١٥				

طلبنا لاعتبارات إصلاحية وإنسانية ومدعمة للحركة العفو عن المسجونين أسس وجيه وافق على معظمها مدير مصلحة السجون.

مع تقديرنا لقداسة مشاغلهم وكثرتها؛ فإننا لنؤمن أنه إذا كان هناك مبرر وإمكانية لتخليص مواطن من الأمة فواجب الدولة أن تخلصه فوراً.

لن يكفلكم العفو شيئاً ولا يتعارض مع العرف والإصلاح ورغبة المصلحة المختصة فلماذا تفجعون عشرين ألفاً في أمل التوبة وبدء الحياة الشريفة والابتهاج بذكرى التحرير؟

لا يزال هناك وقت ولو لإعلان العفو وتنفيذه بعد ذلك.

أسمعناكم صوتنا/ وأعدنا إلى الله وهو عليكم شهيد.

جمال البنا

السكرتير العام – اللجنة الشعبية لإصلاح السجون

صورة لتلغراف أرسل إلى السيد رئيس الجمهورية وكل ضباط قيادة الثورة في ١٩٥٣/٧/٢٠ - يمكن

التأكيد منه بمراجعة مستندات صرف الجمعية أو دفتر حساباتها لشهر يوليو سنة ١٩٥٣.

الفصل الثاني

الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم

(١٩٥٤ - ١٩٥٥)

بعد مضي عام على عمل اللجنة الشعبية لإصلاح السجون، حدث تغيير طفيف في موقف السلطات، تغيير لا تدركه إلا الحاسة المرهفة المدربة، لأنه كان طفيفاً، ولكن لا يخلو من مغزى.. وقد أدى إليه عدد من العوامل، منها أن رجال مصلحة السجون - بعد أن أخذوا باللجنة واقتحاماتها - بدءوا يفتقون شيئاً ما من دهشة المفاجأة ويفكرون ملياً - خاصة بعد أن بدت آثار عمل اللجنة على سلوك المسجونين أنفسهم في ليمن طرة الذي كان بمثابة ميدان لعمليات اللجنة.. وقد يذكر في هذا الشأن أن المسجونين هدموا أحد سورين كان يفصلان ما بين المسجون وأسرهم التي تزورهم.. وأذكر أيضاً أن أحد المسجونين قال لي عندما كنا في زيارة لليمن مشيراً إلى البكباشي البشلاوي الذي لم يكن بعيداً عنا: "أدى له درس يا أستاذ جمال" ولعله سمع ذلك!.

ومن العوامل التي أدت إلى تغير موقف السلطات أن فكرة العلاقة الوثيقة ما بين حركة الجيش والإخوان بدأت تنقلص، وبدأت تظهر خلافات بين المعسكرين.

ومن هذه العوامل أيضاً أن العهد الجديد زحف على الجمعيات الخيرية، وضم إليه الكثير منها مثل الهلال الأحمر، وتحسين الصحة، والإسعاف، ونحبي قياداتها.. ولم يكن للجنة الشعبية لإصلاح السجون عراقة أو ثروة هذه الجمعيات، ولكن كان لها حساسياتها المتأتية من موضوعاتها، ومن شخصية صاحب فكرتها، وبالإضافة إلى هذين، فقد ظهرت واقعة تقديم اللجنة مساعدات لأسر مسجونين سياسيين.. والحقيقة في هذا الموضوع أن اللجنة فعلاً كانت تقدم مساعدات محدودة لبعض أسر المسجونين السياسيين، ولكنهم كانوا - بلا استثناء - من أسر الشيوعيين، ولا يزال بعض هؤلاء وقد وصل إلى أعلا المراتب.

والمفارقة أن هؤلاء الذين كانت اللجنة تساعدهم من نساء أو أطفال، كن يأخذن المساعدة ويهتفن - قبل أن يجاوزن الباب الخارجي - "كسب من الرجعية!" فإنهن (كالبوليس) لم يفرقن بين جمال البنا وبين من يطلقون عليه "الرجعية".. وقد يكون من الاستطراد، ولكنه استطراد مفيد، أن نقول إننا كنا نقابل بحماسة شديدة في ليمن طرة.. وقد التقيت هناك بالسجين شريف حتاتة وكنت حريصاً على لقائه لأن السيدة بهيجة البكري كانت صديقة لوالدته. وقد أرادت مشاركتنا الزيارات الداخلية لليمن. ولكن قيل لنا بحزم أن من الممنوع دخول السيدات داخل الليمن.

وكان شريف حتاتة يرتدي بدلة على الطريقة الصينية كانت هي التي لي أوحى بعد ذلك باصطناع الزي الذي ألبسه حتى الآن.. كما وزرنا الكاتب والمؤلف "شهدي عطية رحمه الله في سجن مصر" على ما أظن.. وقابلنا بمزيج من اللطف والتحفظ، على عكس عامة الشيوعيين بسجن مصر الذين هتفوا عندما زرناهم "تسقط الصحافة الصفراء!"، وكان معظمهم من عمال النسيج المضللين...

كان هذا هو المناخ الذي تزامن مع المرحلة الثانية من عمل اللجنة منذ سنة ١٩٥٤ وكان بعيداً عن التجاوب مع عمل وسياسة اللجنة، وانعكست آثاره على علاقات اللجنة بالمسؤولين.

وفي زيارة ودية قام بها للجمعية الأستاذ الدكتور محمد خليفة المدير العام للمجلس القومي للبحوث نصحتني بتغيير سياسة اللجنة من إصلاح السجون ونظرية العقوبة وما يرتبط بها من حساسيات إدارية أو متاهات أكاديمية إلى المجال المريح - مجال الرعاية الاجتماعية لأسر المسجونين -.. وكنت صريحاً معه، وقلت إن الفكرة التي أدت إلى تكوين هذه اللجنة هي بالدرجة الأولى إصلاح السجون، ولكن يمكن منح رعاية المسجونين اهتماماً أكبر.. وخرج الرجل غير راض، ولعله كان يعلم شيئاً لم يفصح عنه.

على كل حال ما كان يمكن أن نقف ضد التيار الكاسح، كان اسم "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون" مما لا يمكن أن يستمر، واقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية تغيير الاسم والتركيز على قضية الرعاية. ورأى مجلس الإدارة عرض ذلك على جمعية عمومية غير عادية انعقدت في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤، فرأت نسمة لا تغفل مهمتها في إصلاح السجون وتضم الرعاية. وهكذا ظهرت "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم".

كما قررت تسجيل الجمعية بمقتضى القانون ٤٩ لسنة ٤٥ الخاص بالجمعيات نزولاً على رغبة وزارة الشؤون، وتم هذا أيضاً.

ورأت الجمعية أن خير ما تستهل به عملها هو الاتصال بالمشير عبد الحكيم عامر وزير الحربية، والذي كان يشرف على السجون، فكتبت الجمعية إليه خطاباً تشرح دعوتها.. وعلى غير المتوقع جاء رد رقيق (ملحق ١) أعقبه زيارة وفد من الجمعية ضم السيدة بهيجة البكري، وجمال البنا وبعض الأعضاء الذين غاب عني أسماءهم وكان لقاء ودياً للغاية تبادلت السيدة بهيجة والمشير السجاير.. أما بقية أعضاء الوفد فلم يكونوا من المدخنين (انظر ملحق ١).

وخلال المدة من سبتمبر ١٩٥٤ حتى أكتوبر ١٩٥٥ قامت الجمعية بأعمال عديدة ونشاط ميداني لا أستطيع للأسف الشديد سرده هنا لأن كل ما يتعلق به لم يعد في حوزتي.. ولعل من أبرز الأعمال أن الجمعية أوفدت السيدة عزيزة رضوان أمينة الصندوق إلى جنيف للمشاركة في مؤتمر منع الجريمة الذي عقد هناك ودعت السيدة عزيزة رضوان المؤتمر إلى عقد مؤتمرات إقليمية لدراسة قضية إصلاح السجون فيها، كما حصلت للجمعية على عضوية الاتحاد. وبعد بضعة شهور حضر المسيو بول أمور سكرتير المؤتمر لزيارة القاهرة، فزار دار الجمعية التي أعدت له حفل شاي مع لفيق من الأعضاء.. وكانت "التورته" التي قدمت تحمل تجسماً بالحلوى ليدين موثقتين بالقيود الحديدي وهو ما كان تضعه الجمعية على مطبوعاتها.. وقام بإعداد هذه التورته أحد أعضاء الجمعية ويدعى "مصلح" وكان يشاركني في معتقل الطور وانتهى به المطاف إلى أن أصبح "شيف" الحلوى في أحد الفنادق المشهورة.

وتقرر في هذه الزيارة تنسيق العمل بين الجمعية وبين مؤتمر منع الجريمة..

فإذا كانت الذاكرة لا تحفظ الكثير مما قامت به الجمعية بشكل عملي أو مبدئي، فمن حسن الحظ أن الكثير من المذكرات وعمل اللجان.. إلخ للجمعية قد ضمه كتاب "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين في عامين

١٩٥٤ - ١٩٥٥" وقد طبع ٢٠٠٠ نسخة منه والله أعلم بمصيرها.. لأنها كانت بدار الجمعية التي آلت إلى المغتصبين، وأغلب الظن أنهم تخلصوا منها بطريقة ما.. ولحسن الحظ أننا وجدنا نسختين ومنها ننقل ما تضمنه.

والكتاب في حجم ٣١ × ٢٣ سم ويضم ٤٤ صفحة، وقد نقلنا - كملحق الفصل - معظم ما جاء به. وقد ترجمت الجمعية ملخصاً له إلى اللغة الإنجليزية وصدر في ٢٤ صفحة انظر ملحق ٢. وضمت الملاحق، بالإضافة إلى ما نقل من الكتاب (من ملحق ٣ حتى ملحق ١١) صوراً لمحاضر بعض اجتماعات مجلس الإدارة وتقرير من السكرتير العام وآخر من أمينة الصندوق عثرنا عليها جميعاً بين أوراقنا الخاصة...

ملاحق الفصل الثاني

الملحق ١- القائد العام

الملحق ٢

فقرة من خطاب السكرتير العام الذي ألقاه في الجمعية العمومية العادية يوم ٣١/١/٥٤، وسبق نشره في ملحق ٢. والفقرة مصورة من الترجمة الإنجليزية لكتاب "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسره في عامين" وهي تتحدث عن "إنجازنا الأول" وهو إعادة الكرامة الإنسانية للمسجونين بفضل الشعار الذي رفعته "المسجون إنسان ومواطن" إلخ.. انظر ص ٤٨ من هذا الكتاب.

الملحق ٣

١- تقرير السكرتير العام الذي ألقى في اجتماع الجمعية العمومية^(١) العادية المنعقدة في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٥

حضرات السيدات والسادة:

أحبيكم أطيب تحية وأشكركم لتفضلكم بحضور هذا الاجتماع الذي سنستعرض فيه للمرة الأولى أعمال عام كامل يبدأ من أول يناير وينتهي بآخر ديسمبر سنة ١٩٥٤.

ولا يخفى عليكم أن الجمعية كانت قد قامت قبل هذا العام بنشاط ابتدائي كان خير تمهيد للعمل الإيجابي والإنساني الذي تلاه فزارت السجون والليمانات المختلفة، وأخذت فكرة حقيقية وعملية واتصلت بالجهات الحكومية المختلفة، وعلى رأسها مصلحة السجون، كما اتصلت بالصحافة والجمهور، واستطاعت أن توجد أول وعي شعبي واهتمام عام بموضوع السجون ولا سيما وقد كانت تحمل كما تعلمون اسم "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون" بعد أن كان هذا الموضوع مقصوراً على الدوائر المختصة الضيقة.

٢- عملنا الأول المجيد:

والواقع أيها السيدات والسادة أن العمل الأول المجيد الذي قامت به جمعيتكم والذي سيظل خالداً هي أنها أعادت للمسجونين الكرامة الإنسانية وأشعرتهم مرة أخرى أنهم "مواطنون" بفضل الشعار الذي اتخذته وأذاعته ليس بينهم فحسب. ولكن أيضاً بين الرأي العام كله "المسجون إنسان ومواطن" وهو الشعار الذي تعودت الجمعية أن تطبعه على كافة خطاباتها وظروفها واستماراتها.

وقد كان لزيارة أعضاء الجمعية للسجن - أثر السحر في رفع معنوية المسجونين. فللمرة الأولى تشاهد السجون المصرية وفداً من كرام رجال المجتمع وسيداته يزورون السجون ويواسون المسجونين ويدرسون معهم خير الطرق لإصلاحهم.

وكان أثر هذه الحركة في مصلحة السجون من ناحية تحسين معاملة الضباط للمسجونين ملموساً بعد أن كانت السجون المصرية متأثرة بتقاليد الإدارة الاستعمارية الإنجليزية تجري على قاعدة الإذلال والعقاب

(١) صفحة ٦ من كتاب "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسره في عامين".

والإسراف في ذلك، وكان مما يشجع على هذا الاتجاه من التعذيب أن ليس للمسجون من يدافع عنه، وليس في اللوائح ما يحميه.

بدلاً من ذلك كان قيام الجمعية وتقصيها للحقيقة وإحاطتها الدقيقة بالواقع العملي عاملاً في تحسين المعاملة. ومن حسن حظ الجمعية وتوفيقها أن أهدافها الإنسانية وإيمانها بكرامة الأفراد والمواطنين توائم أغراض الثورة وأهداف العهد الجديد. وكما تنداح الدائرة التي يحدثها سقوط حجر في الماء في دوائر متسعة. فكذا كان أثر الجهود الأولى في إعطاء المسجونين فرصة للحياة الرشيدة، وإعادة الكرامة الإنسانية إليهم؛ فاهتمت الصحف بالموضوع وشاع شعار الجمعية "المسجون إنسان ومواطن" ثم انتشرت لفظة "النزلاء" التي أبدعتها براعة الجمعية وأذاعتها في مكاتبها بدلاً من المذنبين كما كانوا يسمون، ثم جاء اعتراف مصلحة السجون بهذا اللقب رسمياً تكليلًا لجهود الجمعية في هذه الناحية بالنجاح وختامًا سعيدًا موفقًا لناحية من نواحي الكفاح الإنساني للجمعية.

٣- الترخيص بجمع المال:

في سبتمبر سنة ١٩٥٣ استطاعت الجمعية أن تحصل من وزارة الشؤون الاجتماعية على ترخيص بجمع المال بطريقتي الطوابع والإيصالات؛ فأخذت مكاناً مستقلاً يتكون من ثلاث حجرات في العمارة رقم ١٨ بشارع ضريح سعد وبدأت في تنظيم حياتها الجديدة.

فلما استهل هذا العام كان على الجمعية أن تستكمل تنظيمها الإداري، وأن تواصل الكفاح في عملية جمع المال الذي أصبح أساسياً بعد أن ارتبطت بإيجار ونور وماء ومعاون وفراش، ومن الضروري أن نقول إن هذه العملية التي استمرت طوال الثلث الأخير لعام ١٩٥٣ والنصف الأول لعام ١٩٥٤ كانت شاقة، وتعرضت لكثير من المتاعب والأخطاء التي كان بعضها يعود إلى كون العملية جديدة على الجمعية، وكان البعض الآخر يعود إلى ابتلاء الجمعية بنفر من المتعهدين الذين استغلوا اسم السكرتير العام في جمع التبرعات بمحادثات تليفونية، وأساءوا في توزيع بعض الطوابع التي سلمت إليهم بحسن نية. وقد اتخذت الجمعية إجراءات حاسمة ضدهم، كما نشرت تحذيرات متكررة في جرائد الأهرام والأخبار والقاهرة والجمهورية والبصير بالإسكندرية حرصاً على اسم الجمعية وأموال الناس.

واستمر الترخيص قائماً حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٤ أي أنه استمر عشرة أشهر استطاعت الجمعية بواسطته أن تحصل على المبالغ الموضحة بالميزانية التي ستسمعونها.

٤- قسم الرعاية:

وفي الثلث الأول للعام بمجرد أن أحسنا بمقدرتنا على إعانة عائلات المسجونين افتتحنا قسماً جديداً باسم "قسم الرعاية" ووكل إلى السيدة عزيزة رضوان. وتولت السيدة خيرية ياور الأخصائية الاجتماعية مباشرة العمل فيه متطوعة وبذلت جهداً كبيراً تستحق عليه الشكر حتى اضطرتها الظروف القاهرة إلى التخلي عنه. ومنذ أن قام هذا القسم في مارس حتى الآن وهو يمارس عمله بعد أن زاد وتشعب إلى ثلاث شعب.

٥- الشعبة الأولى من قسم الرعاية:

تقديم الخدمات الروتينية السريعة لكل الخارجين من السجون وعائلات المسجونين عند طلبهم الإعانة المقررة لهم بقانون المساعدات، وقد اتضح بالتجربة أنهم لا يعلمون شيئاً عن ذلك؛ فصار على الجمعية أن تساعدهم في استخراج شهادات من السجون وكتابة الطلبات، وتحويلها إلى مكاتب المساعدات المختصة، ثم موالاتها بعد ذلك حتى لا تتعطل مدة طويلة. وتطور عمل هذا القسم فأصبح لا يقتصر على ذلك بل أصبح أيضاً بفضل وجود التعاون بين الجمعية، وبين كثير من مكاتب المساعدات، ولا سيما في الأحياء الشعبية يقوم بكتابة تقارير بحث الحالة بما تتطلبه من زيارة للمنازل. وتقرير للمشروع المقترح لمساعدة الحالة، ثم بعد هذا يقوم بالإشراف على تنفيذ المشروع المقترح للمساعدة عندما توافق عليه الوزارة فتتولى الجمعية بنفسها تنفيذ المشروع خطوة خطوة حتى لا يتصرف المفرج عنه في قيمة المساعدة بالتبذير، أو يضعها في غير المشروع المنتج.

ويتردد على هذا القسم كل يوم من خمسة إلى عشرين ما بين مفرج عنهم أو عائلة مسجون تقدم إليهم المساعدات الروتينية، وفي كثير من الحالات يمنحون مساعدات عاجلة كئمن استمارة ضمان أو ورقة دمغة، أو موصلات إلى ليمان أبي زعل أو طرة.. أو غير ذلك.

٦- الشعبة الثانية من قسم الرعاية:

تتولى رعاية عائلات المسجونين، وقد اختارت ٢٠ حالة من أشد الحالات حاجة إلى الرعاية، وقدمت إليها مساعدات منتظمة تستمر من ثلاثة أشهر إلى سنة، كما تشمل الرعاية تولى العائلات بالتوجيه السليم، والرعاية الطبية والثقافية.

ومن الطبيعي أن تكون كل هذه المساعدات في حدود ضيقة بالنسبة لمالية الجمعية التي تضطرننا إلى الاكتفاء بأقل المساعدات الممكنة.

وقد بلغت قيمة الإعانات التي أنفقت على هذه العائلات ٥٩ جنيهاً و ٤٠٠ مليماً. ولكل عائلة دوسيه مستقل ولولا السرية التي يجب أن تلاحظ في العمل الاجتماعي لقدّم القسم بياناً أكثر تفصيلاً عنها.

٧- الشعبة الثالثة من قسم الرعاية:

هي التي تتولى التأهيل المهني للمفرج عنهم، وقد اختارت الشعبة ثلاثين من أشد الحالات حاجة، وتولت تأهيلهم المهني وقد نجحت معظم المشاريع التي تولتها رغم اصطدام بعضها بعقبتين:

الأولى: ضالة رأس المال. والثانية: مضايقات البلدية ورجال الإدارة لأصحاب هذه المشاريع وقد صنعت الجمعية فاترينات للسجائر، كما أهلت البعض بعربات أو ساعدتهم على الحصول على أكشاك للسجائر إلخ.. ولو كانت ميزانية هذا القسم كبيرة لزادت نسبة النجاح في مشاريعه وهو ما نأمل أن يتحقق هذا العام.

وقد بلغت الأموال التي صرفت على هذه الشعبة ١٣٦ جنيهاً و ٣٣٨ مليماً.

ويجب في ختام الحديث عن قسم الرعاية أن نلفت النظر إلى ملاحظتين:

الأولى: أن جمعيتنا على خلاف كثير من الجمعيات لا تقتصر رسالتها على الخدمة الاجتماعية. إن الخدمة الاجتماعية قسم فحسب من أقسام نشاط الجمعية، وقد لا تكون رغم تقدير الكثيرين لها العمل الفذ للجمعية. ومن المحتمل أن يكون السعي لتحسين حال السجون وإلغاء المراقبة والسابقة الأولى والحديد إلخ.. والنظرة الإنسانية للمسجونين أهم من الخدمة الاجتماعية الفعلية للخارجين من السجون أو عائلات المسجونين؛ إذ قد يجد هؤلاء هيئات أهلية أو حكومية تعطف عليهم كجزء من جيش البائسين والمحتاجين من مرضى أو فقراء.. ولكن إصلاح السجون والنظرة المتميزة للمسجونين لم تجد حتى الآن هيئة أهلية غير جمعيتكم. كما أن نجاح مسعى واحد من مساعيها لإلغاء السابقة والمراقبة يحرر الآلاف ويفتح أمامهم مجال الحياة والحرية والعمل.

الثانية: أن عملنا في قسم الرعاية والتأهيل بالذات كثيراً ما يجد عقبات من القوانين أو الروتين الإداري؛ فضرورة الرخصة لكل بائع وعدم سماح البلدية بترخيص الأكشاك للخارجين من السجون والدأب الذي تعود به بعض المخبرين من الإسراف في مضايقة بعض الخارجين من السجون للاشتباه أو غيره. هذه كلها أمور تعرقل عمل قسم التأهيل إلى حد كبير، وإننا لنأمل بفضل تعاوننا الذي تم أخيراً مع السلطات أن ننجح في تذليل هذه العقبات.

٨- جهودات الجمعية لإصلاح السجون:

ولما كان إصلاح السجون من الأغراض الأساسية للجمعية كما أشرنا؛ فقد بذلت جهداً صادقاً في تحقيق أكبر ما يمكن تحقيقه من هذا الإصلاح. الأمر الذي أدى إلى حدوث نوع من التوتر بينها، وبين مصلحة السجون قام على اختلاف وجهات النظر في الإصلاح، ومن حسن الحظ أن هذا التوتر قد زال بمجرد تعيين المدير العام الجديد اللواء محرم عثمان واتفاقه مع الجمعية على وجهات النظر الإصلاحية كما سنشير إلى ذلك. على أن اختلافنا مع مصلحة السجون لم يكن ليعطل من عمل الجمعية؛ فقد بذلت جهداً كبيراً في موضوع المراقبة والسابقة وقابلت وفودها السيد النائب العام والسيد وزير العدل. وطبعت مذكرات عديدة أرسلت إلى جميع المختصين ووالتها آونة بالخطابات وآونة أخرى بالبرقيات وآونة ثالثة بالنشر في صفحات الجرائد. ويسرنا أن نقول إن هذه الجهود قد أنت أكلها فألغيت مراقبة الإفراج الشرطي، وحولت إلى ملاحظة مرة كل شهر. كما ستقدم الصيغة النهائية لقانون إلغاء السابقة الأولى إلى مجلس الوزراء قريباً.

ومن الإنصاف أن نقول إن جزءاً كبيراً من هذا الانتصار المجيد الذي عملت له الجمعية دائبة "كان آخر اجتماع مع السيد المحامي العام لهذا الموضوع يوم السبت ٢٩/١/١٩٥٥" وساهمت فيه بقية الهيئات القضائية يعود إلى المسجونين أنفسهم الذين قاموا بدور كبير نحو لفت الأنظار إلى عدالة قضيتهم، وقد طلب الأستاذ محمد سعيد قدرى المدير العام للإدارة العامة بوزارة الشؤون من الجمعية تقريراً عن وجهة نظر الجمعية في إصلاح السجون؛ فقدمت الجمعية تقريراً مفصلاً قامت بوضعه لجنة من السيدة عزيزة رضوان والأستاذ فتح الله المرصفي والدكتور محمد عليش والأستاذ جمال البناء، كما قدمت صوراً منه إلى السيد رئيس المجلس الاستشاري الأعلى للسجون. والسيد مدير المصلحة والسيد رئيس مجلس الخدمات العامة.

٩- الجمعية وزارة الشؤون:

اقترحت وزارة الشؤون في منتصف هذا العام "١٩٥٤" على الجمعية أن تغير اسمها من "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون". وأن تبرز عناصر الخدمة الاجتماعية للخارجين من السجون وعائلات المسجونين، وأن تسجل نفسها بمقتضى القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بدلاً من قانون الشهر التي كانت مشهورة به ولم تجد الجمعية مانعاً من قبول هذا الاقتراح بعد أن اتضح لها أنه يحقق مصلحة الجمعية ومصلحة قضية المسجونين والسجون. ولما كان هذا التغيير يتطلب موافقة الجمعية العمومية؛ فقد دعيت إلى عقد اجتماع غير عادي في ١٩٥٤/٩/٢٥ تحدث فيه السيد السكرتير العام عن الفكرة في هذا التغيير، واقترح أن يكون اسمها "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم"، كما ذكر التعديل الذي انتهى إليه رأي مجلس الإدارة في المواد ٥، ٦، وهي التي تتعلق بأهداف الهيئة. وقد وافقت الجمعية العمومية على هذه الاقتراحات بالإجماع. وأرسل المحضر والأوراق الخاصة بذلك إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي سجلت الجمعية باسم "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم" بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ برقم ١١٦٠.

١٠- الجمعية والمجلس الاستشاري الأعلى للسجون:

وقد زار بعض أعضاء مجلس الإدارة الأستاذ الدكتور حسن مرعي رئيس المجلس الاستشاري الأعلى للسجون؛ حيث تبودل حديث هام عن الإصلاح المنشود ورسالة الجمعية وقدم إليه الوفد التقارير، والمذكرات التي أصدرتها الجمعية فوعد سيادته بدراستها، والعمل على تحقيق كل ما يمكن تحقيقه بها. ومن النقط الهامة في هذه الناحية أن المادة الثامنة من قانون المجلس الاستشاري ونصها: "تقديم المساعدة والتوجيه والتشجيع لجمعيات مساعدة ورعاية المفرج عنهم ووضع النظم والقواعد الكفيلة بقيام تلك الجمعيات على الوجه الأكمل".

صريحة في أن رعاية هذه الهيئة هي من الواجبات التي أسس من أجلها المجلس، ولما كانت جمعيتكم هي الأولى والوحيدة التي تعمل في هذا الميدان، وأنه كان لها فضل السبق في ارتياد هذه الناحية، ولفت أنظار المصلحين والسلطات فإنه ليحق لنا أن نأمل في قيام تعاون كبير، وعلاقة وثيقة بين المجلس وبين الجمعية، ولا سيما وأنه يضم خلاصة طيبة من الشخصيات المختارة على رأسها الدكتور حسن مرعي، والأستاذ الكبير محمد فتحي، وهو في الوقت نفسه مستشار الجمعية القانوني.

١١- الجمعية ومصلحة السجون:

جاء تعيين السيد اللواء محرم عثمان مديراً عاماً لمصلحة السجون إيذاناً بتنفيذ ثورة إصلاحية كبرى في السجون تحقق فيها آمال الجمعية، والمصلحين الذين عالجوا موضوع السجون. وبمجرد تعيينه أوفدت إليه الجمعية السيد السكرتير العام والأستاذ فتح الله المرصفي فتحدثنا طويلاً عن ضرورة التعاون المشترك بينه وبين أعضاء الجمعية. ووجداً منه كل تشجيع ثم تعددت المقابلات إلى السيد المدير العام وحضرها لفييف من أعضاء مجلس الإدارة - ووجه السيد المدير العام الجمعية لزيارة دار التربية للشباب بالجيزة. وقام بهذه

الزيارة السيدة زينب عزت والأستاذ جمال البنا والأنستين فاطمة عزت ورحمة نشأت وقد قابل بعضهم السيد المدير العام، ونقل إليه خلاصة ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

وطلبت الجمعية من السيد المدير العام أن يعين ضابط اتصال بين الجمعية والمصلحة ليكون في الوقت نفسه عضواً بمجلس الإدارة بها، وقد اختار لها ضابطاً ممتازاً هو السيد البكباشي جبران محروس. واستحق البكباشي محروس في الجلسات التي اجتمع بها ثناء الأعضاء وإعجابهم.

١٢ - الجمعية والسلطات الإدارية:

تحدث السيد الأميرالاي عبد الفتاح إبراهيم سكرتير وزارة الإرشاد وعضو مجلس الإدارة عن الأفق الواسع والخبرة الممتازة للسيد اللواء عبد الفتاح البنداري محافظ القاهرة وعنايته بموضوع المسجونين فضلاً عن العلاقات الوثيقة التي يجب أن تقوم بين الجمعية وبين السلطات الإدارية في القاهرة لوحدة العمل الذي يعمل فيه كلاهما واقترح أن يكون رئيساً فخرياً للجمعية، ولاقى هذا الاقتراح قبولاً من الأعضاء وكلف السكرتير العام والسيدة زينب عزت بعرض الموضوع على السيد المحافظ. وقد لاقى وفد الجمعية كل الترحيب من سيادته وأعرب عن موافقته وشكره لتقدير الجمعية وأنه بحكم شخصيته ومنصبه لا يتردد في أداء أي خدمة للأمن العام والإصلاح الاجتماعي، ولهذا فهو يقبل الرئاسة الشرفية للجمعية مع الشكر.

وإزاء هذا إرتؤي أن تمثل بقية السلطات والمصالح التي لها علاقة بالموضوع في الجمعية؛ وهي محافظة القاهرة ووزارة الأوقاف ووزارة الشؤون ومصلحة السجون، وقامت السكرتارية بالاتصال بهذه الجهات لتعيين من تختاره. وقد انتدبت وزارة الأوقاف الأستاذ عبد العزيز سعيد وكيل الإدارة والخدمة الاجتماعية، كما انتدبت وزارة الشؤون الأستاذ مصطفى المسلماني وكيل مراقبة القاهرة، وكانت مصلحة السجون قد اختارت البكباشي جبران محروس ممثلاً لها من قبل. واختار السيد المحافظ من بين رجال المحافظة السيد الأميرالاي محمد حسن شرابي وكيل المحافظة والأستاذ فهمي الغندور مفتش الضبط والقائمقام صديق فريد مأمور الضبط.

وقد وجه السيد المحافظ دعوة إلى هؤلاء السادة ومعهم أعضاء مجلس الإدارة بالكامل للاجتماع بمكتبه للنظر في تنسيق العمل بعد هذا التجديد في الساعة السادسة من يوم ١٤/١٢/١٩٥٤ وتم الاجتماع وأسفر عن اختيار اللجان كالاتي:

- ١- لجنة الرعاية: ومقررها السيدة عزيزة رضوان وأعضاؤها الأساتذة فتح الله المرصفي وجمال البنا.
- ٢- لجنة الاتصال بالسجون: ومقررها السيدة زينب عزت وأعضاؤها البكباشي جبران محروس والأساتذة جمال البنا وحسني الشنتاوي وفهمي الغندور.
- ٣- لجنة مكافحة الجريمة: ومقررها البيوزباشي عبد الباسط البنا وأعضاؤها القائمقام صديق فريد والأستاذ فتح الله المرصفي والأستاذ فهمي الغندور.
- ٤- لجنة تعزيز الإمكانات المالية: ومقررها السيد الأميرالاي محمد حسن شرابي وأعضاؤها السيدة عزيزة رضوان والأستاذ جمال البنا.
- ٥- لجنة الدعاية: ومقررها الأستاذ عبد المنعم الصاوي وأعضاؤها الأستاذ صلاح عزام.

وتقرر أن تجتمع اللجان، وأن تدرس كل لجنة موضوعها، وتقدم هذه التقارير لتدرس في الاجتماع القادم. وإننا لنأمل بفضل التعاون المشترك بيننا وبين السلطات المختصة أن ننجح في تدليل كثير من العقبات التي تصادف الجمعية وتعوق تقدمها.

هذا هو ملخص لأعمال هذه الجمعية.

ويهمني عندما أدعوكم إلى الحُكم على نشاطها أن ألفت أنظاركم إلى العوامل الخاصة التي أحاطت بها؛ فإنها قد بدأت تجربة جديدة في الشرق بأسره واختارت موضوعاً وعرّاً، ولم يكن لها في كفاحها أي مثل عملي يمكن أن تحتذيه أو تكتسب من تجربته، بل أكثر من ذلك لم يكن موضوعها جديداً ووعراً فحسب؛ بل إنه أيضاً لم يكن يتمتع لا باهتمام المصلحة المختصة، ولا بعطف الرأي العام.. فإذا أضفنا إلى هذا كله قلة الإمكانات المادية. وقصر المدة التي سلختها. لاستطعنا أن نكون فكرة عامة عن الملابس التي عملت فيها جمعيتكم. واستطاعت أن تشق طريقها وتؤدي رسالتها.

١٣ - حساب الإيرادات والمصروفات:

يتضح من حساب الإيرادات والمصروفات أن إيرادات الجمعية قد بلغت ١٢٥٧ جنيهاً و ٧١٠ مليماً. ومصروفاتها ١٣٥٦ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً، وأن الفرق يُمثل قرضاً اضطرت الجمعية إلى استدانته بالنسبة لتأخر تصريح وزارة الشؤون لها بجمع المال عن ميعاده - الذي كان يستحق في سبتمبر. ولم يمكن الحصول عليه إلا ابتداء من أول العام القادم (يناير سنة ١٩٥٥). ونود أن نضع تحت أنظاركم الملاحظات الآتية: أولاً: أن هذا الحساب يُمثل حساب الجمعية قرابة عامين من أول مارس سنة ١٩٥٣ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤.

ثانياً: فيما يتعلق بالإيرادات: فقد سمعتم حضراتكم نبذة عن عملية التبرعات التي بلغت بعد جهود مضية ٣٢٦ جنيهاً، ٥٥٠ مليماً. أما عملية الطوابع فقد أسفرت عن جمع ٨١٣ جنيهاً و ٦٢٠ مليماً. وكان لنا أن نطمع في إيراد أكثر لو أن المصالح الحكومية التي اعتمدنا عليها في التوزيع قد ساعدتنا. ولكن الواقع أننا قدمنا إلى السكة الحديد طوابع بخمسائة جنية؛ أي ثلث قيمة الترخيص كله (التي كانت ١٥٠٠ جنية) فبلغت حصيلة الموزع تسعين جنيهاً ونيف. كما وزعت مصلحة البريد للجمعية بحوالي سبعين جنيهاً. وكانت خير المصالح الحكومية هي مصلحة التلغرافات التي قامت بتوزيع الباقي هي وبعض دور السينما والهيئات. ثالثاً: علينا أن نتذكر أن جزءاً كبيراً من الإيرادات هو مبلغ ١١٣ جنيهاً و ٩٩٧ مليماً قد خصم منها - بل هو في الحقيقة لم يدخل خزينة الجمعية لأنه عمولة بواقع ١٠، ولكن كان من الضروري إظهاره حسابياً بالنسبة لاعتبار القيمة الاسمية للترخيص.

رابعاً: - يُمثل بند الإيجار والنور قيمة إيجار شقة بواقع الشهر ١٢ جنيهاً؛ أي ١٤٤ جنيهاً يضاف إليها شهر تأمين قد صار إضافته على الإيرادات عند دفعه. وقد قضت الجمعية من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٤ بهذه الشقة التي كانت تقع بالعمارة ١٨ شارع ضريح سعد. وبالنسبة لعدم قبول صاحب

الملك تجديد العقد إلا على أساس سنوي. وجرياً على سياسة الاقتصاد فقد انتقلنا ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٤ إلى هذه الشقة التي تجتمعون فيها، والتي تدفع لها الجمعية إيجاراً شهرياً خمسة جنيهات فحسب. أما الباقي من المبلغ فيمثل النور وهو في المتوسط جنيهاً شهرياً.

خامساً: يُمثل البند الثاني من المصاريف الأجور والمرتبات، والجمعية تقوم بتوظيف معاون بماهية شهرية قدرها عشرة جنيهات وفراشين أحدهما لنصف يوم بأربعة جنيهات ونود أن نؤكد لكم أن هذا هو أقل عدد يمكن أن ينهض بأعباء الجمعية، ولا سيما المعاون الذي تتراكم عليه الأعمال الحسابية وأعمال السكرتارية والإشراف على عملية الطابع وجمع المال. وقد بلغت جملة الأجور والمهايا ٣٤٣ ج و ١٥٠ مليوناً.

سادساً: - تحدثنا عن البند الثالث من المصاريف وهو عمولات التحصيل. وليس لنا ما نضيفه هنا فقد كانت بنسبة ١٠% وهي أقل نسبة يمكن أن توزع بها أي جهة رسمية أو غير رسمية طوابع للجمعيات.

سابعاً: وقد اشترت الجمعية أثاثاً بمبلغ ١٣٢ جنيهاً و ١٥٠ مليوناً يدخل في هذا المكاتب وموائد الشاي وجهاز البوفيه والسجاد والكراسي والدواليب، كما يدخل فيه أيضاً ثمن آلة كاتبة وخزينة حديدية. ومن هذا ترون أن الاقتصاد الشديد هو الذي جعل هذا المبلغ الضئيل يكفي لكل هذه المعدات.

ثامناً: يلاحظ أن بند المطبوعات يستنفد مبلغاً كبيراً هو ١٦٨ جنيهاً و ٥٤٢ مليوناً ولهذا أسباب وجيهة. فالمبلغ يشمل أجر طبع دفاتر طوابع ترخيص العام الماضي وهذا العام والترخيص الأول كما علمتم بألف وخمسمائة جنيه. والترخيص الثاني بثلاثة آلاف جنيه. كما يشمل طبع رسالتين من رسائل الجمعية قصد بها نشر فكرتها والدعاية لأغراضها، وكان لهما أثر طيب. وأخيراً فهو يشمل طبع ستة آلاف استمارة بحث حالة، وعددًا جسيمًا من الخطابات المفتوحة بعضها لمديري السجون. وبعضها لرؤساء الوحدات. ومن هنا يعلم السبب في زيادة اعتماد المطبوعات.

تاسعاً: أما المصروفات العمومية فلا تُعد جسيمة إذا لاحظنا أنها عن عامين تقريباً، وهي تشمل الأدوات الكتابية وأرشيف الجريمة الذي يتكون من قصاصات كافة الجرائد عن الجريمة. وصور السجون. وهذه الصور تُمثل الحياة الحقيقية داخل السجون، وقد قام بتصويرها مصورون صحفيون رافقوا مندوبي الجمعية أثناء زيارتهم. وقد أرسلت نسخ من هذه الصور إلى الجرائد والمجلات خدمة للقضية ونشر الكثير منها. وهذا ولا شك انتصار تهون إزاء المصاريف التي أنفقت على استخراج الصور الأصلية والنسخ منها. أما الدعاية والحفلات فقد أقامت الجمعية حفلة كبرى في نقابة الصحفيين حضرها مندوب الرئيس ومدير عام مصلحة السجون، وكانت اعترافاً رسمياً بالجمعية، ثم أقامت حفلة أخرى احتفالاً بافتتاح قسم الرعاية دعي إليها موظفو مكاتب المساعدات الاجتماعية، وأخيراً فقد احتفلت الجمعية بالمسيو بول أمور رئيس مؤتمر مكافحة الجريمة الذي سجل شهادة ممتازة للجمعية. ومن هذا يعرف أن حفلات الجمعية هي كأي نشاط لها - إنما يقصد بها الدعاية لرسالة السجون وإصلاحها. ويضاف إلى هذه البنود البريد والتلغرافات والانتقالات والنثرية الخ...

عاشراً - بلغت ميزانية قسم الرعاية ١٩٥ جنيهاً و ٧٤٨ مليوناً. من هذا المبلغ ٥٩ جنيهاً و ٤٠٠ مليوناً أنفقت على قسم أسر المسجونين كمساعدات ومبلغ ١٣٦ جنيهاً و ٣٣٨ مليوناً أنفقت على المسجونين المفرج عنهم

كتأهيل مهني لهم. ويلحظ أن هذا القسم بأسره - قسم الرعاية - لم يفتح إلا في مارس. ولكنه نجح نجاحاً باهراً ولولا ضيق إمكانيات الجمعية لاستطاع أن يؤدي الكثير.

٤١- مراجع الحسابات:

هذا وقد راجع حسابات الجمعية الأستاذ المحاسب حامد حسن أبو الخير (المحاسب رقم ٦٩٢) الذي يقترح مجلس الإدارة إعادة انتخابه مراجعاً للحسابات عن عام ١٩٥٥، إذا رأيت ذلك.

ومجلس الإدارة يتقدم باسم الجمعية في ختام هذا التقرير بالشكر لكل الذين ساعدوا الجمعية من المواطنين والشركات أو من الهيئات الحكومية ومصحة السجون؛ فلولا مساعدتهم المادية والأدبية ومساهماتهم معنا لما استطاعت الجمعية أن تؤدي هذا القسط من رسالتها.

حساب الإيرادات والمصروفات للجمعية

من ١٩٥٣/٣/١ إلى ١٩٥٤/١٢/٣١

مصروفات

إيرادات

بيان	كلي جزئي	كلي جزئي	بيان	كلي جزئي	كلي جزئي
	مليم جنيهه	مليم جنيهه		مليم جنيهه	مليم جنيهه
الإيجار والنور	١٨٣ ١٨	اشتراكات	٤٢ ٤٥٠		
أجور ومرتببات	٣٤٣ ١٥٠	تبرعات	٧٥ ٩٠		
ومكافآت		ومتنوعات			
مطبوعات	١٦٨ ٥٤٢	تبرعات	٣٢٦ ٥٥٠		
(نشرات)		بترخيص من			
ورسائل		وزارة الشؤون			
عمولات تبرعات	١١٣ ٩٩٧	ثمان طوابع	٨١٣ ٦٢٠		
وتوزيع طابع		بترخيص من			
		وزارة الشؤون			
أثاث	١٣٢ ١٥٠	قرض	٩٨ ٥٤٠		

المصروفات العمومية

أدوات كتابية	١٧ ٣٠٥
أرشيف الجريمة	٣٧ ٠١٠
وصور للسجون	
دعاية وحفلات	٣٠ ١٧٠
تلغرافات وبريد	٢٢ ٤٦٠
انتقالات ونثرات	١١٢ ٦١

٢١٩ ٥٥٥

قسم الرعاية

مساعدات لأسر	٥٩ ٤٠٠
مسجونين	
تأهيل مهني	١٣٦ ٣٣٨
ومساعدات	
لمسجونين مفرج	
عنهم	

١٣٥٦ ٢٥٠

١٣٥٦ ٢٥٠

ببعض الاقتراحات الإصلاحية في ميدان التشريع الجنائي

بقلم الأستاذ الكبير محمد فتحي مستشار الجمعية

بقلم هذه المقترحات الإصلاحية التي دبرتها براءة الأستاذ الكبير محمد فتحي الفهم الإنساني والنظرة المتقدمة في ميدان التقنين الجنائي، وقد أرسلت عدة صور منها إلى كافة الجهات المسؤولة في أغسطس سنة ١٩٥٤. كما نشرتها الصحف وقتئذ حتى تكون عوناً لكل العاملين على النهضة بالقانون والإصلاح في ميدان الجريمة⁽¹⁾...

أولاً:

أن يُعاد النظر في التشريع الجنائي على ضوء التطورات العلمية والنظريات الحديثة في الطب العقلي والنفسي بتقرير مبدأ الفحص النفسي والاجتماعي للمجرمين البالغين قبل المحاكمة. ولما كان من المتعذر سن قاعدة توجب فحص كل منهم في جناية أو جُنحة، فإنه واجب العدالة أصبح يقضي على الأقل بفحص كل متهم يشتبه في حالته النفسية أو العقلية، وبناء على ذلك تقترح اللجنة⁽²⁾ أن ينص في قانون تحقيق الجنايات على وجوب فحص المتهم نفسياً وعقلياً في جرائم معينة؛ وهي الجرائم التي تنطوي بطبيعتها على نوع من الشذوذ كجرائم القتل أو الجرائم الجنسية، أو إذا كانت سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة أقل من ٢١ سنة، أو تجاوزت الستين، وفيما عدا ذلك يترك للقاضي الحرية في تقدير الحالات التي تدعو مسلك الجاني فيها إلى الشبهة في سلامة نفسيته أو عقليته. وهذا يستلزم بطبيعة الحال إقرار نظام الخبراء في الطب النفساني والاجتماعي أمام المحاكم بصفة رسمية. وحبذا لو أنشئ قسم خاص بهم يلحق بمصلحة الطب الشرعي مؤقتاً إلى أن يصبح مصلحة مستقلة قائمة بذاتها مراعاة لأهميتها.

ثانياً:

ينص في القانون على وجوب معاملة الشباب بين سن ١٦ و ٢١ سنة- وهي سن الرشد المدني - معاملة خاصة أثناء المحاكمة وبعدها، فلا يرسل المتهم إلى السجن، بل إلى معهد من معاهد الإصلاح والتربية، وأن تدرس حالته من الجهات العقلية والنفسية والطبية والاجتماعية قبل المحاكمة بواسطة مكتب للخدمة الاجتماعية على غرار مكتب أحداث القاهرة. ولا تنتشر له صحيفة سوابق، بل تظل محفوظة في سجلات المحكمة، أو في دار المحفوظات خاصة، ولا يطلع عليها أحد إلا الهيئات القضائية صاحبة الشأن، أو مندوبوها عندما تدعو الحال إلى دراسة تاريخ حياة المتهم أثناء فحصه. على أن لا يترتب على أية سابقة ترتكب قبل سن ٢١ أية آثار مدنية أو اجتماعية.

(1) ص ١١ المرجع السابق.

(2) أي اللجنة الشعبية لإصلاح السجون "الاسم الأول للجمعية".

وبهذه المناسبة تقترح اللجنة اقتباس نظام مكتب الخدمة الاجتماعية بمحاكم الجُنح والجنايات بالنسبة لهذه الفئة من المنحرفين الذين هم دون سن الرشد أسوة بالمتبع في محاكمة الأحداث؛ إذ أثبتت التجربة نجاح هذا النظام نجاحاً ملحوظاً دعى أولى الشأن إلى التفكير في تعميمه في جميع محاكم الأحداث، وفي محاكمة الأحداث عامة.

ثالثاً:

إدخال نظام العقوبة الغير محدودة المدى في حدود أقصى حد، على أن يتخللها العلاج النفسي في الحالات التي تستلزم العلاج، وجعل الإفراج معلقاً على قرار الهيئة التي تتولى العلاج أو مكتب الخدمة الاجتماعية إذا اقتبس هذا النظام بصدد البالغين من الشباب الضال.

رابعاً:

النص على إنشاء مستشفيات أو مصحات للعلاج النفسي تلحق بوزارة الشئون الاجتماعية أو بمصلحة السجون يمضي فيها المحكوم مدة العلاج بناء على حُكم المحكمة في حالات المرض النفسي أو حالات اعتلال الشخصية المعروفة باسم "الشخصية السيكوباتية".

ويرسل إليها كذلك المدمنون على الخمر وكذلك المدمنون على المخدرات تنفيذاً لما نص عليه في قانون المخدرات، وأن ظل هذا النص معطلاً من تاريخ إصدار هذا القانون بلا ميرر.

خامساً:

نعم المادة ٥٥ من قانون العقوبات الخاصة بإيقاف التنفيذ بجعله أشبه بأية عقوبة صادرة في جنحة أو جناية - إلا ما استثنى بنص خاص عند الضرورة القصوى لمصلحة عامة. مع تقرير مبدأ إيقاف التنفيذ تحت شرط العلاج في الحالات التي يكشف فيها الفحص النفسي عن وجود حالة مرضية لها صلة بالنزعة الإجرامية.

سادساً:

إلغاء نظام مراقبة البوليس بالنسبة للمفرج عنهم من السجن وإيداله بنظام المراقبة الاجتماعية تقوم به هيئة خاصة حكومية كانت أم غير حكومية تعترف بها السلطة القضائية على غرار نظام هيئات الاستقبال المتبع في بعض البلاد الغربية لتقديم ما يحتاجه المفرج عنهم من المساعدة، والتوجيه والإرشاد في الحياة العامة، وإيجاد العمل الملائم لكل حالة.

سابعاً:

تزويد السجون عامة بوحدات طبية للعلاج النفسي تتولى علاج المسجونين الذين يرجع إجرامهم إلى حالات نفسية مريضة. ويراعى أن يكون من بين أعضائها محللين نفسيين بقدر الإمكان لعلاج العصبيين والمنحرفين جنسياً، ومن على شاكلتهم ممن يفيدهم التحليل النفسي بصفة عامة..

ولما كان العلاج النفسي وخاصة العلاج بالتحليل قد يستلزم في بعض الحالات مدة أطول من المدة المحكوم بها على السجين؛ فيسمح له أن يتم العلاج بعد الإفراج عنه على نفقة الدولة إذا كانت ظروفه لا تساعد على دفع نفقات العلاج، وكان راغباً في إتمامه.

ثامناً:

أن يعمل على إزالة العقبات التي تعترض المحكوم عليه بعد خروجه من السجن في حياته العملية بسبب السوابق. وأن يرد له اعتباره في أقصر مدة ممكنة وبخاصة إذا كانت النزعة الإجرامية مبعثها حالة نفسية مرضية، وتم شفاؤه منها بالعلاج.

تاسعاً:

وجوب تدريس مادتي علم النفس العام والشرعي لكليات الحقوق والبوليس وجعلهما مادتين أساسيتين - وذلك لكي تتاح لطلبة معهد العلوم الجنائية فرصة التوسع في دراسة علم النفس الجنائي - مع مراعاة منح خريجي هذا المعهد - الذي أنشئ خصيصاً لإعداد محققين وقضاة ممتازين ومتخصصين للقضاء الجنائي - بعض المزايا الأدبية والمادية التي تشجع على الإقبال عليه؛ حيث لا يتجاوز عدد خريجيه في كل عام أصابع اليد إلا نادراً، وما ذلك إلا لعدم وجود حافز للانتساب لهذا المعهد يستحق الذكر إلا مجرد الرغبة في تحصيل العلم.

عاشراً:

إنشاء معهد للعلاج النفسي يلحق بالجامعة ويشتمل برنامجه على دراسات خاصة بظواهر الإجرام لتخريج أخصائيين في فن علاج الأمراض النفسية والإجرام حتى يسد فراغاً ملموساً في هذين الميدانين الحيويين. ويمد المحاكم والسجون بالعدد الكافي من الأطباء والخبراء النفسيين.

أحدى عشر:

لما كانت أساليب ضبط السجون وحراسه في معاملة المسجونين لها آثار لا يستهان بها في نفسية هؤلاء التعساء. وأن هذه المعاملة إذا انحرفت عن جادة الصواب ربما أعاقنت النتائج المرجوة من العلاج النفسي المقترح إجراؤه داخل السجن - فإن الضرورة تقتضي وجوب تثقيف ضباط السجون وحراسه بالدراسات التي تؤهلهم لفهم نفسية المجرمين المختلفة على وجهها الصحيح، وتفسير الظواهر الإجرامية أو مظاهر السلوك الشاذ البادية عليهم تفسيراً علمياً سليماً، وحملهم على تقدير أهمية العلاج النفسي وأساليبه الخاصة في شفاء هؤلاء المرضى عوضاً عن السخرية منهم - فقد دلت التجربة على أن معاونة ضباط السجن وحراسه الروحية والمعنوية من ألزم الأمور لتيسير مهمة المعالجين النفسيين - وهي مهمة دقيقة شاقة داخل جدران السجون.

اثني عشر:

تعميم مادة التربية الوطنية في مرحلة الدراسة الأولية والابتدائية مع التوسع في التربية الاجتماعية وبحث فكرة احترام قوانين الدولة وأنظمتها العامة في نفوس الناشئ، والتخلي عن التقاليد والعادات المحلية التي تتعارض مع هذه القوانين والأنظمة كالقتل للأخذ بالثأر أو الدفاع عن العرض، أو الاعتداد بالكرامة المتفشية في بعض الأوساط والبيئات المصرية، وبخاصة بين أهل الصعيد التي ورثوها من حياة القبائل البدائية.

الملحق ٥ : مذكرة إلغاء السابقة الأولى وتعديل نظام المراقبة

هذه هي المذكرة التي أرسلتها الجمعية إلى السيد الرئيس وإلى وزارة الحربية والشئون والعدل عقب حركة الجيش المباركة. وقد تابعت الجمعية الجهود منذ ذلك الحين بالخطابات والبرقيات حتى أفلحت في كسب عطف الجمهور ولفت نظر السلطات المختصة⁽¹⁾.

ما إن قامت حركة الجيش. وبدأ العهد الشعبي حتى تعلقت أهداف الناس جميعاً بقادتها، وعقدوا آمالهم عليهم لأنهم يعلمون حق العلم أن هؤلاء القادة إنما هم من الشعب وإلى الشعب. ومن هؤلاء طائفة منكوبة رأت أن لها على القيادة حقاً مضاعفاً. تلك هي الطائفة التي أخطأت فحق عليها العقاب فتحملته راضية وأدت للمجتمع الحق الذي حكم به عليها قضاته، ثم خرجت من السجن راغبة أشد الرغبة في التوبة واستئناف حياة إنتاجية شريفة.

ولكن العجيب أن المجتمع وقف لهم بالمرصاد ممثلاً في نظامي السابقة والمراقبة؛ فحال بينهم وبين أي عمل مشروع ووصمهم بوصمة الجريمة إلى الأبد. ولم تغن عنهم توبتهم أو تخلصهم عقوبتهم التي قضوها وراء أسوار السجون.

إن هذا الوضع السقيم يحتم على المذنب العودة إلى الجريمة واحترافها؛ وهو بذلك يخالف كل الأغراض النبيلة - سيات من وجهة النظر الاجتماعية أو الإنسانية. يؤمن بذلك الغربيون الذين يفسحون مجالاً لمجرم المرة الأولى، أو الصدفة، والشرقيون الذين يؤمنون بقول المسيح: "من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر" وقول النبي ﷺ: "التائب من الذنب كمن لا ذنب له" وقوله: "كل بني آدم خطاءون وخير الخطائين التوابون".

إن هذه الطائفة ترى لها حقاً مضاعفاً كما أشرنا أكثر من غيرها من طوائف الشعب للأسباب الآتية: أولاً - أن إلغاء السابقة الأولى وتعديل نظام المراقبة وسائل لمكافحة الجريمة وحماية المجتمع فضلاً عن رعايتها لذويها؛ أي إنها عمل اجتماعي وليس فردياً أو طائفيًا، وبذلك يستحق الأولوية على مسائل كثيرة لا تمس إلا أفراداً أو طوائف.

ثانياً: أن هذه الطائفة بالذات من أشد الطوائف بؤساً وتعاسة وأنها فوق ذلك إنما تريد التوبة والعمل؛ فإذا كان "الضعيف إمام الركب" من وجهة نظر الإسلام ومن وجهة نظر الإنسانية؛ فإنها بذلك أحق بال العناية من غيرها.

ثالثاً: وأخيراً فماذا تطلب هذه الطائفة..؟

(1) ص ١١٣ المرجع السابق.

أنها لا تريد من الحكومة مالا ولا عملاً. إنما تطلب فحسب أن يصدق المجتمع على توبتها، وأن يمنحها الفرصة. فهي لا تريد من مالية الدولة، أو وظائفها شيئاً؛ بل هي لا تريد أن تعطل القادة دقيقة واحدة، وإنما تريد قانوناً فحسب أي إن يمنحهم حضرات المستشارين المختصين بعض الوقت وهذا هو عملهم الذين يؤجرون عليه من مالية الدولة.

فعلى جسامة الأثر الذي تحدثه إجابة هذا الطلب فإنه لا يكلف الدولة شيئاً. بل بالتأكيد يزيدها. وهذا ما يجعل لهذه الطائفة على قاداتها الشعبيين الأعداء حقاً مضاعفاً.

ماذا نريد؟

إن هذه اللجنة التي تجمع بين تمثيل المسجونين وملاحظة مصلحة المجتمع تقترح الآتي:-
أولاً: تلغى كافة الآثار التي تترتب على وجود سابقة أولى سيان كانت جنائية أو جنحة فلا تقيّد في صحيفة السوابق، ولا يترتب عليها حرمان من عمل أو ممارسة لوظيفة عمومية أو غيرها ويُعدّ الاعتبار موجوداً.

ثانياً: إذا حدثت سابقة أخرى من صاحب السابقة الأولى مماثلة للسابقة الأولى، أو أشد منها تعاد كافة آثار السابقة الأولى والثانية، ويضمن بعضهما إلى بعض.

ثالثاً: تعدل المراقبة إلى ملاحظة أسبوعية بمعرفة هذه اللجنة في القاهرة وفرعها في الإسكندرية بعد استكمال الخطوات اللازمة للاعتراف الرسمي بها، والاتفاق على ذلك مع الجهات المختصة، وذلك ما هو جار حالياً. ومكاتب الخدمة الاجتماعية في غير القاهرة والإسكندرية من البلاد وترفع هذه الجهات تقاريرها إلى الجهات الإدارية أو القضائية المختصة.

مزايا هذا الاقتراح

إن هذا الاقتراح سيفيد المجتمع الفاندتين الجوهريتين التاليتين:-

الأولى: سيفسح مجال العمل أمام عشرات الآلاف من الذين يقف في وجوههم الخطأ ألواح سداً دون أي عمل وسبباً في التشرّد والتورط في الجريمة، وما يتبع هؤلاء من أطفال ونساء هم - ما لم ينقذوا - الأجيال القادمة في عالم الجريمة.

إن هذا الجيش الكبير سيعود إلى زمرة المجتمع الشريف المنتج وسيعني بأبنائه وسيحول بينهم، وبين التشرّد والانحراف.

الثانية: أن هؤلاء الألوّف سيحذرون الحذر كله من العودة إلى الجريمة بالاحتياط الذي ورد باحتساب السابقة الأولى إلى الثانية عند حدوثها "أي السابقة الثانية" لأنه سيعلم أنه إذا أخطأ مرة أخرى فلن يرحمه المجتمع أو يعذره.

ونقول مرة أخرى ماذا سيخسر المجتمع والدولة لكي يكسبها هذا الكسب العظيم، ويدخل السعادة وثواب المساعدة على التوبة عند الله وعند الناس..؟ إنه لا يكلف الدولة إلا كلمة واحدة من فم الرئيس جمال عبد الناصر.

إننا ننتظر هذه الكلمة...

الملحق ٦ : مذكرة العفو

قدمت هذه المذكرة إلى السيد الرئيس في يوليو سنة ١٩٥٣ لمناسبة الاحتفال بمرور سنة على حركة الجيش. وقد حال ضيق الوقت وكثرة المشاغل وقتئذ عن الأخذ بها. ولكن المسؤولين قد حققوا الكثير منها في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤. ومما يستحق الذكر أن الجمعية قدمت أيضاً لغرض العفو عند مرور ستة أشهر على حركة ٢٣ يوليو خمسة آلاف استمارة مطبوعة موقع على كل منها من عشرين مواطناً من مختلف الهيئات والمهن. وجدلت هذه الاستمارات في مجلد ضخم أرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء وقتئذ^(١).

في يوم ٢٣ يوليو القادم تمر سنة كاملة على حركة الجيش وتغمر البلاد من أقصاها إلى أقصاها نوبة من الحماسة والشكر والعرفان؛ وهي تعدد ما حفلت به هذه المدة القصيرة من جلائل الأعمال والتغييرات الأساسية..

ولكن هناك بعيداً وراء القضبان يعيش ثلاثون ألفاً من المسجونين لا يقل تأييدهم لحركة الجيش، ولا حماسهم لها عن أخلص المواطنين، ومع ذلك فإن الحسرة تقطع أفئدتهم لأن هذه الحركة التي شملت الحياة المصرية قاطبة، ولمست بيدها الرحمة كافة الطوائف قد أغفلتهم تماماً؛ فلم يظفروا من أحد من أبطال الثورة بزيارة أو كلمة أو توجيه يشعرهم بأنهم أيضاً مواطنون.

وقد احتفلت البلاد في يوم ٢٣ يناير الماضي بأعياد التحرير، وأقيمت المهرجانات الرائعة بمناسبة مرور ستة أشهر على الحركة دون أن ينال المسجونون قطرة من عطف، أو يتاح لهم المساهمة في أفراح الشعب.

٢. الثورات والسجون:

وقد يقول قائل وما علاقة ثورة الجيش بالسجون والمسجونين؟ إن العلاقة واضحة جلية تذكر منذ أن كان تحطيم الباستيل في ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ هو الشرارة التي أضرمت الثورة الفرنسية والحركة التي تجسدت فيها نزعة الشعب للحرية. وكانت الثورات من قبل ومن بعد شديدة الصلة بالسجون لأن السجون هي رمز فساد العهد الذي تهب عليه الثورة ونزلاؤها هم الضحايا الذين تعمل الثورة لإنقاذهم.

بل إن هناك حركات أقل من الثورات بمراحل، ومع ذلك كانت تحدث دويًا في السجون بما تتيحه من فرص للإفراج والعفو؛ ففي كل مناسبة من المناسبات الملكية الهزيلة الماضية كان المسجونون ينعمون ببعض العفو، وينالهم حظ من المناسبة. ولا يزال عالقاً بالأذهان العفو الذي أصدره الرئيس الروسي مالنكوف لمناسبة توليه الحكم.

٣. مجرمون سياسيون واجتماعيون:

إن حركة الجيش نفسها لم تغفل هذه المعاني تمام الإغفال. ففي مقدمة ما أنته من جلائل الأعمال إصدارها العفو عن المسجونين السياسيين، ولكنها أغفلت من سواهم. فهل لنا أن نقول إن النزلاء العاديين في السجون

(١) ص ١٤ المرجع السابق.

هم إلى حد ما مذنبون سياسيون أيضًا، وأن قسمًا كبيرًا من بواعث جرائمهم يعود إلى السياسة بسبب كما أشار إلى ذلك حضرة مدير الأمن العام في تقريره؛ إذ ذكر أن التطاحن الحزبي كان سببًا في كثير من الجرائم التي تفرق بين أبناء العائلة الواحدة، بل بين الأشقاء، يضاف إلى ذلك طغيان الإقطاع واستغلال النفوذ واستبداد الملك السابق وأعدائه وحاشيته، وجرائم الانتخابات وما ساد العهد الماضي من تحلل في الخلق، وتفريط في القيم.

وحتى إذا لم تمت جرائم النزلاء العاديين إلى السياسة فمن المؤكد أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي هو المسئول في الدرجة الأولى عن جرائمهم مثل العادات والتقاليد والفقر والجهل وطغيان الإقطاع وفكرة الثأر والعرض وما إلى ذلك.

فالفرق بين السياسي المجرم العادي هو أن الأول قد جنى عليه الفساد السياسي، والثاني قد جنى عليه الفساد الاقتصادي والاجتماعي، وهو فرق ضئيل...

٤. حقيقة أغلبية المسجونين:

ومع قوة هذه العوامل المدمرة فالحقيقة الثابتة أن أغلبية نزلاء السجون في مصر إنما هم من الذين أخطئوا في المرة الأولى فإذا لاحظنا هذه العوامل، وإذا لاحظنا أن الضعف البشري سائد على الناس بنص حديث النبي ﷺ "كل بني آدم خطاءون وخير الخطائين التوابون" وقول المسيح "من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر".

إذا لاحظنا هذا كله لآمنا بأن هؤلاء المخطئين جديرون بالصفح أكثر مما هم شريرون مستحقون للجزاء الصارم. وأن الخير كل الخير هو في إتاحة الفرصة لهم بالتوبة والعودة إلى حظيرة المجتمع.

٥. ناحية إدارية ومالية:

وهناك ناحية أخرى للموضوع تلاحظها مصلحة السجون. تلك هي أن كثرة المسجونين حاليًا يلقى على مصلحة السجون ومالية الدولة عبئًا باهظًا؛ فهي لكثرة العدد وقلة السجون تحول بين المصلحة وبين ما تنشده من إصلاح يتمشى مع سياسة العهد الجديد لأن أولى أساسيات الإصلاح هي المباني التي لا تضيق بنزلائها. وسجون المصلحة تضيق بالنزلاء ضيقًا شديدًا؛ فسجن مصر مثلاً قد بنى لإيواء ألف مسجون؛ وهو يضم حاليًا ٤,٥٠٠. الأمر الذي يهدد صحة المسجونين، فضلاً عن أنه يحول دون أن تقوم المصلحة بأهم باب من أبواب الإصلاح وهو تصنيف المسجونين؛ أي تقسيمهم إلى طوائف حسب جرائمهم ودرجة هذه الجرائم بحيث لا يوضع الشاب المبتدئ مع المجرم العاتي، فضلاً عما يتطلبه هذا العدد الكبير من المسجونين من حراسة قوية، وتخصيص عدد كبير من الضباط والجنود. وبالتالي استنزاف جزء من مالية الدولة لا يستهان بها.

٦. اقتراح العفو

لهذه الأسباب نتقدم اللجنة الشعبية لإصلاح السجون إلى حضراتكم باقتراح وضع مشروع للعفو يصدر يوم ٢٣ يوليو القادم، وينفذ فوراً عند الاحتفال بمرور سنة على حركة الجيش، أما القواعد التي تقترحها اللجنة لهذا المشروع فهي:

(١) فيما يتعلق بالجرائم العادية التي فصل فيها حتى سنة ١٩٥٣.

أ- المحكوم عليهم بالمؤبد تخفض مدة العقوبة إلى ١٥ عاماً.

ب- بقية الأحكام تخفض مدة العقوبة إلى النصف.

(٢) في القضايا التي فصل فيها العهد الجديد وهي قضايا عمال كفر الدوار ورأفت شلبي وعدلي

لملوم - تقترح اللجنة:

إصدار عفو شامل عن المحكوم عليهم فيها حتى يضرب العهد الجديد المثل بذلك على عدله وقصده، وأنه في العقوبة إنما كان يتوخى الزجر، وأنه يريد الأمن والحركة في مستهلها، وما دام الله عز وجل قد كتب لها السلامة، ووطد أقدامها فإنها تصفح. ولا شك أن هذا العفو الشامل سيكون له أثر شعبي جميل، وصدى رائع، ولا سيما في دوائر العمال.

(٣) قضايا ٢٦ يناير وقضايا الرأي:

تقترح اللجنة العفو الشامل لما يخفي من العوامل السياسية والتعسفية التي لا يستها.

(٤) يستثنى من هذا العفو من تزيد سوابقهم على الخمسة، أو من يثبت عليهم أنهم يحترفون الجريمة

احترافاً متكرراً على أن يكون لهم حق التظلم أمام هيئة قضائية.

٧. مزايا هذا الاقتراح:

إن هذا الاقتراح لن يضر الأمة في شيء لأن التحفظ الأخير سيحول دون الإفراج عن المحترفين للجريمة؛ وهو سيكسب الأمة المزايا الآتية:

أولاً: سيخفف من عبء مصلحة السجون فتفرغ لما تريده من إصلاح يتمشى مع سياسة العهد الجديد، ومن المستحيل أن ينفذ ما دام عدد المسجونين كما هو.

ثانياً: سيكسب العهد الجديد ولاء المفرج عنهم واعترافهم بالجميل وإخلاصهم للحركة.

ثالثاً: ستزيد الثروة الأهلية والاستقرار الاجتماعي بعودتهم إلى حظيرة المجتمع، وإعالتهم لعائلاتهم.

رابعاً: سيدعم أمام الرأي العام والعالم أجمع عدالة هذا العهد وشعبته.

٨. إتمام الجميل:

هذا هو ما تقترحه اللجنة وتأمل أن عدالتكم ستأخذ به ويا حبذا لو أمكن إتماماً للجميل، وإكمالاً للعمل العظيم إصلاح نظام المراقبة، وإلغاء السابقة الأولى بما اقترحت مصلحة السجون نفسها في مذكرتها إلى النائب العام حتى يخرج هؤلاء دون أن يعوق إصلاحهم شيء، أو يفتح مجالاً لبعض ذوي النفوس الصغيرة من التحكم في حريتهم.

الملحق (١)٧: مذكرة المادة ٧٧

"قدمت إلى مصلحة السجون والسيد النائب العام، وأخذ بوجهة نظر الجمعية".

(١) ص ١٥ المرجع السابق.

منذ بضع سنوات ارتفعت الأصوات مطالبة بإصلاح لائحة السجون وتعديلها بحيث تحقق نصيباً أكبر من الرعاية للمسجونين، وتسير مع الاتجاهات الحديثة في النظر إلى المسجونين.

وعلى هذا الأساس صدرت لائحة السجون رقم ١٨٠ سنة ٤٩ مشتملة على كثير من النصوص التي تنهج منهاجاً إصلاحياً. ولكن أحد هذه المواد - المادة ٧٧ - شذت عن هذا النهج؛ إذ جاءت أقل كرمًا نحو المسجونين من اللائحة السابقة دون أن يكون هناك مبرر وجيه أو داع ملح.

وتتص هذه المادة على أنه (إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قضى مدة من الحبس الاحتياطي واجباً خصمها من مدة العقوبة، فيكون الإفراج عنه على أساس باقي المدة المحكوم بها).

والإفراج الشرطي الذي أنقصت منه هذه المادة إلى جانب ما فيه من رحمة بالمسجون فقد قصد به تشجيعه على الصفات الحميدة، وإبعاده عن المشاكسات التي كثيراً ما تكون نواة الجرائم. وكل مساس بالإفراج الشرطي يمس هذه المعاني التي تحرص الإدارة على أن لا ينتقص منها منتقص ما لم تكن هناك أسباب أشد وجاهة.

ولما كان الحبس الاحتياطي حبساً، وإن كان يفضل الحبس العادي إلا أنه يشترك مع الحبس العادي في الخصيصة الأساسية لهذه العقوبة؛ وهي تقييد حرية المسجونين والذي من أجلها سميت عقوبة السجن في القانون عقوبة مقيدة للحرية. ولما كان القانون نفسه يعتبر الحبس الاحتياطي سجناً بدليل خصمه من مدة العقوبة. فلم يكن هناك مبرر لعدم احتسابه في الإفراج الشرطي. ولا سيما وأن إرجاء المحاكمات - الأمر الذي يترتب عليه إطالة أم الحبس الاحتياطي كثيراً ما يعود إلى أسباب ليس للمتهم فيها يد أو سبب.

وفي القانون العسكري الذي لا يحتسب الحبس تحت التحقيق من مدة العقوبة تلاحظ سرعة المحاكمة حتى لا يظل المتهم تحت التحقيق وقتاً طويلاً. أما في القضايا غير العسكرية فإن هذه السرعة لا تلاحظ أولاً؛ لأن مدة الحبس محسوبة من الحكم، وثانياً؛ لاعتبارات تحتم التأجيلات المتكررة سياتي كانت روتينية أو عائدة إلى زحمة المحاكم بالقضايا وعدم استطاعتها البت فيها الأمر الذي يجعل مدة الحبس تحت التحقيق مدة طويلة قد تصل في بعض القضايا إلى خمس أو ست سنوات؛ فعدم احتسابها في الإفراج الشرطي فيه إخلال كبير بالغرض المقصود من الإفراج الشرطي، وتقويت لحق تجاوز المشرع عنه للمسجونين.

فما دما قد اعترفنا بأن الحبس الاحتياطي يُعد أولاً وأخيراً حبساً يحتسب من العقوبة. وأنه قد يطول لأسباب ليس للمتهم فيها يد وأن الإفراج الشرطي من ناحية أخرى يحقق معنى إدارياً وإصلاحياً ثميناً... إذا لاحظنا هذا كله فإننا نجد أن المادة ٧٧ قد حافت على حق المسجونين في المنحة التي منحها لهم المشرع في الإفراج بعد قضاء ثلاثة أرباع المدة دون أن يكون لهذا الانتقاص سبب يبرره لا من القانون ولا من المعاني الإصلاحية.

وقد كان لتنفيذ هذه المادة أثر سيئ جداً في جميع المسجونين - وانهاالت الشكاوى والتظلمات على الإدارة مصورة فجيعة المسجونين ودهشتهم من أن يكون العهد القديم أكثر كرمًا من العهد الجديد.

لهذا نقترح إلغاء هذه المادة والعودة إلى احتساب مدة الحبس الاحتياطي من الإفراج الشرطي.

الملحق ٨^(١): تقرير عن وجهة نظر الجمعية في إصلاح السجون

"كان الأستاذ الكبير سعيد قدري المدير العام للإدارة العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية قد طلب من الجمعية أثر اطلاعه على مذكرة الأستاذ محمد فتحي - موافاته باقتراحات محددة في إصلاح السجون. وقد تألفت لجنة من السيدة عزيزة رضوان والدكتور محمد عليش والأستاذ جمال البنا - وتولت وضع هذا التقرير الذي أرسلته الجمعية إلى الأستاذ سعيد قدري الذي تفضل بدوره بتحويله للمجلس الاستشاري الأعلى للسجون. كما أرسلت الجمعية صورة منه إلى السيد مدير عام مصلحة السجون وبقية الجهات المختصة.

وقد ظفر التقرير بتقدير هذه الجهات، واتفقت جهات نظر الجمعية مع جهات نظر المسؤولين في كثير كما ورد فيه مما كان سبباً في تحقيق كثير من الإصلاحات التي أشير إليها فيه".

٩. السيد المدير العام

الإدارة العامة - وزارة الشؤون الاجتماعية:

تحية طيبة، وبعد ردًا على كتاب سيادتكم رقم ٣٨٠٠ بتاريخ ١٩٥٤/٩/١ - يسعدنا أن ندلي باقتراحات الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهـم "اللجنة الشعبية لإصلاح السجون - سابقاً" راجين من الله تعالى أن يوفقكم للنهضة بهذه الطائفة البائسة.

واسمحوا لنا أن نوجه أنظاركم إلى أن الجمعية عندما تذكر هذه الاقتراحات فإنما هي تستجيب شاكرة للرجبة التي أبدتوها في خطابكم وتحقيقاً للفقرة "ب" من المادة ٨ من لائحة النظام الأساسي التي تنص على أن من أهداف الجمعية "تقديم كافة الاقتراحات الإصلاحية للجهات المختصة".

نود كذلك قبل مناقشة تفاصيل الموضوع أن نؤكد الأهمية القصوى لاعتبار نزلاء السجون مهما كانت صفة خروجهم على القانون، مخلوقات بشرية جنحت إلى الجريمة بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية، واضطرت إلى الانحراف لكي يكيفوا بين وضعياتهم الفردية والوضعية الاجتماعية، والاقتصادية، وأن واجب الدولة في العصور الحديثة هو تفضيل الإصلاح دائماً، والنظر إلى جميع أبناء البلاد كمواطنين قامت الحكومة لهم وبهم. ولخدمتهم.

ولما كان الموضوع متشعباً فسنقسمه إلى قسمين - القسم الأول فيما يمكن عمله في دائرة الإمكانيات الحالية الآن. والقسم الثاني في السياسة التجديدية التي يجب أن توضع من الآن، لكن تنفذ على مراحل في المستقبل القريب.

وهذا القسم الثاني لا تنشأ ضرورته من مجرد وجهة النظر المثالية أو الإصلاحية، ولكنها تنشأ من حقيقة مادية واضحة، هي زيادة عدد السجون بحيث تضيق السجون ضيقاً شديداً بإضعاف العدد المقدر لها، وتتطلب بناء سجون جديدة.

القسم الأول

(١) ص ١٦ المرجع السابق.

ما يمكن عمله للإصلاح في السجون الموجودة بالفعل وداخل دائرة الإمكانيات الحالية

مع الاعتراف بازديحام السجون حاليًا بنزلائها، وما يجلبه هذا النظام أو الازدحام من مساوئ، ومع ضرورة وضع سياسة سريعة إيجابية لبناء سجون جديدة لتخفيف الضغط على السجون الحالية، فإننا نرى أنه على كل حال يمكن إجراء بعض الإصلاحات التي تمس إليها الحاجة بصفة حيوية في السجون الموجودة بالفعل، ويمكن تنفيذها في حدود الإمكانيات والأوضاع الحالية، وهي:-

١ - إنشاء دورات المياه:

ويمكن إنشاءها مؤقتًا في كل دور إذا لم يمكن لأسباب فنية إنشاؤها في كل زنزانة أو عنبر، فليمان طرة مثلاً يتألف من أربع أقسام كبيرة كل قسم يضم ألف سجين تقريبًا. ويتكون كل قسم من أربع أدوار، ولا توجد دورات مياه إلا في الدور الأرضي؛ مما يضطر معها سكان الأدوار العليا إلى النزول والصعود بجرادل البول والمياه صباحًا ومساءً.

٢ - تعميم الضوء الكهربائي

وقد زودت بعض العنابر في بعض السجون به، وفي نظرنا أنه يمكن في حدود الإمكانيات الحالية تعميمه في كل السجون.

٣ - زيادة كميات أدوات النظافة ولا سيما صيفًا:

من الطبيعي جدًا والازدحام على أشده، ودورات المياه نادرة، ومرات الاستحمام قليلة - أن تنتشر القذارة وأن تسهل عدوى الأمراض، ولا بد لهذا من زيادة كميات الصابون وال. د. د. ت. وغيرها من أدوات النظافة.

٤ - تغيير البرش وزيادة الغطاء:

منذ أن أدخل كولس "باشا" المدير العام الإنجليزي البرش، والمصلحة متمسكة به على ما فيه من إهانة للمسجونين، ونقص لأداء وظيفته كفراش، ولا سيما في الشتاء... وقد أبدت اقتراحات كثيرة لتغيير هذه الأداة السيئة التي اعتبرها المسجون لعنة سيئة من لعنات الاحتلال الإنجليزي، فاقترح السيد المدير العام السابق للسجون تغيير البرش بقطعة من اللباد، كما اقترح أحد مندوبي هذه الجمعية إحلال سرير خشبي كسرير الجنود محله، وعلى كل حال فإن تحقيق أي واحد منهم يحسن الحالة إلى حد كبير. وقد كان مندوبو هذه الجمعية قد وصلوا مع ضباط المصلحة إلى مرحلة كبيرة في سبيل الاتفاق على تنفيذ هذه الناحية، فإذا كانت العقبة في سبيل التنفيذ السريع لها هي عدم توفر المال، فيمكن الجمعية أن تساهم في سد هذا النقص بوسائلها الخاصة.

كذلك يلاحظ في الغطاء زيادته في الشتاء؛ إذ إنه لا يستعمل غطاء فحسب بل أيضًا فراشًا.

٥ - المكتبات ومدارس محو الأمية:

تنص اللائحة الحالية على إيجاد مكتبة ومدرسة لمحو الأمية في السجون وهما يوجدان بالفعل، ولكن لا بد أن نسلم أن الفائدة العملية منهما محدودة جدًا. وإنهما يعملان كسد خانة فرضتها اللائحة، ومن الممكن جدًا

النهضة في هذه الناحية بتزويد المكتبات بكتب اجتماعية وتاريخية أكثر وأكثر وتسهيل الإعارة، ولما كانت السجون تملك كل وسائل الترغيب والترهيب فمن السهل عليها أن تساهم في نشر العلم، وأن تفخر بأن السجين دخلها أمياً، وخرج منها قارئاً وكاتباً.

٦- تصنيف المسجونين:

تنص اللائحة أيضاً على تصنيف المسجونين، ولكن تحقيق هذه الناحية قد عطل للازدحام الذي يحول دون التصنيف، ومع هذا فنحن نقترح أن يوجد نوع من التصنيف في حدود الإمكانيات، وحدود الدائرة الممكنة للفتات الآتية:

- ١- الغلمان المحكوم عليهم بالسجن.
- ٢- البلغ أثناء المحاكمة.
- ٣- المحكوم عليهم لأول مرة.
- ٤- المحكوم عليهم في جرائم الرأي.
- ٥- النساء.
- ٦- ذوي السوابق ومعتادي الإجرام.

٧- إيجاد الخدمة الاجتماعية داخل السجن:

إلى أن يتم تعزيز القسم الموجود بالمصلحة للخدمة الاجتماعية يمكن دون زيادة في الاعتمادات أو خرق للنظم تكوين مجلس إدارة لكل سجن يرأسه المأمور، وعضوية الطبيب والمهندس والمشرف على الصناعات وإشراك مندوبين عن العنابر ومندوب من قسم الخدمة الاجتماعية بالديوان للنظر في أهم مشاكل السجن والحالات التي تستحق الفحص أو الدراسة.

٨- الكانتين والممنوعات:

وخطت المصلحة خطوة جريئة موفقة بإباحتها السجائر وإنشائها الكانتينات، والمطلوب الآن هو تعميم الكانتينات في كل السجون. وقد كانت القيمة المحدودة التي يمكن للمسجونين الشراء بها من الكانتينات ضئيلة فنشأ عن ذلك سوق سوداء، ولكنها الآن معتدلة ويمكن أن تزداد أيضاً، أو تطلق.

٩- إلغاء العقاب البدني والقيود الحديدية:

نقترح أن تجرب في السجون شيئاً فشيئاً إلغاء نظم العقاب البدني. وإحلال الوسائل الاجتماعية، والنفسية محله، كما نرى أن الأغلال الحديدية تثير أعنف معاني الإذلال، وتقيد الحرية في التعليم، والصناعة، والنوم والذهاب، والإياب داخل السجن؛ مما لا داعي له البتة فلذلك نقترح إلغاؤها.

١٠- تكسير الصخور والأحجار:

اعتبر تكسير الأحجار والصخور التطبيق العملي لعقوبة الأشغال الشاقة، ولكن الواقع أن هذه الطريقة عتيقة في الروح والوسيلة معاً، فغرضها وهو الإذلال، ووسيلتها هي الوسائل اليدوية لا تتفق لا مع الفهم

السليم للعقوبة ولا مع الناحية الإنتاجية الاقتصادية. كما أنها تعرض المسجونين للأخطار الصحية والمادية، وتفوت عليهم فرص تعلم الصناعات المفيدة.

لهذا نقترح تضييق دائرة الشغل في الجبل شيئاً فشيئاً تمهيداً لإلغائها إذا لم يكن إلغاؤها كلية. وضم الذين يشتغلون في تقطيع الأحجار إلى الصناعات الأخرى التي يعمل فيها بقية زملائهم.

١١- تصنيع السجون والكفاية الذاتية:

توصي الجمعية أن يضع المسؤولون بالمصلحة سياسة عامة لها أسس إنتاجية بحيث تكفل الكفاية الذاتية، وتضمن أيضاً توريد قسم من المنتجات تعادل، أو تقرب من قيمة مصاريفها، وبذلك تكون المصلحة أحد موارد الدولة الإنتاجية، ويكون هذا بإعداد أقسام صناعية بحسب المطالب التي تطلبها المصلحة، وتزودها بالآلات، وأن تقوم السجون التي بالمناطق الزراعية بالزراعات التي تكفل أو تقارب الغذاء. والتجربة التي قام بها سجن المزرعة تجربة ناجحة. يا حبذا لو عممت.

١٢- تحسين وسيلة الزيارة:

يلقى أهالي المسجونين عنناً شديداً في طريقة رؤية أهاليهم، والمدة التي يسمح لهم بالزيارة خلالها، وهو عقاب يوقع على أهالي المسجونين أكثر مما يقع على المسجونين أنفسهم، ونظرة واحدة عبر الزيارة في طرة وأبي زعل تؤكد ذلك، ولا شك أنه يمكن تحسين وسيلة الزيارة إدارياً "أي بمعرفة المصلحة.

١٣- الترفيه:

أخذت المصلحة أخيراً بمبدأ الترفيه، ولكن على شكل ضيق؛ فمكنت المسجونين من سماع بعض الإذاعات الدينية، ونقترح هنا أيضاً السماح لهم بسماع بعض الأغاني التي تروح عن أنفسهم، وتجدد نشاطهم، كذلك عرض بعض الأشرطة السينمائية.

١٤- بالنسبة للمفرج عنهم قبل الإفراج:

المسجون عادة يفرج عنهم عند إمضاء ثلاثة أرباع المدة إذا كان حسن السير، ويجب تقدير طبيعة الحياة في السجن والخوف من العقاب القاسي العنيف في السجون، وإن هذا له أثره في ضبط السلوك الشخصي. ولهذا يحسن أن يوضع نظام يمكن به للمسجون أن يتصل قبيل الإفراج عنه بالعالم الخارجي. وتخفف عنه القيود إلى حد ما حتى لا يفاجأ بالإفراج ويكون هناك رد فعل ينقله فجأة من عالم القيود إلى عالم الحرية، وكذلك لاقتصاد بعض الوقت من هذه الفترة الحرجة بحيث يمكن إدخاله في زمرة المجتمع بأسرع ما يمكن. بمعنى اتخاذ بعض الإجراءات الأولية لتأهيله ورعايته قبيل الإفراج عنه.

١٥- الرعاية:

مع أن جمعيات الرعاية ولجان الاستقبال منتشرة شائعة في العالم الغربي، إلا أن مصر لم تعرفها فيما عدا هذه الجمعية والجمعيات الأخرى التي يمكن أن تنشأ لهذا الغرض. وبهذا يتحقق نوع من التعاون المفيد الذي يثمر في البلاد خير الثمرات. ويكون عاملاً في مكافحة الجريمة. وحماية المجتمع والمواطن من استشرائها. ويجب الاعتراف بأن المصلحة طالما طلبت إلى هذه الهيئة القيام بمهمة الرعاية، ولكنها لم تستطع لأنه لم تكن لديها المواد الكافية ولكنها على استعداد الآن.

القسم الثاني

الإصلاحات التي يمكن تنفيذها في المستقبل القريب وعند بناء سجون جديدة

- ١- أولى ما نوصي به عند التفكير في بناء سجون جديدة، وتجديد السياسة العامة بالمصلحة هو استشارة الهيئات الأهلية والخبراء في الخدمة الاجتماعية. ومراجعة اقتراحات اللجان القديمة والحديثة. وآخر هذه اللجان التي تلفت النظر إليها هي توصيات مؤتمر مكافحة الجريمة الذي عقد أخيراً في هذه البلاد.
- ٢- ثم يجب قبل التنفيذ أن تكون السياسة العامة متناسقة بحيث تتلائم فيها النواحي - مثل الخدمة الاجتماعية والناحية الإنتاجية. ومصلحة المجتمع ومكافحة الجريمة إلخ.. وأن تكون النظم تبعاً لهذه السياسة حتى لا تضطر كما نفع حالياً أن نحمل السياسة الإصلاحية على الوضع الموجود، وأن يبتسر الإصلاح.. أو نجعله جزئياً.
- ٣- يلاحظ في السجون الحديثة أن تخصص زنزانات لكل سجين، وأن يخصص له سرير لنومه، ودولاب صغير أو كومودينو، وأن يزود السجن بالكهرباء، وبدورات مياه متعددة، وحمامات فردية. وأن يكون تناول الطعام في عنبر خاص بذلك وبمعدات الأكل.
- ٤- يكون لكل سجن ملعب رياضي وناد لتأدية وقت الفراغ المفيد، والترويح عن النفس بمشاهدة بعض الأفلام الثقافية الرفيعة وسماع الإذاعات النافعة. وتنمية الهوايات من موسيقى أو رسم إلخ..
- ٥- يلاحظ في السجن الحديث أن يكون مدرسة صناعية بحق لا تقل عناصر التعليم والإتقان فيها عن غيرها، وهذا لمصلحة السجن.. والسجين نفسه ومصلحة المجتمع من ورائهما. وأن يخصص لكل سجين أجر متواضع يمكنه الصرف منه على نفسه واقتصاد الباقي لبدء حياته بعد الإفراج وإعالة عائلته.
- ٦- يجب تعميم نظام الخدمة الاجتماعية والطب النفسي في السجون ووضعها في المحل الأول، وأن يكون المسجونون تحت رعاية الباحث الاجتماعي والطبيب النفسي، وأن يكون لكل سجين دوسيه تحفظ فيه التقارير الدورية عن كل سجين، ومدى تقدمه ونوع مشاكله، وأن يوضع تقرير شهري عن كل سجين يرفع للمصلحة من إدارة السجن السابق للتتويه عنها.
- ٧- تنشأ سجون مفتوحة لذوي المدد الصغيرة وحسني السير والسلوك، ويمكن أيضاً تحويل المسجونين قبيل الإفراج عنهم بشهرين مثلاً إلى السجون المفتوحة، وبذلك تتضاعف الفوائد التي نجنها.. فالسجن أقل كلفة وأكثر إنتاجاً وأعظم فائدة للمسجون الذي يؤمن هربه.
- ٨- من أهم الإصلاحات وأشدّها حيوية إنشاء مدرسة لتخريج موظفي السجون بحيث يتوفر لهم المران والخبرة والدراسات المتخصصة في عملهم، ولا بد من دراسة علم النفس والصحة النفسية وعلوم الاجتماع والقانون والجريمة على أن يبدأ فوراً من الآن في تنظيم هذه المدرسة، كما اتبع حالياً مع جند المرور وجنود البوليس بإنشاء مدارس خاصة لكل فئة على ألا يعني أحد بالسجون المختلفة إلا لخريجي هذه المدرسة.

الملحق ٩⁽¹⁾: كيف نهض بموضوع الرعاية الاجتماعية لعائلات المسجونين والمسجونين المفرج عنهم

قدمت هذه المذكرة المقتضية في ١٥/١١/١٩٥٤ إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية والأوقاف ومدير مصلحة السجون والسيد محافظ القاهرة. وكانت نواة للتجديدات التي تحققت في الجمعية، والتي كان أبرز مظاهرها تطعيم الجمعية بالعناصر التي تمثل الجهات المختصة بالشكل الذي جاء بها. كما كانت دافعاً لوزارة الشؤون الاجتماعية على تأليف لجنة ضمت ممثلي السلطات والهيئات بشكل مقارب لما جاء فيها.

أولاً: يحسن أن يكون هذا الموضوع في يد هيئة أهلية تحقيقاً للاتجاه الذي أثبتت التجارب صلاحيته، وأخذت به وزارة الشؤون الاجتماعية وهو إيكال المؤسسات وأعمال البر إلى الهيئات الأهلية، فضلاً عما للعلاقة الشخصية من أثر كبير جداً في إصلاح نفوس تبادلته العداء مع المجتمع (الرسمي) ويراد لها الإصلاح.

ثانياً: في الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهـم حالياً نخبة من خيرة الأخصائيين الاجتماعيين مثل السيدة عزيزة رضوان مديرة الأسرة والطفولة، وقد زارت سجون إنجلترا وفرنسا والأستاذ عبد العزيز فتح الباب سكرتير مؤتمر مكافحة الجريمة، وقد زار سجون أمريكا والأستاذ فتح الله المرصفي مدير التعليم بالسجون لمدة ثلاثين عاماً والقائم مقام أ.ح. عبد الفتاح إبراهيم مراقب عام وزارة الإرشاد اليومي ومدير الخدمات الاجتماعية بوزارة الشؤون سابقاً والدكتور محمد عليش طبيب أول ليمان أبي زعل، وقد سبق له أن أوفد إلى الخارج من قبل مصلحة السجون، وقدم تقريراً ممتازاً إليها. ونخبة من خيرة رجال القانون والقضاء مثل الأستاذ الكبير محمد فتحي رئيس جمعية الدراسات الجنائية وأستاذ علم النفس المعروف والأستاذ حسني الشنتناوي الذي كان سجين طرة لاشترাকে في الثورة الوطنية سنة ١٩١٩، وظل ردهاً طويلاً مفتشاً بالداخلية وعميداً لكلية البوليس؛ وهو الآن محام أمام مجلس الدولة وأخيراً ففيها نخبة من أحرار الفكر والصحفيين الذين يستكملون اللمة الإنسانية والناحية العامة بالموضوع مثل الأستاذ عبد المنعم الصاوي مراقب عام نقابة الصحفيين سابقاً، وصاحب وكالة مصر للأنباء حالياً، والأستاذ جمال البنا يضاف إلى هذا كله أنها الهيئة الأولى والوحيدة التي تعمل في هذا الميدان، ولها تجارب تستحق التقدير.

ثالثاً: يعود عدم مقدرة الجمعية على النهضة بموضوع الرعاية نهضة حاسمة إلى ثلاثة أسباب:

أ- عدم وجود التنسيق والتعاون بينها وبين السلطات المختصة.

ب- العجز المالي.

ت- جده الموضوع وخشونته بالنسبة للرأي العام.

رابعاً: النتيجة المستخلصة من المقدمات السابقة هي أن خير السبل للنهضة بموضوع رعاية عائلات المسجونين والمسجونين المفرج عنهم هو تدعيم الجمعية بمندوبين من السلطات المختصة يكونون أعضاء بمجلس الإدارة فيها، ويعدون بمثابة ضباط اتصال. ونقترح إتمام هذه الخطوة كالاتي:

(1) قامت بنشر هذه الكتب "دار الفكر الإسلامي".

وزارة الشؤون الاجتماعية ينتدب عنها عضوان .
مصلحة السجون ينتدب عنها عضوان .
محافظة القاهرة ينتدب عنها عضوان .
بلدية القاهرة ينتدب عنها عضو واحد .
وزارة الأوقاف ينتدب عنها عضو واحد .
خامساً: بمجرد اجتماع هذا المجلس سيتولى دراسة الموضوع والقفز به، وتحقيق مشروعات كبرى،
وتدبير التدعيم المالي اللازم.

الملحق ١٠ (1) : محاضر وتوصيات اللجان

١- محضر لجنة مكافحة الجريمة

بناء على قرار مجلس إدارة الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم المنعقد بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٤ تحت رئاسة السيد اللواء محافظ القاهرة بتشكيل لجنة فرعية من القائمقام صديق فريد مأمور الضبط والأستاذ محمد فهمي الغندور مفتش الضبط والأستاذ فتح الله المرصفي واليوزباشي عبد الباسط البنا للبحث في إنشاء نوع من التعاون بين الجمعية وبين المحافظة والسلطات الإدارية لغرض الإشراف على المفرج عنهم ولا سيما معتادي الإجرام والنشالين وذوي السوابق لتحقيق أحسن الوسائل للحيلولة دون عودتهم للجريمة.
قد اجتمعت اللجنة اليوم (٢٢/١/٥٥) الساعة ٧ مساءً وتخلف عن الحضور اليوزباشي عبد الباسط البنا وحضر نيابة عنه الأستاذ جمال البنا سكرتير الجمعية وبحثت اللجنة الموضوع الآتية:

أولاً: تحديد فئات المسجونين من البالغين والأحداث المراد رعايتهم بمعرفة الجمعية:

رأت اللجنة أن تشمل الرعاية المسجونين من الفئات الآتية:

- ١- الذين حُكم عليهم بالحبس ستة شهور فأكثر في جرائم الاستيلاء على مال الغير؛ حيث إن هذه الفئة من المسجونين من أشد الفئات إضراراً بالمجتمع.
- ٢- المحكوم عليهم في قضايا التشرّد.

ثانياً: طريقة التعاون بين الجمعية والجهات الإدارية:

- ١- رأت اللجنة أن يتم الاتفاق مع مصلحة السجون على أن تقوم هذه المصلحة بإخطار الجمعية بمجرد دخول أحد من الفئات الموضحة بالبند السابق السجن - باسم المسجون بالكامل وسنه وصناعته وتاريخ الإفراج عنه ومحل إقامته وعمله وحالته الاجتماعية؛ وفق نموذج خاص تتولى الجمعية توزيعه على سجون القاهرة والإصلاحات.
- ٢- تقوم الجمعية بمجرد وصول هذا الإخطار إليها بفحص حالة المسجون الاجتماعية ودراستها دراسة مستفيضة تمهيداً لمساعدة عائلته، وتدبير العمل المناسب له عند الإفراج عنه.

ثالثاً: تعطي التعليمات اللازمة لأقسام البوليس لمعاونة الجمعية في تحقيق أغراضها في حدود القوانين.

(1) ص ٣٢ المرجع السابق.

رابعاً: ترى اللجنة فيما يختص بالمتشردين سواء الأحداث منهم أو البالغين أن تنشأ لهم مؤسسات صناعية بمدينة القاهرة ليزاولوا فيها المهن والحرف المختلفة تحت رعاية الجمعية.

خامساً: أما فيما يختص بمعتادي الإجرام - فترى اللجنة أن هذه الفئة من الصعب رعايتها بمعرفة الجمعية - وتوصي بأن تمهد لهم الحكومة سبل عيش مشروع في مكان بعيد عن الجهة التي شبوا فيها كي ينسى كل منهم ماضيه الإجرامي ويكون بعيداً عن إخوانه ومن هم على شاكلته. وفي هذا المكان البعيد يمكن للحكومة أن تدبر لهم صناعة أو زراعة، أو يستخدمون في إصلاح الأراضي بأجر معين يمكنهم أن يتعيشوا بكدهم وكسبهم من طريق حلال. وأن يعد في هذا المكان منشآت من دور السكنى ومصانع ومدارس وخلافه ليتمكن أن تكفل له ولأسرته سبل المعيشة.

وتقترح اللجنة أن تقوم الحكومة بوضع تشريع يكفل تنفيذ ذلك.

سادساً: ترى اللجنة مخابرة وزارة الإرشاد القومي لتكليف مصلحة الإذاعة بتخصيص ركن دوري يقوم فيه الاجتماعيون بإلقاء أحاديث وتمثيلات من شأنها توجيه أرباب السوابق للحيلولة دون العودة للجريمة.

سابعاً: ترى اللجنة أن تخابر الجهات المختصة بفحص الأفلام السينمائية، واستبعاد كل ما من شأنه الإغراء على ارتكاب الجرائم.

ثامناً: كما ترى اللجنة أن تخابر الرقابة على الصحف للحد من نشر تفصيلات طرق ارتكاب الجرائم، والتي من شأنها تشجيع ضعاف النفوس على اقترافها.

وانفض الاجتماع؛ حيث كانت الساعة العاشرة مساءً.

مقرر اللجنة (قائمقام) صديق فريد

٢- محضر لجنة الرعاية

اجتمعت اللجنة الخاصة بالإشراف على قسم الرعاية بحضور الأعضاء السيدة عزيزة رضوان، والأستاذ فتح الله المرصفي، والأستاذ جمال البناء، والأستاذ صلاح عزام. واعتذر الأستاذ عبد العزيز فتح الباب، وذلك في الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ١٩٥٥/١/٥ بمقر الجمعية وبعد دراسة الموضوع قررت اللجنة الآتي:-

أولاً - الموافقة على التقرير الذي قدم من السيدة عزيزة رضوان مقررة اللجنة والأستاذ جمال البناء العضو بها والخاص بتنسيق الرعاية الاجتماعية بتأسيس مؤسسة خاصة بتشغيل الخارجين من السجون (من غير معتادي الإجرام).

ثانياً - تكليف السيد جمال البناء بتقديم مذكرة مفصلة عن موضوع اقتراح التمويل الوارد بالتقرير السابق.

ثالثاً - التقدم للسيد المحافظ بصفته راعي الجمعية وأحد كبار رجال الأمن بالسعي لتحقيق المشروع لدى الجهات المختصة وعلى رأسها السيد الرئيس جمال عبد الناصر والسيد وزير الداخلية والسيد وزير الحربية.

رابعاً - مع أن قسم الرعاية يتعاون حالياً مع بعض مكاتب المساعدات؛ إلا أن اللجنة ترى أن تكتب الجمعية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية في ضرورة تنظيم هذا التعاون وتنسيقه وإعطائه شكلاً عاماً منتظماً.

وانفض الاجتماع في تمام الساعة الثامنة مساءً.

مقرر اللجنة (عزيزة رضوان).

٣- محضر لجنة تعزيز الإمكانات المادية

اجتمعت اللجنة في يوم ١٩٥٤/١٢/٢٨ - بمكتب السيد الأميرالاي محمد حسن شرابي وحضر الاجتماع أعضاؤها الثلاثة وهم حضرات السيدة عزيزة رضوان والأميرالاي شرابي والأستاذ جمال البنا. وبعد مناقشة موضوع أحسن الطرق لتعزيز إمكانات الجمعية المادية مناقشة طويلة ودراسة أطرافه قررت اللجنة الآتي:-

أولاً - بما أن الجمعية على رسالتها العظيمة التي تنفرد بالقيام بها لا تأخذ إعانة من أي جهة حكومية، أو غيرها؛ فترى اللجنة أن تطالب وزارة الشؤون الاجتماعية بتقرير الإعانة المناسبة.

ثانياً - لما كانت وزارة الأوقاف قد تبرعت في العام الماضي للجمعية بمبلغ عشرين جنيهاً لهذا تقترح الجمعية زيادة هذا المبلغ وجعله إعانة سنوية.

ثالثاً - ترى اللجنة من واجب الأعضاء في الجمعية أن يعملوا على توسيع نطاق عضويتها بحيث يمكن أن يتحصل من الاشتراكات مبلغ أكبر من المبلغ الذي تجمع حالياً.

رابعاً - ناقشت اللجنة الفكرة التي عرضها الأستاذ جمال البنا والتي تختص بزيادة ٢ مليون على كل علة من علب سجائر الهوليد التي تدخل كالتينات مصلحة السجون، ورأت أنها وجيهة. واللجنة توصي بكتابة هذا الاقتراح إلى السيد مدير عام المصلحة. وتأمل ألا ييخل عليها بهذا المورد.

خامساً - بما أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد صرحت للجمعية بطواع من فئة القرش الصاغ؛ فإن اللجنة ترى أن من واجب الأعضاء جميعاً أن يعملوا على توزيع هذه الطوابع على كل الجهات الممكنة.

سادساً - اقترح السيد الأميرالاي محمد حسن شرابي ضرورة زيادة العنصر النسائي بالجمعية؛ حيث إنه عماد العمليات المالية وجمع التبرعات؛ فقررت اللجنة عرض ذلك على مجلس الإدارة.

سابعاً - كذلك اقترح السيد الأميرالاي شرابي مخابرة مصلحة السجون في خصم قرش صاغ واحد من حساب كل مسجون يخصص للتأهيل - ويسمى قرش التأهيل - وتتولى الجمعية القيام بعملية التأهيل بالاتفاق مع المصلحة؛ فأيدت ذلك وتنصح مجلس الإدارة بتحقيقه.

وانفض الاجتماع في الساعة الواحدة بعد كتابة هذا التقرير.

مقرر اللجنة أميرالاي محمد حسن شرابي.

٤- محضر لجنة الاتصال بمصلحة السجون

في الساعة العاشرة من يوم الجمعة ٥٤/١٢/٣١ - اجتمعت لجنة الاتصال بمصلحة السجون بمكتب الأستاذ حسني الشنتاوي المحامي وحضر الاجتماع السيدة زينب عزت والأستاذ فهمي الغندور والأستاذ حسني الشنتاوي والبكباشي جبران محروس والأستاذ جمال البنا.

استعرضت اللجنة المواضيع التي اجتمعت من أجلها وانتهت إلى الآتي:-

أولاً - عرض الأستاذ جمال البنا شكر السيد اللواء محرم عثمان مدير عام مصلحة السجون علي كريم مقابلته لوفد الجمعية الذي كان مكوناً منه ومن السيدة زينب عزت.. وكذلك على إيفاده ضابطاً ممتازاً من ضباط المصلحة كعضو في اللجنة؛ فوافق الجميع على ذلك.

ثانياً - عرض البكباشي جبران محروس النقاط الآتية التي زوده بها السيد المدير العام وتتلخص:

أ- يرحب السيد المدير العام أن تغض الجمعية النظر عن موضوع زيارة السجون والتغلغل في داخلها.

ب- يرحب السيد المدير العام بكل اقتراح أو شكوى يرسل إليه على أن يكون ذلك غير ملزم له بتحقيق المطلوب.

ت- يعرض السيد المدير العام أن يرسل إلى الجمعية صورة من البيانات الخاصة بكل سجين يدخل المصلحة أسوة بمكاتب المساعدات التي ترسل إليها صورة من هذه البيانات.

ثالثاً - ناقش المجتمعون هذه النقطة التي عرضها البكباشي جبران محروس ورأوا الآتي:-

أ- وضح الأستاذ جمال البنا أن فكرة دخول السجون قد أطرحتها الجمعية من زمن طويل، وأنه يرى أن المصلحة تعطي هذه النقطة من الأهمية أكثر من الواجب.

وقد رأى الأستاذ حسني الشنتاوي والأستاذ فهمي الغندور بأن من حق الجمعية أن تزور السجون، وأن تأخذ فكرة حقيقية عنها، ولا سيما قبيل الإفراج. ولكن الرأي انتهى إلى إطرار هذه الخطوة مؤقتاً كعربون لحسن العلاقة بالمصلحة. وغرض الجمعية في التعاون.

ب- رأى الأستاذ حسني الشنتاوي ووافق على ذلك السيدة زينب عزت والأستاذ الغندور أن من المناسب أن يتفضل السيد المدير العام بالرد على كل خطاب ترسله الجمعية دون أن يكون في ذلك التزام بشيء. وإنما لإتمام العملية ولتأكد الجمعية من وصول خطاباتها. وذكر الأستاذ جمال البنا أن السيد المدير العام - قد عود الجمعية على الرد الرقيق.

ووعده السيد البكباشي جبران محروس بتبليغ ذلك إلى السيد المدير العام.

ج- فيما يتعلق بالعرض الذي تفضل به السيد المدير العام المتعلق بإرسال صورة من البيانات عن كل سجين رأت اللجنة قبوله وشكر السيد المدير العام على ذلك.

رابعاً - تقدم الأستاذ فهمي الغندور بمذكرة عن طرق الإفراج والمكافآت وأتقال كاهل المحافظة بذلك وعرض عدة اقتراحات سديدة على مصلحة السجون. وقد تقرر إرسال صورة منها للسيد المدير العام للنظر فيها.

وانفض الاجتماع في الساعة الثانية عشرة إلا ثلاث.

مقررة اللجنة (زينب عزت).

**الملحق ١١ (1): عن تنسيق الرعاية الاجتماعية للخارجين من السجون وعائلات المسجونين
مقدم من لجنة الرعاية**

عرض المشكلة:

يخرج كل عام مئات بل آلاف المسجونين ممن أتموا مدة سجنهم أو ثلاثة أرباعها، ومعظم هؤلاء يرغبون في التوبة واستئناف حياة منتجة شريفة "يلاحظ أن المفرج عنهم من العائلات المتوسطة في الصعيد ممن هم

(1) ص ٣٥ المرجع السابق.

في غنى عن العمل لا يرحبون في العودة إلى بلادهم لأن قضاياهم عادة قضايا ثار أو شرف، ومن أجل هذا يصرون على طلب عمل في القاهرة حتى لا يتعرضوا للجريمة مرة أخرى".

كذلك يخفي المجتمع المصري في أحشائه ومجاهله وحرارته وكفوره عائلات عشرين ألف نسمة من نساء وأطفال حال السجن بينهم وبين عائلهم فمضوا يتكفون أو يتسولون أو ينساقون في تيار الجريمة أو يسلمون أنفسهم فريسة رخيصة للمستغلين ولتجار الرقيق وعصابات القمار.

العلاج الموجود حالياً:

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية لعلاج هذه المشكلة، كما تحاول وزارة الأوقاف تقديم بعض المساعدات، ولكن دون وجود تنسيق بينهما بحيث يكون العلاج.

١- عندما يخرج المفرج عنه من السجن عليه أن يستخرج شهادة تثبت سجنه، ويستحضر استمارة من استمارات الضمان.

٢- يذهب بهذه المستندات إلى مكتب المساعدات الاجتماعية بمنطقة سكنه لكي يتحقق من دعواه ويبحث حالته، ويتفق معه على "مشروع" في حدود عشرين جنيهاً.

٣- يقدم مكتب المساعدات هذا التقرير إلى المراقبة التي تعيد النظر فيه بمعرفة اللجنة المشكلة لذلك؛ فإذا وافقت يقرر صرف لمبلغ فيحرق شيك ويرسل إلى المفرج عنه.

٤- بالنسبة لعائلات المسجونين على الزوجة أن تقدم بشهادة إلى السجن تثبت سجن العائل وقسيمة الزواج وشهادات ميلاد الأولاد إلى مكتب المساعدات الذي يتخذ إجراءاته من بحث الحالة إلخ.. لتقرير مساعدة شهرية من جنيه ونصف إلى جنيهين ونصف حسب حالة الأولاد تستمر مدة أقصاها ستة شهور ويمكن أن تتكرر.

نقد هذا العلاج:

في هذا العلاج ناحيتنا ضعف أساسيتان، الأولى موضوعية تتعلق بفكرة المساعدة ومدى صلاحيتها كعلاج، والثانية ذاتية بطريقة التنفيذ.

ففي الناحية الأولى أثبتت التجارب أن الفكرة المدرسية التقليدية عن العلاج بطريقة المشروع الفردي لا تبرأ من الشوائب التي تقلل - فائدتها فليس من المؤكد نجاح مشروع في حدود عشرين جنيهاً لا تزيد. ولدى هذه الجمعية حالات هددت بالفشل لرفض مكاتب المساعدات زيادة المبلغ". والمشروع الذي يقتصر على هذا المبلغ لا يتعدى سجائر أو عربة أطعمة أو بوفيه متنقل، وقد زاد عدد هذه الوسائل زيادة هبطت بالطلب عليها وأوقعتها في الكساد. كما كانت هذه الزيادة سبباً في شكوى الجهات المختصة "البلدية مثلاً". التي ترفض الترخيص بالأكشاك أو الباعة المتجولين، وهي لضالة رأس المال لا تفيد إلا بالحركة الدائمة والطلب المتكرر فضلاً عن أن هذه المشاريع لا ترفع المستويات الاجتماعية لأصحابها، بل هي على التحقيق تهبط بها.

فالمشكلة أساساً مشكلة اجتماعية لا تحل بطرق فردية، وعلى أسس ضيقة، وإنما يجب أن تحل حلاً اجتماعياً واسعاً. ومن الناحية الأخرى - ناحية التنفيذ - فقد لوحظ أن التنفيذ قلما يتم بالشكل الذي يحقق

الغرض المطلوب ولا سيما بعد سريان اللامركزية وازدحام مكاتب الوحدات بالأعمال بحيث لا تصل المساعدات إلا بعد ثلاثة أشهر في المتوسط. وفي حالات عائلات المسجونين كثيرًا ما تضيع فرص الانتفاع بمساعداتها لعجز النساء عن تقديم المستندات اللازمة لجهلهن وقرهن. فإذا حققت بالفعل المساعدات للمفرج عنهم فإنها لا تكون متبوعة بإشراف دقيق أو محاولة للتأكد من مدى جدية تنفيذ المشروع. والعادة أن يصرف المفرج عنهم جزءًا من قيمة المساعدة في ديون ترتبت على انتظاره لها أو يبدأ في عمل مشروع دون دراية كأن يقيم كشكًا دون رخصة أو يحاول استخراج الرخصة دون تقدير صعوباتها فيفضل. وأخيرًا فهناك عدد كبير لا ينطبق عليهم قانون المساعدات. وليس لهؤلاء ملاذ إلا وزارة الأوقاف التي يمكن أن تسعفهم بإعانة من جنيته إلى خمسة ولكنها قلما تتكرر.

نحو العلاج السليم:

إن المشكلة التي تعرضها علينا حالة الخارجين من السجون مشكلة لها مقوماتها ودواعيها الخاصة التي تجعلها ناحية جديدة في الخدمة الاجتماعية. وإذا كنا نطالب بنوع من التخصص بالنسبة للسجانين وموظفي السجون فأولى بنا أن نولى هذه المشكلة عناية خاصة بدلاً من إدماجها في مشاكل الفقر والعجز والشيخوخة إلخ... لأن هذه النظرة الأخيرة وأن اتسمت بمحاولتها علاج ناحية العمل والتشغيل إلا أنها تتناسى الخصيصة الأساسية للحالة وهي قضاء مدة في السجن لها رواسب في شخصية صاحبها ومؤثرات في اتجاهاته وجديرة بعناية سيكولوجية خاصة عند النظر في علاجه.

والمشكلة أيضًا إلى جانب تفردتها بهذه الخصيصة فهي من الجسامة بحيث لا تصلح لها قط حكاية "المشروع" الذي إذا أريد أن ينفذ بنجاح على شكل واسع لتطلب مبالغ تزيد على عشرين جنيهاً لكل مشروع وعددًا عديدًا من رجال الخدمة الاجتماعية يتتبعون الحالات، لا بل يبدعون بها. ثم لن ينجو المشروع من المتاعب التي تلاحق المشاريع الفردية في عالم الرأسمالية الحر؛ حيث تزيد المنافسة قسوة كلما صغر المشروع.

قد يقال إذن فلنتجه نحو محاولة تشغيل المسجونين في الشركات والمصانع والمؤسسات. ولكن هذا الباب مغلق أو في حكم المغلق بفضل شهادات السوابق، وقد حاولت هذه الجمعية عبثًا كما حاول أعضاء من مجلس إدارتها يشغلون في الوقت نفسه مناصب مرموقة بمحافظة القاهرة دون جدوى.

وأخيرًا فمن الواضح أن العناية الحقيقية الكاملة لهذه الطائفة لا يمكن أن تتم بواسطة الحكومة وبمقتضى الروتين الحكومي الجامد بل لا بد لها من هيئة أهلية تخضع أوضاعها لطبيعة المشكلة وتتوفر لها اللمسة الإنسانية والشخصية والمرونة التي تعالج بها كل حالة بما تتطلبه.

العلاج المقترح:

ما دامت فكرة المشروع الفردي لم تثبت نجاحًا يكفل علاج المشكلة. وما دام تشغيل المفرج عنهم مستحيل أو شبه مستحيل لوصمة السابقة ولشدة حساسية أصحاب الأعمال في هذه الناحية فضلًا عن سوء الحالة

الاقتصادية الراهنة وكثرة البطالة. فالعلاج إذا أردنا العلاج حقاً هو أن ننشئ مؤسسة كبيرة خاصة للخارجين من السجون.

وإن الإنسان ليعجب للطريقة التي نلف بها لكي نتقاضي مواجهة المشكلة أو مجابهة الحل المطلوب. إننا ننفق من ميزانية مساعدات وزارة الشئون وخيرات الأوقاف أضعاف ما كان يمكن أن ننشئ به مصانع تكفل الصناعة الفنية والعمل المستقر الثابت والإشراف الاجتماعي والنفسي على الحالات ثم لن نخسر شيئاً لأن المشروع له الصفة الإنتاجية والاقتصادية.

إن اللجنة المشكلة لدراسة موضوع المفرج عنهم من المسجونين، وعائلات المسجونين لتؤكد أن الحل الوحيد لهذه المشكلة إنما يكون بإنشاء مؤسسات خاصة للمسجونين، وتلج على المختصين في تنفيذ ذلك ولو على أساس التجربة حرصاً على عدم تفاقم المشكلة وزيادتها.

خطوط عريضة:

- 1- يمكن أن يكون المصنع - كمثال فحسب - مصنع نسيج ميكانيكي لأن هذه الصناعة سهلة التعليم هيئة الأداء لا تتطلب حنكة خاصة "من السهل تعلم الصناعة في مدى شهرين على الأكثر للتأهيل بها" فضلاً عن اتساع الطلب على منتجاتها ولأن في فروعها ما يحقق عملاً للصبيان والنساء.
- 2- يعمل المصنع على أسس اقتصادية ولكنه يحقق إلى جانب ذلك إشرافاً بالطريق غير المباشر على التوجيه الاجتماعي للعمال كأن يكون هناك ناد رياضي وناد اجتماعي وأنواع مختلفة من التعارف ومحاضرات دورية.
- 3- يمكن لمصنع يقوم برأس مال قدره ثلاثين ألفاً من الجنيهات أن يشغل نحو مائتي عامل وحوالي مائة امرأة وطفل ويأتي إنتاجه بمعظم مصاريفه.

ماذا سنكسب وماذا سنخسر:

إن إقامة المصانع بصفة عامة مسألة مسلم بفائدتها. فإذا أضيف إلى الفائدة العامة ميزة أخرى فلا شك أن الفائدة تتضاعف، فنكسب مصنعاً جديداً ونكسب للمجتمع والعمل والإنتاج مئات من المواطنين. وسنكسب من الناحية السلبية الحيلولة بين هؤلاء وبين الجريمة والتقليل من مصاريف السجون والضبط والربط وإدارات البوليس التي تتضخم وتزهد وتستنزف جانباً كبيراً من ميزانية الدولة، وكذلك يمكن توفير مبالغ المساعدات التي هي إلى جانب ضخامتها مذلة للنفوس وفاشلة في الميدان الاقتصادي. وسنكسب أخيراً حل المشكلة المستعصية التي أعجزت المعالجين.

ثم لن نخسر شيئاً لأن المشروع له الصفة التجارية والاقتصادية وما يحتمل أن يخسره في هذه الناحية سيعوض بالإضعاف في الناحية الاجتماعية لوجود العنصر الاجتماعي والتربوي.

اقتراح للتمويل:

ليس من شأن هذه اللجنة أن توضح كيفية التمويل ولكنها تود أن تلفت نظر المختصين إلى أن الجمعية كانت قد طالبت لجنة الأموال المصادرة بمبلغ ثلاثين ألفاً من الجنيهات هي قيمة أجور مليون من المسجونين

سخرهم الملك السابق في أعماله الخاصة. وقد حول السيد الرئيس بنفسه مذكرة الجمعية إلى الجهات المختصة فرد مجلس الخدمات على الجمعية بأنه قد وجد أن مصلحة السجون هي الجهة التي يجوز لها المطالبة بالمبلغ. وقد فسر هذا الرد بأنه أثر من آثار التوتر الذي كان سائداً بين الجمعية ومصلحة السجون وقتئذ الأمر الذي زال الآن والحمد لله.. وكانت الجمعية قد استندت في مطالبتها بهذا المبلغ إلى تصريحات المسؤولين التي أكدت أن الأموال المصادرة ستخصص للأعمال الخيرية والاجتماعية.. وأن أصحاب هذه الأجور قد تفرقوا شذراً مذبذباً.. وإنها هي الجمعية الوحيدة التي تعني بهذا الموضوع. وأن طبيعة العمل والجهد والعذاب الذي قامت عليه المطالبة بهذا المبلغ لتجعل إقامة مثل هذه المؤسسة أنسب الأعمال التي ينفق فيها. ونعتقد أن السيد اللواء أ.ح عبد الحكيم عامر الذي تجد فيه الجمعية كل مساعدة وتأييد والسيد البكباشي زكريا محيي الدين رجل الأمن رقم ١٠٠١ والسيد مدير السجون الحالي.. هؤلاء جميعاً سيؤيدون الجمعية في اقتراح تمويل المؤسسة بهذا المبلغ.

الملحق ١٢ : محضر اجتماع مجلس الإدارة يوم ٥٥/٤/٢

الاجتماع الرابع

في الساعة السابعة من مساء يوم السبت ٥٥/٤/٢ بمقر الجمعية ١٣٢ شارع محمد علي اجتمع حضرات الأستاذ جمال البنا، والسيدة عزيزة رضوان والأستاذ فتح الله المرصفي، والأستاذ صلاح عزام، والصاغ عبد الباسط البنا والدكتور محمد عبد السلام عيش، والأستاذ عبد العزيز فتح الباب، والأستاذ شمس الدين الشناوي المحامي، والأستاذ حسني الشنتاوي المحامي كما حضر الاجتماع الأستاذ محمد بدران عضو مجلس الإدارة الجديد.

وأعذر السيد الأميرالاي محمد حسن شرابي وكيل محافظة القاهرة وت خلف السيد الأميرالاي محمد عبد الفتاح إبراهيم والسيد البكباشي جبران محروس.
ورأس الاجتماع الأستاذ فتح الله المرصفي.

تحدث السكرتير العام فهناً السيد الصاغ عبد الباسط البنا عضو مجلس الإدارة بترقيته، ثم أنهى إلى المجتمعين نبأ سرقة الآلة الكاتبة واضطراره إلى فصل فراش الجمعية وعامل الأرشيف بها لأن شبهات قوية دق حامت حولهما فضلاً عن تقصيرهما.

وتحدث بهذه المناسبة إلى ما لوحظ في خلال هذا الشهر من ضغط الخارجين من السجون على الجمعية ضغطاً

لا تتسع له مواردها وإساءة بعض هؤلاء فهم كرم الجمعية ورحابة صدرها. الأمر الذي حمل بعض معتادي الأجرام وأصحاب السوابق العديدة على الكيد للجمعية وكتابة شكاو مفتراة إلى الجهات الإدارية، وقد انتضح بالطبع زيف هذه الشكاوى، وانتهى السكرتير العام إلى عرض قراراتين على المجتمعين.

الأول: عدم تشغيل أحد من الخارجين من السجون بالجمعية ذاتها.

الثاني: الانتقال من هذا المكان ابتداء من أول مايو.

وقد وافق المجتمعون على ذلك.

ثانياً: - تحدث السكرتير العام أيضاً عن اللجنة الوزارية التي عقدت بوزارة الشؤون الاجتماعية وحضرها مندوبون من وزارات الأوقاف والداخلية والشؤون الاجتماعية، كما شهدها السيد مدير عام مصلحة السجون والأستاذ محمد سعيد قدري مدير الإدارة العامة بوزارة الشؤون. كما دعي إليها السكرتير العام. وما انتهى إليه الرأي من اعتبارها خاصة بموضوع الرعاية ومن توحيد الجهات المعنية بالموضوع أو إيجاد التنسيق بينها وحصر المبالغ التي تصرف على الرعاية ومطالبة مصلحة السجون بالإحصائيات والبيانات اللازمة، ثم بعد ذلك تأسيس صندوق خاص للرعاية.

ثالثاً: - تحدث الأستاذ محمد بدران فأعرب عن شكره للجمعية وتقديره لرسالتها وعرض فكرة الاستعانة بالهيئات الاجتماعية بالقاهرة في تحمل بعض الحالات.

فوعد السيد السكرتير العام بتنفيذ هذه الفكرة بعد إيجاد نوع من التقارب والتعارف بين الجمعية وبين هذه الهيئات وانفض الاجتماع الساعة الثامنة والنصف مساءً.

توقيعات الأعضاء

صورة طبق الأصل من محضر مجلس الإدارة بسجل المجلس

الملحق ١٣: ملخص من تقرير السيدة أمينة الصندوق عن حالة الجمعية المالية حتى منتصف عام ١٩٥٥ المقدم لمجلس الإدارة في ١٩٥٥/٦/٢٧

حضرات أعضاء المجلس

بدأت الجمعية في هذا العام في حالة سيئة إذ تأخر تصريح جمع المال لتأخر إجراءات التسجيل فبدلاً من صدوره في سبتمبر صدر في يناير وترتب على هذا أن - وجدت الجمعية نفسها في الثلاثة شهور الأخيرة من العام الماضي مفلسة ليس لها رصيد من أي نوع؛ فاضطرت إلى الاستدانة حتى لا تتوقف أعمالها ولا رسالتها، والتزمت في الوقت نفسه أشد أنواع التقشف فلما استهل يناير كان دين الجمعية قد بلغ ٩٨,٥٤٠ ج.م. وهو يُمثل أقل مبلغ كان من الممكن أن تنفقه الجمعية في خلال الشهور الثلاثة.

الترخيص الجديد:

على أنه بمجرد أن صدر ترخيص الجمعية رقم ٣٥٧ في أول يناير بدأت الأزمة في الانفراج وكانت قيمته ثلاثة آلاف جنيه وكنا قد مهدنا لتوزيعه على بعض المصالح الحكومية ولا سيما التلغراف ودور السينما.

أما السكة الحديد فقد اتصل السيد السكرتير العام بالسيد الوزير - وزير المواصلات - الأستاذ فتحي رضوان وأخذ منه في مقابلة خاصة تأشيرة بالموافقة على توزيع طوابع الجمعية في محطات القاهرة خلال شهري فبراير ومارس سنة ١٩٥٥ ومضى السكرتير العام بهذه الموافقة إلى السكة الحديد ولكنه فوجئ بشغل محطات القاهرة حتى أكتوبر سنة ١٩٥٦ وعرض المختصون توزيع الطوابع بعد ذلك واعتذروا بأن هيئات أخرى قد حاولت هذه المحاولة نفسها، ووافق لها السيد الوزير على التوزيع، ثم استحال ذلك لشغل المحطات.

وبدا كأن توزيع السكة الحديد قد فشل لولا أن السكرتير العام الأستاذ جمال البنا استطاع بفضل صداقته لموظفي قلم الإحصاء المختص أن يطلع على كشف الجمعيات، واتضح له أن مارس وأبريل في محطات القاهرة محجوزان لجمعية أقسام البر والخدمة الاجتماعية للإخوان المسلمين، وكان يعلم أن هذه الجمعية هي إحدى مؤسسات الإخوان المسلمين. وقد حلت عندما صدر قرار حل الإخوان فتمسك بوضع جمعيتنا مكانها ولا سيما - وهذه من أعجب الصدف الطيبة. وإن كانت المدة المطلوبة والمحطة المطلوبة هي نفس المدة والمحطة المحجوزة للجمعية المذكورة.

وبعد جهد مضني أمكنه النجاح في هذا السعي فأسرعنا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لزيادة قيمة الترخيص إلى ستة آلاف جنيه فزادته إلى خمسة آلاف جنيه، ولم نكد نهناً بهذا النجاح حتى صدر قرار مجلس الوزارة بإحلال رسم محدد على التذاكر بدلاً من الطوابع.. وكان معنى هذا إيقاف كل شيء؛ فدارت الاتصالات مرة أخرى بيننا وبين إدارة السكة الحديد؛ حيث تقف المديرين هناك فكرتان الأولى إيقاف التوزيع ما دام القانون قد صدر (في فبراير) والثانية إبقاء التوزيع حتى تحدد الرسوم الإضافية بالفعل. ومن السهل تصوير هذه العملية في سطور قلائل ولكن الواقع أنها احتاجت إلى جهود مضنية واتصالات مستمرة ورقابة دائمة حتى نجحت هذا النجاح التام؛ إذ إن السكة الحديد لم تجمع قط من هذه المحطات في مدة شهرين مثل هذا المبلغ، وقد كان سيقطع من توزيعنا عشرين يوماً توزع فيها طوابع جامع شبرا الذي أوقف لخلاف بين إدارته والمصلحة وتوقف معه توزيعه.. ولكن يقظة السكرتير العام وإفناعه للمسئولين في السكة الحديد بأن هذه هي الفرصة الوحيدة للجمعية التي ترقبتها طويلاً، وليس من العدل أن تحرم من يوم واحد، وأنه من الممكن اقتطاع هذه المدة من الجمعية التي سنلينا في التوزيع وهي مبررة طلعت حرب وقد كان.

أنني لأرى حقاً على أن اقترح على المجلس شكر السيد السكرتير العام الأستاذ جمال البنا لأنه بصفته الشخصية ويقظته قد استطاع أن يكسب للجمعية هذا المبلغ الضخم، ولولا اتصالاته وصداقته وشخصيته لكان مآل توزيعنا في السكة الحديد توزيع الجمعيات التي أرجأت، ثم صدر بعدها القانون فأبطل التوزيع ابتداء من يونيو هذا العام ولضاع بالتالي عليها هذا المبلغ.

أمينة الصندوق

إمضاء (عزيزة رضوان)

مديرة الأسرة والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية

توقيعات أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين:

- ١- قائممقام شرف محمد فهمي الغندور: مفتش الضبط بالمحافظة.
- ٢- صاغ عبد الباسط عبد الرحمن: بمصلحة السجون.
- ٣- دكتور محمد عليش: طبيب أول ليان أبو زعبل.
- ٤- الأستاذ عبد العزيز سعيد: مدير الإدارة والخدمة الاجتماعية - الأوقاف الأستاذ عبد العزيز فتح الباب: مدير مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة أحداث القاهرة.
- ٥- السيدة عزيزة رضوان:
- ٦- الأستاذ صلاح عزام:

الفصل الثالث

محنة الجمعية

كان من الممكن أن ينتهي الحديث عن الجمعية بالصفحات السابقة دون الإشارة إلى محنتها التي أريد بها فيما أريد إلصاق الاتهامات بي، وهي مسألة لا يعلم عنها معظم الناس شيئاً.. وقد يظن أن من الخير عدم إثارتها، ولكني أومن أن من حق القارئ أن يعلم الحقيقة كلها، ولا أستشعر حساسية من أن يوجه إليّ اتهام.. فكل الذين يعملون في العمل العام يتعرض لهذا، فما بالك إذا كان يعمل وسط ذوي السوابق وعتاة المجرمين وأحلاس السجون، فلا عجب أن يتقدم أحدهم باتهام، ولو كان في توجيه الأشرار الاتهام للأخيار شائبة لما قال القرآن عن الرسول الكريم: "ومنهم من يلمزك في الصدقات" و"ويقولون هو أذن".. إن مثل هذه الاتهامات لهي دليل على الجدية وعدم مسايرة الأهواء أو مصانعة المجرمين.

وبعد هذا فالجميع يعلم أن جمال البنا هو الذي أسس الجمعية، وهو الذي وضع نظريتها وأهدافها ونظامها، وهو الذي رشح أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية، وهو الذي كتب معظم المذكرات الخاصة بإصلاح السجون، كما يَتم على ذلك أسلوبها وقام بهذا كله متطوعاً، دون مرتب أو أجر، بل لقد سدد عجز الميزانية الأولى عن طريق قرض⁽¹⁾ لم يشأ أن يذكر اسمه، وسعى لمضاعفة مالية الجمعية سنة ١٩٥٣.. وعندما بدأ جمال البنا لم يكن هناك جمعية، أو نظرية، أو مالية... وعندما تركها عام ١٩٥٥ كان هناك جمعية، وهناك ٤٥٠٠ جنيه في حساب الجمعية بالبنك، وكان هناك مذكرات وكتابات وجهود لإصلاح السجون...

وإذا كانت الاتهامات قد نجحت في الاستيلاء على الجمعية بطرق التحايل على القانون، فإنها فشلت في تلويث اسمي أو المساس به لتهاقت الدعوى، الأمر الذي لم يكد شاهد مراقبة القاهرة للشئون الاجتماعية يحضر جلسة المحكمة بعد تغييب ست سنوات، حتى حكمت المحكمة بالبراءة "كما سيلي في الصفحات التالية".

وسرد هذه المأساة بقدر ما يوضح مدى ما يمكن أن يتعرض له الداعية، بقدر ما يثبت أن الله تعالى لا يترك العاملين أعمالهم، وبقدر ما يعزز الشجاعة في نفوس العاملين لتحمل أمثال هذه المكاييد.

مع هذا، فليس الحديث عن تلك المحنة بالأمر الذي تبش له النفس.. فقد ترك ذكرى غائرة، وعقدت العزم وقتها على أن أنقد أساليب التحقيق والتقاضي في كتاب باسم "التي يسمونها عدالة"⁽²⁾ وكان النقد الأول هو عن صلاحيات وسلطات وكيل النيابة، لأنه مفتاح كل تحقيق واتهام، وأنه يجمع ما بين صفة المدعي

(1) انظر ميزانية الجمعية لعام ١٩٥٤/٥٣.

(2) لم يصدر كتاب "التي يسمونها عدالة" ولكن بعض أصوله أصبحت مادة لكتاب "القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكي" الذي ظهر ١٩٥٦، أي بعد محنة الجمعية بسنة.

والقاضي، وأنه بحكم طريقة تعيينه من أوائل خريجي كلية الحقوق، لا يتوفر له النضج، والحكمة، وأنه بحكم حداثة سنة، وسلطاته يغلب عليه الأقدام، وليست هي الصفة المثلى في القضاء، وأن المنطق الذي يهيمن عليه هو نقيض المبدأ القانوني (المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته) وكان البديل في ذهني هو "قاضي التحقيق" الذي يحقق فيما تحوله له الجهة الإدارية (البوليس) ولو كان الذي تولى التحقيق معي قاضيًا لحفظ الموضوع، لأنه يعلم أن الجريمة شخصية، ولم يرد في أقوال كل من سئلوا أنني بشخص قد توليت أو اشتركت في عمليات ختم الدفاتر أو توزيع الطوابع أو استلام أموالها، فإذا كان لا بد من متهم بصفته؛ فالمتهم الطبيعي هو أمين الصندوق الذي يتولى - بحكم لائحة النظام الأساسي - كل العمليات المالية... ولكن وكيل النيابة لم يسأل أمينة الصندوق أبدًا، ولم يحاول أن يطبق ما درسه في كلية الحقوق عن "شخصية الجريمة"، وإنما حولها ليتولى القضاء ذلك غافلاً عن أن القضاء قد يستمر سنين طوال يكون الاتهام خلالها سيفاً مصلتاً على عنق المتهم البريء.. إن شيئاً من هذا لا يهم وكيل النيابة، ولو تأخر فنجان قهوته في الصباح لأقام الدنيا وأقعدتها!

والغريب أن المؤامرة التي حيكت للجمعية جرت في وقت كانت الجمعية فيه في أفضل أحوالها، وهي تنتقل من نجاح إلى نجاح، وتقفز ماليتها من ٣٠٠ جنيه إلى ٤٥٠٠ جنيه من جنيهاً هذا الزمان.. ولكن هذا النجاح نفسه كان من أكبر العوامل التي دفعت للكيد للجمعية والتآمر عليها، فلا يطمع دائماً إلا في الثمرة الناضجة!

يمائل هذا أن المؤامرة بدت هزيلة، متهافئة، انطلقت من منطلق الطمع في عشرات الجنيهاً، وكان من السهل الإبقاء على من تولى كبرها في خدمة الجمعية، ولو لحين الانتهاء من عملية التحصيل.. ولكن هذه البداية الوهنانة، ما فيها، أن ظهرت حتى تولتها معسكرات شديدة الشنآن للجمعية، وكان لبعضها مطامع فيها، وللبعض الآخر رغبة أكيدة في تلويث اسم "البناء"...

الغيوم تحيط بالجمعية:

من الصعب فهم المحنة التي أودت بالجمعية دون التعرف على المناخ الذي أحاط بهذه الفترة، وكان السبب فيها، فرغم نجاحها فيما كانت ترسمه لنفسها، فإن المناخ الذي أحاط بها لم يكن ليسمح باطراد نجاحها، بل إنه كان يتآمر على هذا النجاح.

وقد وصف السكرتير العام في تقريره عن نشاط الجمعية خلال شهري مايو ويونيو ١٩٥٥ جانباً من التطورات الداخلية التي أحدثت أثراً سيئاً، فقال تحت العنوان الجانبي (الشقة الجديدة):

"ونبدأ بالانتقال إلى الشقة الجديدة، فقد كانت الفكرة في شقة شارع محمد علي الاقتصاد من ناحية وتيسير التردد على الجمعية للخارجين من السجن وعائلاتهم لتوسط المكان بالأحياء الشعبية، وللأسف لم يتم شيء مما فكرنا بالشكل المطلوب، فإن وجود الجمعية في مكان اشتهر بوجود البلطجية والأفاكين ومعتادي الإجرام صعب مهمة الجمعية، لأن هؤلاء فهموا أن مهمتنا هي مساعدتهم لا إصلاحهم، ولم يكن أيسر عليهم من احتلال الجمعية والبقاء فيها ليل نهار والمطالبة المستمرة بالمساعدات النقدية دون ملاحظة لأي اعتبار آخر.. وزاد الأمر سوءاً أن الجمعية كانت قد شغلت بعض خريجي السجن كفراشين رافة بهم، فكان تشغيل

هؤلاء مثيراً للبقية بطلب تشغيلهم.. كما أن تردد معتادي الإجرام المستمر ما لبث أن أفسد الفراشين أنفسهم؛ فاضطرت لفصلهم والدخول معهم في منازعات ومشاكسات كانت الجمعية فيها ضحية لأنواع من الشكاوى الكيدية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد سرقت الآلة الكاتبة، كما سرقت بعض المستندات، واتخذت الإجراءات الرسمية اللازمة بقسم الموسكي وأصبح وجود معتادي الإجرام حائلاً دون أي عمل منتج.

من هذا ترون أن الانتقال من شارع ضريح سعد إلى شارع محمد علي لم يكن موفقاً، فلم يحقق الاقتصاد أو الإصلاح، وكان في الناحيتين كارثة، لهذا أصبح من الضروري الانتقال السريع، وقد وقع اختيارنا على المكان الحالي بعد معاينتنا لكثير من الشقق، واستأجرناه، ولا بد من الإشارة إلى أننا إزاء ما لمسناه من زهد الملاك بصفة عامة في تأجير الشقق للجمعيات ولا سيما مثل جمعيتنا؛ فقد اضطرننا لأن يكون الاستئجار على أساس مكتب لمجلة الفكر، وتقترح هيئة المكتب أن يتصل الدكتور عليش والصاغ عبد الباسط بالمالك لتفهمه الوضع.

كما استأجرنا حجرة بالحلمية الجديدة بجوار قسم الدرب الأحمر؛ حيث خصصناها لقسم الرعاية، وخصصنا ثلاثة أيام في الأسبوع نفتح معها لدراسة حالات المسجونين. " انتهى.

كان هذا هو المناخ الخاص بالجمعية، أما المناخ العام فقد كان يتعرض لإحدى فترات الانتقال من ليبرالية ١٩٥٢ إلى عسكرية "الحركة المباركة"، وقد أبرزنا الأثر الحسن لتوفيق العلاقات ما بين الإخوان وقادة الحركة، وكيف أن الجمعية استغلت ذلك أحسن استغلالها وركبت موجتها حتى داخل مصلحة السجون نفسها.. ولكن في الفترة التي نتحدث عنها أي من سنة ١٩٥٤ وما بعدها تغير الجو، وحلت عداوة مجنونة للإخوان عقب مؤامرة المنشية المزعومة.

وطبيعي أن يكون الأثر العكسي لهذا الانقلاب في العلاقات مباشرة على الجمعية، لما سبق في الأذهان عن وجود صلة ما بينها وبين الإخوان، على أن الأمر كان أعم من ذلك، فقد كانت تلك الفترة هي بداية الانزلاقات الكبرى لحركة الجيش التي كان منها - فيما نحن بصدده - الاستيلاء على الجمعيات الأهلية.. فبعد أن توصلت الحركة في أيامها الأولى إلى حل الأحزاب وإرهاب النقابات وبت الرعب في نفوس قياداتها بمشائق كفر الدوار جاء الدور على الجمعيات الأهلية التي كانت رغم كل ما الصق بها من مثالب، وما حاق بعملها في العهد الملكي من مظاهرات تقوم بدور كبير وتتمتع باستقلال كامل، وما كانت "الحركة المباركة" لتسمح بهذا، أو تدع مجموعة كبيرة من المنظمات تعمل في استقلالية عنها، ومن ثم بدأت عملية الاستيلاء عليها...

وقد تحدثت مجلد "الجمعيات الأهلية في مصر" الذي كتبتّه د. أماني قنديل، ود. سارة بن نفيس، وأصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام عن تلك الحقبة تحت عنوان فرعي عظيم الدلالة هو: "الجمعيات والدولة: مرحلة الانكسار (١٩٥٢ - ١٩٩٣).." ..

وتحت هذا العنوان جاء:

بعد إعلان الثورة وإلغاء التعددية الحزبية، انتقل النظام السياسي المصري إلى مرحلة جديدة شهد فيها التنظيم السياسي الواحد وتوجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية نحو الاشتراكية، وصاحب ذلك ما يعرف ببيروقراطية الدولة التي هيمنت على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق تعاملت الدولة مع الجمعيات الأهلية بنفس أسلوب تعاملها مع الأحزاب السياسية. فكما ألغت الأحزاب السياسية القائمة وحظرت كافة أنشطتها بقرار من مجلس قيادة الثورة، قامت أيضاً بإصدار قرار جمهوري عام ١٩٥٦ (رقم ٣٨٤) ينص على إلغاء المواد من ٥٤ إلى ٨٠ والتي تضمنها القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية. وقد فرض القرار الجمهوري حل هذه التنظيمات جميعها وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أي جمعية. واتجه القرار سابق الذكر نحو اعتبار أية مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات. وبهذا فهي أول سابقة من نوعها لإخضاع نوع من الأنشطة المدنية أو الأشخاص الاعتبارية التي نص عليها القانون المدني، لقاعدة التجريم العقابي، واعتبار مخالفات تلك الجمعيات جرائم تخضع لما تخضع له الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، وشدد من عقوبات الحبس لأعضائها.

إن القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ - سابق الذكر - هو بداية نقطة تحول في العلاقة بين الأطراف الثلاثة: الدولة والجمعيات الأهلية والمجتمع؛ فقد أخضع بذلك كافة الجمعيات للرقابة والإشراف من قبل الدولة وأحكم من قبضة البيروقراطية على المشاركة في الحياة العامة. وهكذا انتقلت حركة الجمعيات الأهلية إلى مرحلة جديدة، عكست عدم ثقة الدولة في المجتمع المدني، وولدت بالتالي عدم ثقة المجتمع المدني في الدولة. وقد كان ذلك القرار الجمهوري سابق الذكر، ومعه مجمل ممارسات الدولة إزاء المجتمع المدني، بداية مرحلة تراجع وضمور وعزوف عن المشاركة الشعبية، ثم جاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - والذي ما زال ساريًا حتى هذه اللحظة - لكي يحكم من قبضة الدولة على المجتمع المدني (1) .

وما يمكن أن نضيفه هنا هو أن سياسة الاستحواز على الجمعيات بدأت عامي ٥٤ و ١٩٥٥ ولم يكن صدور القرار الجمهوري عام ١٩٥٦ إلا تكميلاً لمرحلة من مراحل الاستحواز على الهيئات واحدة أثير أخرى، فُنحيت السيدة ليلي دوس من جمعية تحسين الصحة، والسيدة عليه الفار من جمعية الهلال الأحمر، أما السيدة منية عنان فقد كانت من الذكاء بحيث غيرت اسم المبرة التي أنشأتها في مصر الجديدة من "مبرة فريال" إلى "مبرة التحرير!" (بيدي لا بيد عمرو).

وعندما انتهت السلطة من الرعوس الكبيرة والمشهورة، أخذت تتقرب عن الجمعيات واحدة بعد أخرى، وكان منها جمعية رعاية المسجونين. وليس العجيب أن تدبر مؤامرة للاستحواز عليها، ولكن العجيب أن تأخر هذا حتى عام ١٩٥٥ ولم يتم قبل ذلك!

(1) الجمعيات الأهلية في مصر ص ٥٩.

وكان على رأس مراقبة القاهرة للشئون الاجتماعية شخص يعتبر نفسه من أعمدة الخدمة الاجتماعية، وقد نفس على الجمعية أن استكشفت هذا الميدان الكبير في الخدمة الاجتماعية الذي لم يتعرف عليه غيرها، وأن شاباً في ثلاثينات العمر، من غير أسرة الخدمة الاجتماعية، راده واقتحمه واكتسب فيه نجاحاً مدوياً، - دون أن يلجأ إلى الأساليب "الأكاديمية" والمتبعة في الخدمة الاجتماعية، ودون أن يحاول التقرب إليهم أو الاندماج فيهم. وتلاقت هذه المشاعر العدائية - بالاتجاه الذي اتجهت إليه الدولة، فكان من أكبر دعاة الاستيلاء على الجمعية وإبعاد مؤسسها، وكان هو السبب في تكوين مجلس إدارة مؤقت، وهو أيضاً الذي تحايل على القانون وسكت على المخالفات التي ارتكبتها المجلس.

وكان هناك عامل إضافي يثير ثأرته ضد الجمعية وذلك هو أنها كشفت عن الفوضى الضاربة أطنابها في المراقبة؛ مما أدى بالنيابة لأن تطلب معاقبة أحد موظفيها.

وتنبهت مصلحة السجون إلى انقلاب الرياح، فجاءتها فرصة إعادة النظر التي كانت تتمناها نحو الجمعية، وما تصوره البعض من أثرها على "الضبط والربط" في السجون، كما توضح ذلك التحقيقات التي حدثت ما بين إدارة ليمان طرة - مسرح عمليات الجمعية - والإدارة العامة لمصلحة السجون ما بين ٣٠/٥/٥٣ حتى ٢٥/١٠/١٩٥٣ والتي تم فيها استجواب ٧٧ سجيناً وتمخضت عن أمر المصلحة:

"يقاف كل نشاط اللجنة الشعبية داخل الليمان وعدم السماح لها مطلقاً بنشر تعاليمها أو دعوتها أيًا كانت حتى تتفرغ إدارة الليمان لتأدية رسالتها الحقبة ويتفرغ المذنبون لتقبل تلك الرسالة الإصلاحية التهذيبية الإنسانية في نطاق المصلحة ولوائحها.."^(١).

واذكر أن الأمير لاي محمود صاحب رئيس التفتيش في مصلحة السجون، كان ينظر إلينا شراً، ونحن نلتقي بمدير المصلحة، وكنت أشم منه الضيق بالجمعية، ولم يهدأ له بال أو يستريح له قرار حتى أصبح هو أمينها العام!!.

ولم يكن تربص الجهات البوليسية بالجمعية أقل، فمع أن في مجلس إدارتها عددًا من كبار الضباط، إلا أن هذا بالطبع لم يكن ليغلب "الطبيعة البوليسية" لها التي كانت توجب شكوكها وعداوتها لمثل هذه الجمعية التي تتعامل مع الجريمة وتدخل السجون، ويرأسها شخص يحمل لقب "البناء" .. وهناك عدد من الأدلة على ذلك أبرزها أن لم تكف النيابة تحقق مع الجمعية حتى كتبت إدارة المباحث الجنائية (الفرق الخاصة) إلى وكيل نيابة الموسكي الذي كان يحقق في القضية في نوفمبر ١٩٥٥.

"نفيد سيادتكم أنه وصل إلى علم إدارة المباحث الجنائية بمحافظة مصر أن هذه الجمعية كان لها نشاط كبير خلال عام ١٩٥٣ وأنها جمعت مبالغ كبيرة من المسجونين بليمان طرة بعد أن أوهمتهم بسعيها للإفراج عنهم بعد ربع المدة، ورفع عقوبة المراقبة، الأمر الذي ترتب عليه إقبال الكثير من المسجونين على التبرع للجمعية، وأن إدارة مصلحة السجون حينما انتبهت إلى ذلك أصدرت أوامرها إلى السيد مأمور ليمان طرة بأن يعمل على إيقاف نشاط هذه الجمعية داخل الليمان، وكذا وصل إلى علم إدارة المباحث الجنائية بمحافظة

(١) انظر المقال الختامي "بطولات في الليمان".

القاهرة أن تحقيقاً أجرى بليمان طرة تقييد برقم ٨٤ إداري ليमान طرة لسنة ١٩٥٣ يضم مستندات صريحة وكشوف بأسماء المسجونين الذين دفعوا نفوداً لذلك الغرض وبيان ببعض هذه المبالغ المدفوعة..."

"وتعتقد إدارة المباحث الجنائية أن ضم هذا التحقيق الموجود بمصلحة السجون سيكون له أثره في كشف ما غمض من أهداف تلك الجمعية ويعين على إظهار حقيقتها..."

"ونود بهذه المناسبة أن نشير إلى المادتين ٣٣٩ و ٣٤٠ من لائحة المخازن والمشتريات التي تنص على أنه في حالة فقد أختام شعار الجمهورية فعلى الإدارة المختصة إبلاغ الحادث لرئيس المصلحة ليتولى إبلاغ البوليس والنيابة وإذا لزم الأمر تشكيل لجنة تحقيق وإخطار السلطة المالية وديوان المحاسبة ثم النشر عن هذه الأختام في ثلاث أعداد متتالية من الوقائع المصرية وفي ثلاث جرائد محلية وتحصل مصروفات النشر من الموظف المسئول وذلك للوقوف على الإجراءات التي اتخذها قسم الهيئات بمراقبة الشئون الاجتماعية عن فقد الأختام المبلغ بسرقتها..."

رجاء التكرم بتحقيق هذه الوقائع...

وتقبلوا احترامنا،،⁽¹⁾

حكمدار بوليس مصر

إمضاء

إن هذا الخطاب المسموم الذي ينضح بالشك في الجمعية والتحريض عليها، يوضح أن المباحث الجنائية كانت تتابع عمل اللجنة، وأنها توصلت إلى التعرف على تحقيق داخل مصلحة السجون رغم أنه كان "سري للغاية" وأن هذه المتابعة ظلت حتى قضية سرقة أختام مراقبة الشئون الاجتماعية!

ما هو سر الاهتمام بجمعية كان رئيسها الشرفي هو المحافظ نفسه!؟.. وكيف تعرفت على قضية سرقة الأختام؟ إن الذي قام بذلك - بصفة سرية بالطبع - هو فؤاد مصطفى عيد، وهو (مرشد) بوليس.. فهل تمت هذه العملية باتفاق وتأمراً؟

إن المباحث الجنائية ظلت - لمدة طويلة - تحت تأثير ونفوذ مديرها العام الأميرالاي محمود عبد المجيد، وهو شخص رهيب عرف بالشدة والجبروت، وأنه لا يتورع عن عمل أي شيء... وتروي عنه الأفاضل عندما كان مديراً بالصعيد، وقد رشحه وكيل الداخلية عبد الرحمن عمار لدى رئيس الوزراء ليتولى عملية اغتيال الإمام حسن البنا.. وعندما اتفق على هذا استقدم مجموعة من عساكره الصاعدة المعروفين بالجرأة وإحكام التصويب إلى إدارة المباحث الجنائية بمصر، ورسم لهم خطة الاغتيال سنة ١٩٤٩، وظل محمود عبد المجيد متمتعاً بالرضا والقبول؛ حيث كوفئ على جريمته الأثيمة حتى حركة الجيش التي كان من ضمن أعمالها في اليومين الأولين من قيامها، القبض عليه وتقرير محاكمته والمتورطين

⁽¹⁾ أشر وكيل النيابة بطلب التحقيق ٨٤ إداري طرة، وجاء التحقيق وخيب آمال كل الذين أرادوا الكيد للجمعية.. انظر خاتمة

معه في الجريمة بدءًا من إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء حتى المخبرين والعساكر الذين أحضروا خصيصًا من الصعيد لتنفيذ الجريمة.. وحكم على إبراهيم عبد الهادي بالإعدام، وعلى محمود عبد المجيد ومعظم أفراد المؤامرة بالسجن المؤبد، وخفف الحكم على إبراهيم عبد الهادي إلى المؤبد.. وظل الجميع يتجرعون غصص السجن حتى توترت العلاقات ما بين الإخوان والحركة، فأطلقوا سراح محمود عبد المجيد وإبراهيم عبد الهادي نكايه في الإخوان كإفراج صحي!

ولا جدال أن إدارة المباحث الجنائية كانت مغروسة باتباعه، ولم يتركها إلا منذ ثلاث سنين، وقد كتموا أنفاسهم عندما حدث الانقلاب، ولكنهم بعد التطورات المأساوية مع الإخوان.. انطلقوا ينفسون عن أنفسهم كتمان وضيق السنوات الثلاث الماضية...

وهكذا جاء هذا الخطاب المسموم...

ولا يقف الأمر عند هذا...

فقد كشفت التطورات عن علاقة ما بين ذلك المنكود الذي اتهم الجمعية وكاد لها وهو مرشد البوليس المدعو فؤاد مصطفى عيد، ومحمود عبد المجيد وإسماعيل المليجي (أخ إبراهيم عبد الهادي والذي كان حكمدار فرقة أ) فقد قبض على هذا المنكود في إحدى قضايا نصبه واحتياله.. فكتب مع أحد المسجونين المفرج عنهم بطاقتين إلى زوجته واحدة منهما إلى الأميرالاي محمود عبد المجيد بالزيتون والثانية إلى القائمقام إسماعيل المليجي (٤ ميدان إلهامي شقة ١ جاردن سيتي بجوار كوبري قصر النيل سابقًا)... ويرجوها المساعدة لأن الجمعية لفقت له قضية في نيابة الموسكي... (ملحق ١)

ومن سوء حظه أن المسجون الذي حمله البطاقتين كان من ضمن الذين أحسنت إليهم الجمعية من قبل، كما كان يعلم مدى خبث فؤاد مصطفى عيد، فما كان منه إلا أن جاء إلى الجمعية وسلمني البطاقتين! (ملحق ١).

كيف استطاع هذا المجرم الأثيم ذو السوابق الثمانية المسجلة والأخرى العديدة التي لم تسجل الوصول إلى هاتين الرتبتين الرفيعتين في البوليس؟ هل هو الذي سعى إليهما بذكائه الشيطاني.. أم هما اللذان وجدا فيه أداة للكيد لأسم (البناء) الذي كان السبب في اقتلاعهما من مناصبهما والزج بهما إلى السجون؟ هذه نقطة لم نعن بتحقيقها، وإن كان ثمة ما قد يلقي ضوءًا عليها عندما أخبرني هذا المجرم الأثيم أنه "مزقوق" علي!

سواء دفعاه، أو دفعهما هو.. فالعلاقة ثابتة وأن يقول "الجمعية" لفقت له قضية، فهذا ينم على أن محور العلاقة هي "الجمعية" المعروفة بينهم بحيث لا يكون هناك حاجة لتعيينها.

وعندما أردت إرفاق هاتين البطاقتين بدوسيه القضية، رفض الأستاذ حسين أبو زيد المحامي رحمه الله ذلك رفضًا باتًا، وقال إن لدينا قضية "مكسوبة" ١٠٠% ولا أساس مطلقًا للاتهام، سواء من ناحية الواقع أو

القانون، والزج بهاتين البطاقتين قد يخرج القضية من طبيعتها الفنية القانونية لتأخذ طبيعة أخرى، ولهذا احتفظت بهما عندي حتى الآن...

يتضح من هذا العرض، أن السياسة العامة للدولة كانت تتجه للاستحواز على الجمعيات الأهلية وضمها إليها، وأن مصلحة السجون كانت تتربص بالجمعية، وأن الجهات البوليسية كانت تحرض على الجمعية وتتابع كل تحركاتها وأنشطتها.. وأن مراقبة الشئون الاجتماعية التي كان يمكن أن تكون ملاذًا أو ملجأ، لم تكن تقل ضيقًا بالجمعية وسعيًا للاستحواز عليها!

ولم تكن لي معرفة يقينية بهذه الأجواء والدوافع.. ولعلي تنسمت شيئاً منها.. ولعلي أيضاً كنت أحس أن دوري قد انتهى مع نجاح الجمعية أخيراً، وبعد أن حققت الكثير من مطالبها، وكسرت حاجز الخوف ما بين عالم السجون ومجال الخدمة الاجتماعية، ولم يكن في ترتيب أموري أن أظل إلى الأبد سكرتيراً للجمعية.. وكنت أترقب وصول صديقي سيد عويس من أمريكا بعد حصوله على الدكتوراه لأعرض عليه تولي شئون الجمعية، لأنني لست من رجال الخدمة الاجتماعية، وإنما من دعاة الإصلاح الاجتماعي.

وتبدي لي وقتئذ خيال العمل في مجال أكثر رحابة وديناميكية، هو الحركة العمالية والنقابية، رغم كل هذا فقد بذلت جهوداً مضنية لكي أنقذ الجمعية، خاصة خلال الفترة الطويلة التي استغرقتها نظر القضية من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٢ عندما حكمت بالبراءة.. وبعدها أيضاً حتى سنة ١٩٦٤ سنشير إليها في فقرة تالية، إبراء للذمة، وحتى لا أتهم بالتقصير...

المؤامرة:

جاء إلى مكتب الجمعية أحد الخارجين من السجون ممن قذفت بهم أمواج الحياة المتلاطمة من أقصى الجنوب، الذي أورثه لونه الداكن - إلى أقصى الشمال دون ثقافة، أو مهارة، أو حتى الأمانة التي عرف بها أبناء الجنوب، والمآل الطبيعي لأمثال هؤلاء هو الاشتغال بأعمال عرضية غير مثمرة تؤدي به في النهاية إلى الاحتيال أو الجريمة.. وهذا هو ما انتهى إليه هذا المنكود مصطفى عيد حتى بلغت سوابقه المسجلة ثمانية خلاف العشرات التي لم تسجل، وفي النهاية أصبح مرشداً للبوليس، وهو إجراء يحقق نوعاً من المصالحة بين الطرفين! أو المصلحة لكل منهما...

لم نكن نعلم هذا بالطبع، وقد ادعى أنه ضحية نزوة واحدة كلفته ثلاث سنوات من عمره في ليما أبو زعبل⁽¹⁾ وأنه في أمس الحاجة إلى عمل.. ولما كانت الجمعية لديها وقتئذ عملية الطوابع وختمها بخاتم

(1) كان يزج باللصوص والمحتالين في ليما أبو زعبل، بينما يزج بالقتلة في ليما طرة، وكانت معظم جرائم القتل أخذاً بالثأر أو دفاعاً عن العرض، ولذلك كان مستوى ليما طرة مرتفعاً عن مستوى أبو زعبل، وكان هذا من أسباب تركيز الجمعية العمل في طرة.

الجمعية من ناحية، ثم الذهاب بها إلى المراقبة في مجمع التحرير لختمها بختم المراقبة؛ فقد رأينا أن يقوم هو بهذه المهمة، وما قد يطرأ من أعمال لحين دراسة "مشروع" له.

ولكنه خلال شهرين من ممارسة العمل أثبت أنه غير جدير بالثقة.. وأنه استخدم علاقته بالجمعية للاحتيال على بعض الخارجين من السجون حتى ضاقت به الجمعية واستغنت عنه.

وكان العمل في ختم الطوابع، والذهاب إلى منطقة القاهرة قد فتح أمامه عالماً جديداً، ومجالاً يمكن أن يصل فيه ويجول ويمارس ملكاته الاحتياطية.. فهناك عدد من مندوبي جمعيات عديدة يتداولون خمسة أو ستة أختام من أختام المراقبة يختمون بها تلاماً من دفاتر الإيصالات في إحدى صالات المراقبة بعيداً عن المسئول عن العملية وهو موظف أو موظفة صغيرة.. ويشرف عليها أحد سعاة المراقبة، وعندما تتم إحدى الجمعيات ختم طوابعها يحرر محضر شكلي بختم كذا عدد من دفاتر الجمعية.. وأوحت هذه الفوضى والبيروقراطية لفؤاد مصطفى عيد - وهو المحتال المحترف - بفكرة احتيالية فذة هي سرقة ختمين من أختام المراقبة - لا بمعنى الختم كله، ولكن قطعة الكاوتشوك الملصقة بيد الختم والتي تحمل اسم منطقة وزارة الشؤون الاجتماعية، ومثل هذا العمل سهل، ولا يمكن أن يلحظ، لأن الأختام تعاد دون أن يلحظ عدم وجود قطعة الكاوتشوك الرقيقة بها، ولا يمكن حصر المسؤولية في واحد بعينه أمام العدد الكبير الذي يقوم بالختم كل يوم - وكانت جريمة مثالية تمكنه من أن يبتز موظف المراقبة أو الجمعية بعد أن لمس أنها تضيق به، وعلى وشك الاستغناء عنه، بالادعاء أنها هي التي قامت بذلك، باعتبار أنها هي المستفيدة.

عملية سهلة تماماً يمكن أن يضرب بها عدة عصافير!

ولكنه لم يستطع أن يبتز موظف المراقبة، لأن لم يكن عنده ما يرضيه، ولأنه خشى التورط مع جهة حكومية ووجد الأسهل والأمن، وما يمكن أن يصل معه إلى شيء هو ابتزاز الجمعية.. فأرسل إلى معاون الجمعية رسواً يجس نبضه، فرفض معاون الجمعية أي رضوخ أو مهادنة.

وكان قبل ذلك قد ذكر لي أنه "مزقوق" فشممت في كلامه رائحة ابتزاز ونهرته وطرده.

ماذا كان عليّ لو سايرته وعرفت قصة هؤلاء الذين يدفعونه للكيد لي؟ وهل كنت أنجح في معرفتهم، أو هل كان يعتبر ذلك ضعفاً فيمضي في مغامرته؟

وهكذا فوجئت في صباح يوم ببلاغ من النيابة يتهمني ويتهم السيد فؤاد المصري معاون الجمعية بالاستيلاء على أختام وزارة الشؤون، كما قامت النيابة بتفتيش دار الجمعية دون أن تعثر على شيء، وكاد الأمر يطوي خاصة مع تناقض أقوال مصطفى عيد، وبعد أن ظهرت حقيقته كمجرم معتاد الإجرام، عندما أرسلت مراقبة القاهرة ما اعتبر تعزيزاً إلى النيابة عن نتيجة تفتيشها لحسابات الجمعية، وأن هناك مبالغ كبيرة لم تثبت بالحساب المقدم للمراقبة و"علاقة ذلك بقضية اختفاء أختام المراقبة".

وواضح تماماً تحامل المراقبة ورغبتها في الربط ما بين اختلاف الحسابات واختفاء الأختام، وهو أمر احتمالي للغاية، ولكن فيما يبدو أشفقت أن تغلق النيابة التحقيق؛ فأرسلت تقريرها لتعيده جذعة.

والحقيقة أنه ما من جمعية إلا ويزيد عدد الدفاتر التي تطبعها عن العدد المقرر لها.. وأن هذا يعود إلى عدد من الأسباب منها أن كل جمعية تقترض - ولها الحق - احتمالات ضياع أو فقد عدد من دفاتر الإيصالات أو مماثلة من قدمت له دفع قيمتها... وعندئذ تقع الجمعية في مؤاخذة قانونية أو تعرض ذلك من ماليتها وهو ما لا تسمح به اللوائح المالية، ولا يقل عن هذا أهمية أن الجمعيات عندما تعطي المصالح أو الهيئات هذه الدفاتر، فإنها تمنحها (عمولة) تشجيعاً لها، وهذه العمولة - طبقاً لما جرت عليه المراقبة - ما بين ٥ و ١٠% ولكن الجمعيات عادة تمنح أكثر، وبالتالي فلا بد من عدد إضافي ليغطي فرق العمولات.

والدفاتر أصلاً ملك للجمعية، وحق الوزارة هو تحديد العدد وهو حق إداري يخضع لتقديرات عديدة مطاطة.. أما النقطة الهامة فهي أن الطوابع - قلت أو زادت - ملك للجمعية نفسها، وليست ملك أي هيئة أخرى.

وأخيراً فإن بعض فراشي المراقبة كانوا يريدون زيادة دخلهم الضئيل يختم عدد أكبر.. وأذكر أن فراش المراقبة ويدعي صبحي كان يأتي و"يضرب تعظيم سلام" ويفيدني بأنه "قوت" عشرين أو ثلاثين دفترًا.. فكنت أحوله على معاون الجمعية ليصرف خمسة جنيهات يأخذها شاكرًا!

لهذه الاعتبارات، لم تكن قضية الاختلاف في الحسابات بالقضية التي تستلزم الكتابة إلى النيابة، وهي في العادة تسوي ما بين مفتشي الحسابات ومسئولي الجمعية، لولا أن المراقبة - قد حز في نفسها ما كشفت عنه التحقيقات من فوضى، ولما أشرنا إليه من عوامل أخرى تعود إلى المدير العام لهذه المراقبة، رأت أن تكيل الصاع صاعين للجمعية، وتنتهز الفرصة للانتقام منها.

في ساحة القضاء:

حُوت التحقيقات أخيراً كجنحة إلى محكمة قصر النيل وقيدت برقم ٤٣١٥ لسنة ١٩٥٥، ونظرت أولاً يوم ١١/٣/١٩٥٥ على أساس تهم ثلاث هي:

- أ- الاستحصال على أختام مراقبة الشؤون الاجتماعية بدون وجه حق.
 - ب- الاستيلاء على مبلغ ١٢٧٣ جنيه بطرق الاحتيال.
 - ت- جمع تبرعات دون ترخيص.
 - ث- وقدم محامي الأستاذ حسين أبو زيد مذكرة أوضح بها مدى تهافت هذه الاتهامات.
- فأولاً لم يكن هناك داع مطلقاً لاتهامي لأنني لم أبشر أو أشترك بشخصي في أي فعل من الاتهامات.. وإذا كان هناك من يجب أن يسأل فالمفروض أن يكون أمين الصندوق وهو المسئول عن كل العمليات المالية.. ولما كانت الجرائم شخصية، فإن البراءة واجبة.

وعلى كل حال، فإن الأموال المزعوم الاستيلاء عليها هي ملك الجمعية التي تمثلها الجمعية العمومية، وقد كتبت الجمعية العمومية تيريء ذمة المتهم وتجدد الثقة فيه، وعلى هذا فلا يمكن لشخص أن يختلس ماله.

وثانيًا - أن كل هذه الدعوى والتحقيقات إنما جاءت من شخص معتاد الإجرام، متعدد السوابق، وقد تقدم بها بعد أن فصلته الجمعية لسوء خلقه، واتضح تضارب أقواله؛ مما أدى بالنيابة نفسها لأن تستبعدا في موضوع أختام الوزارة.. أما زيادة عدد الدفاتر فإن من الممكن زيادتها في مبنى المراقبة للفوضى الضاربة أطناها والتي جعلت النيابة تطلب من المراقبة المحاكمة الإدارية للموظف المختص.

وثالثًا - أن المبلغ المزعوم الاستيلاء عليه يعود في حقيقة الحال إلى "حركة" الدفاتر، فالدفاتر التي تعطي لمكتب تلغراف مثلاً ويعاد بعضها، فإن هذا البعض كان يعطي لمكتب آخر أو دور سينما، وجاء الخطأ من احتسابه مرتين، مرة عندما أعطى لمكتب التلغراف، ومرة عندما أعطى الباقي منه لدار السينما.. كما أن الجمعية كانت تعطي عمولات أكثر من النسبة المقررة والمحتسبة في كشفها من واقع كلام موظفي المراقبة، فليس هناك استيلاء، وقد قدمت الجمعية تقريراً حسابياً من خبير استشاري معتم يثبت فيه هذه الوقائع.

ومن الناحية الفنية القانونية، فإن متطلبات المادة ٣٣٦ عقوبات لا تتحقق مطلقاً في الاتهام المقدم.. فليس هناك احتيال أو رابطة سببية أو قصد جنائي، والحقيقة أن المتهم كان يعمل لتحقيق موارد للجمعية، وكان يعمل بها متطوعاً منذ أن أسسها عام ١٩٥٣.

ولكن القضية أجلت مراراً وتكراراً لعدم حضور شاهد هام هو موظف المراقبة الذي لم يحضر إلا في الجلسة الأخيرة - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ - (بعد أن فوت على مجلس إدارة الجمعية كل الفرص للطعن في تصرفات "المجلس المؤقت" الذي أصبح المجلس "المؤبد" وسيرد الحديث عنها في الفقرة التالية).

وعندما حضر وأدلى بأقواله حكمت المحكمة بالبراءة، (ملحق ٢) وجاء بالحكم أن الاتهامات حتى لو صحت لا تعدو أن تكون إجراءات حسابية أريد بها زيادة مالية الجمعية.

محاولات استعادة الجمعية:

قبل أن تتطور الأمور، وتنتقل إلى النيابة، اجتمع في ١٩٥٥/١٠/٢٩ سبعة من أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم السكرتير العام وأمينة الصندوق وقرروا عقد الجمعية العمومية، ووقعوا على قرارهم هذا.. وعندما حوّل الطلب إلى السيد فتح الله المرصفي عضو المجلس الذي لم يحضر الاجتماع وقع بخطه العريض "يؤسفني عدم الموافقة بعد قرار النيابة وما سوف تتخذه مراقبة الشؤون من إجراء رسمي"، وهو ما يدل على أن مراقبة القاهرة كان لديها خطة مبيتة يعلم بها هذا العضو، ويرفض - بناء عليها - عقد الجمعية العمومية.. وهذا العضو نفسه هو الوحيد من أعضاء المجلس القديم الذي رشحته المراقبة ليكون من أعضاء مجلس الإدارة المؤقت؛ مما يوضح أن مراقبة القاهرة كانت قد أضمرت في نفسها أمراً...

وقبل إعلان التحفظ في ١٩٥٥/١٠/٢٧ كان مجلس الإدارة قد قرر عقد الجمعية العمومية غير العادية ليعرض تطورات الموقف عليها، ولما تمت التحقيقات وحولت كقضية إلى المحكمة وانتقى بذلك مبرر التحفظ، قدمنا في ١٩٥٥/١٢/٥ طلباً لنيابة جنوب القاهرة التي باشرت التحقيق برفع التحفظ لأسباب أبرزها عقد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد تستقيم على يديه الأمور، كما جاء بالطلب بالنص.

ولما لم ترد النيابة على هذا الطلب، جاءني بعض الأعضاء طالبين عقد الجمعية العمومية فوجهتهم نحو طلب ذلك من السيد القاضي الذي أصبح بمجرد تحويل القضية لسيادته هو المختص، كما أشرت عليهم أيضاً باختيار أحد مستشاري الجمعية القانونيين للتفاهم في ذلك درءاً لكل تأويل؛ فوقع اختيارهم على الأستاذ الكبير محمد أبو الوفا مستشار الجمعية القانوني ورئيس محكمة الجنايات سابقاً وانتدبوه بطلب رسمي لفتح دار الجمعية لاختيار مجلس إدارة جديد يواصل الرسالة الإنسانية للجمعية.

وقد أشر السيد القاضي في ١٩٥٦/٣/٥ على هذا الطلب بما نصه (نصرح بفتح الجمعية، وعلى النيابة التحفظ على الأوراق المتعلقة بالدعوى) وحولها إلى السيد وكيل نيابة قصر النيل.

في هذا الوقت كان الأستاذ حسين أبو زيد المحامي يقابل وكيل النيابة وفي ١٩٥٦/٣/٢٠ أشر السيد محمد حلمي وكيل النيابة: (فانتدب السيد معاون بوليس قسم السيدة لفتح مقر جمعية رعاية المسجونين وأسرهم ٩ شارع الفلكي، وفرع الجمعية ١٢ شارع مصطفى سري قسم الخليفة والذين سبق أن صدر قرار من النيابة بالتحفظ عليهما، وذلك بحضور مندوب عن الجمعية وضبط ما يوجد بها من مستندات أو أية أوراق تتعلق بموضوع القضية وتحريزها وإرسالها للنيابة لإيداعها المخزن على ذمة القضية، ثم تسليم مقر الجمعية وفرعها لممثليها بعد أن جرد جميع محتوياتها وإثبات جميع هذه الإجراءات في محضر يرسل للنيابة لإرفاقها بالقضية...).

رغم هذه التصريحات التي سعى في سبيلها اثنان من كبار رجال القضاء (الأستاذ محمد أبو الوفا والأستاذ حسين أبو زيد رحمهما الله) فلم يحدث شيء لتدخل مراقبة القاهرة، وهو ما يثبت أن شيئاً ما كان يدبر للجمعية داخل كواليس الوزارة وبعيداً حتى عن النيابة والقضاء.

وقد اتضح هذا التدبير.. ففي ١٩٥٦/٤/٢٨ استصدرت مراقبة القاهرة قراراً وزارياً تحت رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتكوين مجلس إدارة مؤقت "حيث إنه يتعذر على الجمعية عقد مجلس إدارتها طبقاً لما جاء في نظامها الأساسي" من عشرة أعضاء منهم أربعة ضباط في الشرطة والسجون، كما ضم مراقب الشئون الاجتماعية الذي تولى كبر العملية كلها، وعضواً واحداً متمرداً من المجلس القديم انحاز إلى المراقبة.. وكانت السيدة الوحيدة (سنية عثمان) على معرفة قديمة بالجمعية (فهي أخت السيدة بهيجة البكري التي كانت من العناصر البارزة في الجمعية).. ونشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٤ ونص البند الثاني منه (على المجلس المؤقت دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال سنتين يوماً من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية).

ونصت المادة ١١ مكرر من القانون رقم ٤٩ المعدل بمرسوم بقانون رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٢ الذي اعتمد عليه وزير الشئون الاجتماعية في إصدار قراره وتضمن هذا النص على دعوة مجلس الإدارة المؤقت للجمعية العمومية للانعقاد خلال سنتين يوماً من نشر قرار تشكيله، وأن تعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية أو المؤسسة، وتنتخب الجمعية العمومية في هذه الجلسة مجلس الإدارة الجديد...

وجاء في البند الثالث من القرار الوزاري بتكوين المجلس المؤقت "على مراقب الشؤون الاجتماعية بالقاهرة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية".

ولما كانت المادة (١٤) من لائحة النظام الأساسي تشترط أن يكون توجيه الدعوة للجمعية العمومية قبل انعقادها بأسبوعين، وأن نهاية الستين يوماً المحددة لولاية مجلس الإدارة المؤقت هي ١٣/٧/١٩٥٦ فكان يجب أن توجه الدعوة للجمعية العمومية في ميعاد أقصاه ٣٠/٦/١٩٥٦.

كان هذا هو الوضع القانوني، ولكن القانون كان في واد، وهؤلاء السادة في واد آخر.

فعقب تشكيل المجلس المؤقت كتبت إلى رئيسه عارضاً تسليم عهدة الجمعية وتقديم أية مساعدة، كما اجتمع لفييف من أعضاء الجمعية العمومية وأرسلوا خطاباً إلى رئيس وأعضاء المجلس المؤقت شرحوا فيه فكرتهم عن شعبية هذه الجمعية وإيمانهم بالأساس الذي قامت عليه، وبالتالي أملهم في دعوة الجمعية العمومية خلال ستين يوماً كما جاء في القرار الوزاري. وأنهم جميعاً أعضاء مسددين لاشتراكهم لآخر ستة شهور وعلى استعداد لتسديد الاشتراكات الجديدة، وأرسلت هذه الخطابات جميعاً إلى مكتب السيد محافظ القاهرة وتسلمها جميعاً السيد أنور سكرتير السيد المحافظ (رئيس مجلس الإدارة المؤقت).

لم يكن لهذا الخطاب أي أثر عملي، وعندما اجتمع مجلس الإدارة المؤقت في ٢/٧/٥٦ للنظر في أمر عقد الجمعية العمومية، نصح مراقب منطقة القاهرة بوزارة الشؤون، الذي حضر هذا الاجتماع والذي استفتاه بقية الأعضاء باعتباره المكلف بتنفيذ القرار الوزاري بصرف النظر عن ذلك.

وترامى إلى سمع بعض الأعضاء أن جمعية عمومية سورية من جنود وتجار قد شكلت ومدت في أجل المجلس المؤقت وأعطته كارت بلانش، فأرسلوا في ١٤/٧/١٩٥٦ - أي يوم انتهاء مدة المجلس المؤقت - تلغرافاً إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية جاء فيه (أعضاء جمعية رعاية المسجونين وأسرهم يستتجدون بسيادتكم لحمل مجلس الإدارة المؤقت لتنفيذ قانون الجمعيات بدعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة قانوني لا نريد تجديد انتخاب المجلس القديم ولا استئثار المجلس الجديد. سبعون عضواً بينهم قضاة ووكلاء نيابة ومحامين وصحفيين وأطباء وضباط ينتظرون دعوتهم لانتخابات حرة. نحتكم لسيادتكم ولصلابتكم في تنفيذ القانون).. ووقع التلغراف عن الأعضاء السادة عبد العزيز سالم المحامي - ٣٩ شارع قصر النيل وتوفيق أحمد وأحمد السويسي وبسيوني السيد وخليل الرحيمي ومحمد علي غانم.

ووكّل أعضاء الجمعية العمومية في ٢٨/٨/١٩٥٦ الأستاذ فتحي زيدان المحامي بإنذار البنك العربي على يد محضر بعدم صرف أي مبلغ من حساب الجمعية لمجلس الإدارة المؤقت؛ حيث إن مدته القانونية قد انتهت، (ملحق ٣).

وفي ٢٩/١٠/١٩٥٦ صدر القانون الجدي ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة. ومما جاء في هذا القانون:

مادة ٣١: تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين الذين وفوا بالالتزامات المفروضة عليهم؛ وفقاً لنظام الجمعية ومضى على عضويتهم مدة سنة على الأقل.

كما جاء في الفقرة الرابعة في المادة ٧١ "أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سمح لغير أعضاء الجمعية المقيدة أسماءهم في سجلاتها بالاشتراك في إدارتها أو في مداوات الجمعية العمومية".

في أبريل سنة ١٩٥٧ اجتمع بالأستاذ عبد العزيز سالم المحامي وعضو الجمعية العمومية - ٣٩ شارع قصر النيل - أحد عشر عضواً. وكلفوه أخطار السيد رئيس مجلس الإدارة رغبتهم في دعوة الجمعية العمومية. بناء على الحق الذي خولته المادة ٣٢ من القانون الجديد لأعضاء الجمعية العمومية. فكتب لسيادته بذلك خطاباً مسجلاً بعلم الوصول. دون أي جدوى.

في الوقت نفسه كتب الأستاذ عبد العزيز سالم بتكليف هؤلاء الأعضاء أنفسهم إلى السيد المراقب خطاباً مسجلاً يخطر فيه بضرورة الامتناع عن اتخاذ إجراءات الشهر ما لم تدع الجمعية العمومية وتصحيح الأوضاع المطلوبة. وإلا فإن أعضاء الجمعية العمومية يحتفظون لأنفسهم الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للمحافظة على الجمعية في حدود القانون، بدون أي جدوى.

وليست هذه هي كل الاتصالات، فقد حاولت كما حاول ذلك بعض أعضاء الجمعية دون أي نتيجة، فالمجلس المؤقت أصبح هو المجلس "المؤبد" وهو يمارس ما يشاء بحكم الأمر الواقع، وفي حماية الأوضاع التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

وجاءت الجولة الأخيرة عندما عينت الدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة للشئون الاجتماعية، وأملت أن يحمل ذلك نوعاً من التغيير نحو مراقب القاهرة العتيدي.. فكتبت إليها في ١١/١٢/١٩٦٢ راجياً التحقيق في مخالفات مجلس الإدارة (المؤقت) ولكني لم أتلق ردًا، فانتهزت فرصة ظهور كتابي "القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكي" فأرسلت نسخة منه مع مذكرة مسهبة استعرضت فيها أخطاء المنطقة وجاء فيه...

"ولقد كتبت إلى المنطقة مراراً، وقابلت الأستاذ حمزاوي والأستاذ رشاد أبو العز وأفهمني الجميع أن المنطقة مهمة بتحقيق الموضوع، وكان هذا منذ أكثر من عام، ثم كثر التسويف والمماطلة والأرجاء.. وفهمت خلال الحديث أن المنطقة عاجزة عن فعل شيء لأن المسئول عن هذه المخالفات هو الأستاذ يحيى درويش شخصياً".

وفي ٢٧/٧/١٩٦٣ جاءني رد من الأستاذ جمال غز مدير إدارة المعلومات يحمل لي شكر الوزيرة على الكتاب الهدية وجاء فيه: "لم ترد إلينا تلك المذكرة حتى يمكن البت في شأنها، ولذا أرجو موافقتنا بصورة أخرى ليتسنى العرض على السيدة الدكتورة الوزير...".

وبادرت بإرسال نص المذكرة التي دست في الإدراج!

وفي ١٩٦٤/١/١٩ - أي بعد قرابة أربعة شهور من إرسال صورة المذكرة، أرسلت إدارة المعلومات خطاباً أرفقت به صورة من مذكرة مديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة إدارة النشاط الأهلي.. وجاء بهذا الرد:
بإجراء التفتيش على الجمعية بهذا الخصوص اتضح الآتي:

(١) في ١٩٥٦/٤/٢١ صدر قرار وزاري نص فيه على تعيين مجلس إدارة مؤقت ودعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ستين يوماً من نشرة بالجريدة الرسمية^(١).

(٢) في ١٩٥٧/١٠/٦ قرر مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية الغير عادية في ١٩٥٧/١١/٣.

(٣) في ١٩٥٧/١٠/٢٥ اجتمعت الجمعية العمومية للنظر في إعادة شهر الجمعية؛ طبقاً لأحكام القانون ١٩٥٦/٣٨٤، أجل هذا الاجتماع إلى ١٩٥٧/١١/٨ لعدم تكامل العدد وأقرت الجمعية العمومية الغير عادية الشهر.

(٤) في ١٩٥٨/٣/١٥ عقدت الجمعية العمومية جلستين:

أ- غير عادية لإدخال تعديلات بالنظام الأساسي حضرها ٢٤ عضو من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٧٤.

ب- عادية انتخب فيها مجلس الإدارة.

(٥) اجتمعت الجمعية العمومية في ١٩٥٩/٣/١٧ لانتخاب عضوين بمجلس الإدارة بدلاً من اثنين توفياً.

(٦) عقدت جمعية عمومية عادية في ١٩٦٠/٣/٢٢ انتخب فيها مجلس إدارة جديد (تم في الاجتماع الثاني).

(٧) عقدت جمعية عمومية عادية في ١٩٦٢/٣/٢٠ انتخب فيها مجلس إدارة جديد (في الاجتماع الثاني).

من هذا نجد:

(١) قانونية الجمعية العمومية التي أقرت إعادة شهر الجمعية؛ طبقاً للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦، وأن هذا الإجراء لا خلاف على قانونيته.

(٢) الجمعية العمومية التي عقدت في ١٩٦٠ وفي ١٩٦٢ لا غبار عليها وقراراتها سليمة، ومنها انتخب مجلس الإدارة..

- إذن إعادة شهر الجمعية طبقاً للقانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ سليم قانوناً.

- مجلس الإدارة القائم حالياً سليم قانوناً...

- وعليه ترى المنطقة عدم صحة ما جاء بهذه النقطة..."

(١) تجاهل التقرير ذكر نشر القرار بالجريدة الرسمية يوم ١٩٥٦/٥/١٤ الأمر الذي كان يجب عليه دعوة الجمعية العمومية في ميعاد أقصاه ١٩٥٦/٧/١٤. وبالتالي لم يشر إلى مخالفة المجلس لأنه لم يوجه الدعوة لعقد الجمعية العمومية إلا في ١٩٥٦/١٠/٦. وبالتالي لم يشر إلى مخالفة المجلس لأنه لم يوجه الدعوة لعقد الجمعية العمومية إلا في ١٩٥٦/١٠/٦؛ أي بعد أكثر من ثلاثة شهور من الميعاد المحدد ولم تجتمع الجمعية العمومية فعلاً إلا في ١٩٥٧/١١/٨..

وأمام هذا الرد، لم يكن هناك جدوى من استئناف الاتصالات.. لقد استغرقت هذه الجولة الأخيرة مع الدكتورة حكمت أبو زيد من ١١/١٢/١٩٦٢، حتى ١٩/١/١٩٦٤ أي قرابة ما يزيد عن عام تعللت فيها بعدم وجود المذكرة.. ثم استغرقت قرابة أربعة شهور حتى يمكنها إعداد هذا الرد الذي تجاهل أهم نقطة، ولم يعقب عليها.. فقد اعترف بأن مجلس الإدارة المؤقت المحدد مدته بشهرين بدءاً من ٢٨/٤/١٩٥٦ يكون عليه عقد الجمعية العمومية بعدها لاختيار مجلس إدارة جديد - أي في ٢٨/٦/١٩٥٦ - ولكنه لم يعقد الجمعية العمومية إلا في ٣/١١/١٩٥٧ ولم يتم فيه اختيار مجلس إدارة، وأن هذا لم يتم إلا في ١٥/٣/١٩٥٨ أي بعد سنة ونصف تقريباً من الميعاد الثاني.. ولكن الرد تجاهل أيضاً هذه النقطة الهامة ومضى يقر صحة تصرفات المجلس فضلاً عن أن مشروعية أعضاء الجمعية العمومية التي لم تتضمن أحدًا من أعضاء الجمعية العمومية الأصلية مسألة مشكوك فيها.

فكيف يمكن إعطاء أي مصداقية لمثل هذا الرد؟

وانطوت صفحة الجمعية...

أمام هذا اتضح أن لا فائدة، وأن من الخير لنا أن نكف عن المطالبة خاصة وأنني كنت قد انهمكت تماماً في عملية إخراج سلسلة من المؤلفات والمترجمات عن الحركة النقابية في بريطانيا، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، والسويد... إلخ كانت لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل الدولي قد حررتها واقترحت على الدار القومية التي كانت تصدر كتاباً كل ست ساعات وقتئذٍ أن تترجمها وأراجعها، وصدرت هذه السلسلة الثمينة في ستة أجزاء كما كانت قد ارتبطت بالمؤسسة الثقافية العمالية ومعهد الدراسات النقابية الذي تأسس ١٩٦٣، وكانت الثقافة العمالية وترشيد العمل النقابي المصري تبدو لي أشد أهمية، وأكثر فائدة من الجمعية، وكان عليّ هذه الأيام أن أخرج ثلاثة كتب اعتبرت "كلاسيكية" في الثقافة النقابية هي: نشأة الحركة النقابية وتطورها، التنظيم والبنيان النقابي، التاريخ النقابي المقارن.

لهذا زهدت في المطالبة باستعادة الجمعية...

وخيراً فعلت، فلو أنني أصررت، فبرما كانت أبواب المعتقلات التي فتحت على مصراعيها عام ١٩٦٤ قد تُلقتني!

وعندما أعيد في ذهني قصة الجمعية وإنجازاتها وأقارنها بحقارة من تولى كبر الكيد لها وبطلان إجراءات الاستحواز عليها.. يملكني الأسى.. ولكني أقول أليس حقاً أن "معظم النار من مستصغر الشرر"؟!.. أليس حقاً أن هذا الذي قال عنه المتنبي في ازدرأ^(١).

ما كنت إلا ذباباً نفتك عنا مذبة

كان هو الذي أنهى حياة المتنبي وحرّم العربية من شاعرها الأكبر! أليس حقاً أن شاويشاً مجهول الهوية أهوى ببندقيته على رأس روزا لكسميرج عام ١٩١٩ فأنهى حياتها وأفقد الحركة الاشتراكية الألمانية

(١) هو ضبه بن يزيد وكان أعرابياً جافياً لا يفهم التعريض فصرح المتنبي باسمه وهجاه بقصيدة أفحش فيها..

الشخصية الوحيدة التي كانت ندًا للينين؟... أليس حقًا أن لم يصب من ضحايا مؤامرة ١٧ رمضان إلا الأمام علي بن أبي طالب الذي كان الأمل الوحيد الباقي لاستمرار تقاليد الحكم التي أرساها الرسول، بينما نجا معاوية وعمر و وهما رائدا الملك العضوض والسياسة الغاشمة؟ وأقرب من هذا، نسبيًا، وتاريخًا ألم ينجح عساكر أتى بهم من الصعيد في اغتيال حسن البنا وحرمان الحركة الإسلامية من القائد الذي لو عاش لتغيرت مصائر المنطقة كلها.. فأين ما حدث لي من كل هذا.. على الأقل لقد خرجت سليم الجسم بريء الاسم.

فاهدأ يا قلبي...

وهذه الحالة النفسية جعلتني أعزف تمامًا عن أي شيء يتعلق بالجمعية بحيث لم أحاول أن أستتقد بنفسي أو حتى بواسطة أي أحد ما خلفته في الجمعية من أوراق خاصة وكتب هي:

٢٠٠ نسخة من كتابنا (مسئولية الانحلال بين الشعوب والقادة كما يوضحها القرآن الكريم).

أصول كتابنا (قصة الدستور).

أصول الإعداد الأولى من مجلة الفكر.

أصول ترجمة كتاب (استعباد النساء) لجون استيوارت ميل والأصل الإنجليزي له ⁽¹⁾.

الجزء الأول من كتاب (تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده).

قاموس إنجليزي عربي كبير (إلياس أنطوان إلياس).

كتاب (خاطرات جمال الدين الأفغاني) للمخزومي.

كتاب (المفاوضات).

كتب إنجليزية عديدة.

أوراق خاصة.

مجالات.

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب

إليه بوجه آخر الدهر تقبل

(1) لا جدال في أن عدم نشر هذا الكتاب يعد خسارة للمكتبة العربية في موضوع هام ولولا أني انهمكت في تأليف كتبي النقابية لكان من المحتمل أن أوصل المطالبة به، على أني أعتقد أنه كل ما يضع الورثة الجهلة أيديهم عليه لا بد أن يتفرق سبًا، أو يكون قد "حرز" في مخزن مجهول.. والجزء الأول من كتاب تاريخ الإمام محمد عبده للشيخ رشيد رضا في قرابة ١٢٠٠ صفحة، أما قصة الدستور فمن حسن الحظ أن وجدنا صورة لبعضها منشورة بمجلة الدعوة، وكانت هي أصول كتاب "العمل الإسلامي لإرساء سيادة الشعب في مصر في القرن التاسع عشر".

ملاحق الفصل الثالث

الملحق ١

صورة بطاقتين حررهما من سجن مصر مرشد البوليس فؤاد مصطفى عيد يستجد بالأميرال محمود عبد المجيد والقائمقام إسماعيل المليجي، ولم يمكن تصوير ما جاء في البطاقة الأخيرة لأنها بالتعلم الرصاص على قطعة من علبة سجائر وقد بهت الكلام بعد مُضَيَّ أربعين عامًا ولكن يمكن قراءته بصعوبة وهو. "أعرف سيادتكم بأن الجمعية لفقت لي قضية بناية الموسكي وأنا الآن بسجن مصر وأرجو مساعدة أسرتي وأولادي؛ حيث إنهم لا يوجد لهم معول غير الله وغيركم وشكرًا" فؤاد مصطفى عيد.

خاتمة

بطولات في اليمان

التحقيق ٨٤ لسنة ٥٣/٥/٣٠ إداري طرة

"تحية لنزلاء ليمان طرة خلال المدة من ٥٣/٥/٣٠ حتى ٥٣/١٠/٢٥"

هذه واقعة حقيقية لا أثر فيها للخيال، فقد حدثت بالفعل في ليمان طرة في الفترة من ٥٣/٥/٣٠ حتى ١٩٥٣/١٠/٢٥ ولعل بعض الضباط الذين تولوا تحقيقها أو المسجونين الذين سئلوا فيها أحياء يرزقون، وإذا كان هناك عذر في نشرها وذكر الأسماء الحقيقية لهؤلاء وأولئك فهو مرور أكثر من أربعين عامًا عليها.. أما الدافع على هذا النشر فهو إظهار صورة من صور البطولة التي تملكها نزلاء ليمان طرة وجعلتهم رغم ظروفهم القاسية ورغم خضوعهم للقيود ولبطش الضباط والسجانين يقفون وقفة رجل واحد ويتحدون السلطة بل والوقائع والأدلة الماثلة بين أيديهم بحيث أعجزوا لا إدارة اليمان وحدها، ولكن مصلحة السجون بأسرها، وهي بعد ذات دلالة عميقة على مدى تملك روح التضامن للمجموعات ومدى قوة هذه الروح وتصديها للسلطة.

بدأت الواقعة أثر بلاغ قدم من السجينين عبد الوهاب الشعراني ومصطفى مرسي يقرران فيه اعتداء كل من أحمد محمد عبد الله الزير وعبد الحميد أمين عبد الرحمن عليهما ذاكين أن السبب في هذا هو اعتقاد المسجونين أنتهما (أي الشعراني ومرسي) يعملان على منع المسجونين من جمع تبرعات للجنة الشعبية لإصلاح السجون.

وفي يوم ١٩٥٣/٥/٣٠ تولى اليوزباشي محمد قدرى يونس وكيل تحقيقات ليمان طرة التحقيق في هذا البلاغ فسأل الشعراني:

س: هل حصل فعلاً أنك وغيرك تتاهض أهداف اللجنة.

ج: أبداً ودي لجنة بتعمل لمصلحتنا، ومشى معقول إننا ننهض مصلحتنا.

س: جاء بالبلاغ أنك قررت أن هناك لجنة من المذنبين تتولى جمع تبرعات للجنة الشعبية لإصلاح السجون فما هذا الموضوع.

ج: أنا كنت مضطرب وأفصد أن فيه لجنة في الخارج بتلم تبرعات من أهالي المذنبين.

وجاء في أقوال مصطفى مرسي.

س: ما هو موضوع اللجنة الشعبية لإصلاح السجون الذي ذكرته بالبلاغ.

ج: الموضوع أن فيه لجنة شعبية لإصلاح السجون مكونة من بعض أفراد في الخارج وبلغنا أنها بتلم تبرعات من أهاليها. وحصل إشاعة بلغتني من مذب اسمه حسن خضر أنني أنا والشعراني مش موافقين على لم فلوس من أهاليها مع أننا لم نتدخل في هذا الموضوع واللي يجرى على غيرنا يجرى علينا.

واتضح من التحقيق أن الاعتداء قد تم فعلاً باعتراف المرتكبين له ولكن الجميع أنكروا أن ذلك بسبب اللجنة كما ذكر مصطفى مرسي أن نظارته إنما كسرت من وقوعها على الأرض.

وأقل التحقيق بالتأشيرة التالية من السيد البكباشي الدسوقي البشلاوي مأمور أول الليمان (١٩٥٣/٦/٢).

"النتيجة"

من هذا المحضر يتضح الآتي:

أولاً: موضوع اللجنة الشعبية لإصلاح السجون:

شبت هذه اللجنة وترعرعت في هذا العهد السعيد وكبار رجال المصلحة يبذلون جهودهم لدى السلطات العليا لإدخال كل إصلاح في السجون وقد زار رجال تلك اللجنة الليمان بضع مرات ونظراً لأن معظم المذنبين لا يزالون سذجاً؛ فقد اعتقدوا تماماً أن تلك اللجنة سلطة قادرة على الإفراج عن بعض مددهم. وعن عدم احتساب السابقة الأولى. وعن إلغاء المراقبة وعن.. وعن.. إلخ.

ولما كان لكل حركة مناهضين وجموع المذنبين لا تخلو من دساس أو حاقد؛ فقد خرجت إشاعة بمناهضة بعض المذنبين لتلك اللجنة.. وطبعاً من فئة المتعلمين أمثال الشعراني ومصطفى مرسي لذا قام المذنبان أحمد محمد عبد الله ٢٦٧٢ وعبد الحميد أمين عبد الرحمن ٣٥٤٢ بالتعدي على كل من المذنبين ٣١٤٣ عبد الوهاب الشعراني و ٢٢٤٢ مصطفى مرسي محمد، ولكن لم توجد إصابات تستحق العلاج.

ونظراً لما لهذه الوقائع التي وردت بالبلاغ من أهمية خصوصاً واقعة جمع نقود لتلك الجمعية فقد نهضت إدارة الليمان تستقصي عن حقيقة هذا الموضوع فاتضح كما هو ظاهر من التحقيق أن نقوداً لم تجمع من داخل الليمان، بل في الخارج من أهالي المذنبين.

وقد رأت إدارة الليمان عمل محضر تحقيق لهذه الوقائع لتحايط المصلحة علماً بما يجري بالليمان.

ورأت الإدارة أن من الأفضل لصالح الضبط والربط - وقد قام صلح بين المذنبين أن تهيب لهم جو المغفرة هذه الدفعة حتى لا توجد أحقاد في النفوس وحتى تنام كل فتنة. وتكون نفوسهم مطمئنة إلى عطف رؤسائهم.

لهذا نلتمس عدم مجازاة أي مذنب على هذا المحضر وحفظ التحقيق إزاء ما أسديناه لهم من نصح.

ولم نضع لذلك أحداً من المذنبين في هذا المحضر بالانفراد.

أمضاء: مأمور أول الليمان

بكباشي الدسوقي البشلاوي

وحول المحضر إلى مصلحة السجون (إدارة التحقيقات) التي رأت الموافقة على حفظ المحضر مع توجيه النصح لجميع المذنبين وأشر السيد المدير العام "أوافق" وفي ١٥/٦/١٩٥٣ أعادت مصلحة السجون التحقيق إلى إدارة الليمان؛ حيث تقرر حفظه مع توجيه النصح لجميع المذنبين. الواردة أسماؤهم بعدم العودة لمثل ذلك مستقبلاً، وأشر البكباشي الدسوقي البشلاوي على الخطاب "وجهنا النصح للمذنبين المدانين في المحضر لعدم العودة مستقبلاً" وحفظ المحضر.

وفي ٣٠/٦/١٩٥٣ عثر اليوزباشي عبد الله عمارة أثناء تفنيش مخزن الكتب بعنبر ١ على سبعة كشوف في كل منها بضعة أسماء لمسجونين وأمام كل اسم مبلغ من المال. وبعضها موجه إلى اللجنة الشعبية لإصلاح السجون ومجموع مبالغها ستة وخمسون جنيهاً وثمانون قرشاً. وحتى يأخذ القارئ فكرة عن هذه الكشوف ننقل نص أحداها.

"سيدي المحترم سكرتير اللجنة الشعبية لإصلاح السجون".

يسرنا جميعاً نحن نزلاء ليمان طرة عنبر ٤ أن نقدم لسيادتكم وافر الشكر مع عظيم احترامنا على اهتمامكم بمصالحنا واجتهادكم في عمل كل ما فيه راحتنا وإنا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يسد خطاكم وأن يؤيدكم بنصره ونحن جميعاً على أتم استعداد لأن نضحي بأرواحنا في سبيل أنفسنا ونحن جميعاً نكون في أتم سرور لو سمحتم بقبول التبرعات البسيطة الآتية^(١):

البلد	الاسم	مليم جنية
مساره ديروط	عبد المنعم عبد المنعم	١,٠٠
دوير عابد - صدفة - أسيوط	أنور همام فرغلي	١,٠٠
بني شقير منفلوط أسيوط	فرغلي سليم عيد الله	١,٠٠
الزاوية أسيوط	محمد عثمان عبد الحق	١,٠٠
عرب العطايات أبنوب أسيوط	توفيق داود غزالي	١,٠٠

٥,٠٠ خمسة جنيهاً

وها هو عنوان كل منا للاتصال بولي أمرنا حتى يقوموا بجميع الطلبات اللازمة كأمر سيادتكم.

ويلي هذا اسم كل سجين وأمامه اسم أهله مما لا نرى حاجة لذكره وختم الخطاب بالآتي..

وترجو سيادتكم أن تتكرموا علينا بإرسال إيصالات لهذه المبالغ أو درجها ضمن المتبرعين بالكراسة التي ستطبع لأن هذا سيكون له أثر حميد في وسطنا حتى يتحمس الجميع للتبرع.

وتفضلوا سيادتكم بقول أسمى الاحترام،

مقدمه لسيادتكم

محمد عثمان عبد الحق - متبرع

الجبل عن مديرية أسوان

(١) الغريب في الأمر أن اللجنة كانت قد أعلنت عن تبرعات مماثلة في أولى كتيباتها (ص ١٧) ولكن الجهاز البوليسي في عالمه البيروقراطي لم يسمع بها. فيما يبدو.

وضمنت الكشوف في مجموعها سبعة أسماء من مختلف المديریات بل كان بعضها من أجاناب "طوغیان" وأندریة شالفوجان جوبیر .

وحول الیوزباشی عبد الله عمارة هذه الكشوف بمذكرة إلى الأميرالای عبد الغفار حلمی مدیر لیمان طرة الذي أشر یدرج بالبلاغات إلحاقاً لما سبق أن تحرر في هذا الشأن بالبلاغ ٣٢٩ في ١٩٥٣/٥/٢٨ عن واقعة تعدي بعض المذنبین على بعض ويعمل الملحق بمعرفة الیوزباشی عبد الله عمارة .

وباشر الیوزباشی عماره التحقیق فسأل كل واحد من المسجونین المدرج اسمه في كل كشف فأنكروا جميعاً دفعهم أي مبلغ وقرروا أنه من الجائز أن تكون المبالغ قد دفعت بواسطة آلهم في الخارج ولو أنهم لا یجزمون بذلك. كما قرروا أنهم لا یعرفون شيئاً عن كتب هذه الكشوف أو الغرض من کتابتها وليست لديهم أي صلة بعنبر ١ وأرسل في ٥٣/٧/١ مذكرة بذلك إلى مأمور أول اللیمان الذي أشر بإرسال هذا الملحق لإرفاقه بالمحضر عن البلاغ ٣٢٩ بتاريخ ٥٣/٥/٢٨؛ حيث إن جميع من جاءت أسماؤهم بالكشوف أنكروا دفعهم لهذه المبالغ، وسبب كتابة هذه الكشوف وجواز دفع هذه المبالغ بواسطة آلهم. وعلى هذا الأساس أرسل السيد مدیر عام اللیمان التحقیق بخطاب إلى المصلحة في ١٩٥٣/٧/٣ جاء فيه "وحيث أنكر المذنبون جميعاً دفع أي مبالغ وقد تحرینا عن ذلك؛ فاتضح صدق قولهم، ولكنهم أجابوا بجواز دفع مبلغ من آلهم في الخارج لتلك الجمعية. وحيث إنه لا جنایة في هذا الموضوع فارجو صدور الأمر بحفظ هذا المحضر".

ولكن السيد مدیر عام المصلحة أعاد التحقیق بخطاب "سري جداً، وشخصي" وفي منتصف القسوة جاء فيه "ونود أن نفهم لحساب من لا تقوم إدارة اللیمان باستيفاء التحقیق على الوجه الصحيح، فقد ثبت من اطلاعنا على المحضر، والملحق الذي عمل أخيراً أن إدارة اللیمان لم تعمل على كشف حقيقة الحادث على خطورته، ورغم أن هناك أدلة مادية كان يجب أن تستقصي حقيقتها. فلم یقم المحقق برسالته بتقصي حقيقة هذه الخطابات ومن قام بکتابتها، وكيف كتبت وأین كان المشرفون على إدارة اللیمان وقت کتابتها. ولم يستجوب من جاء ذكرهم بها ومناقشتهم في الديباجة التي كتبت على كل خطاب لمعرفة أسماء المحرضین على جمع هذه التبرعات التي لا یقرها القانون، ولا تقرها نظم المصلحة ولم یصدر بها أمر الرئاسة، لذلك نرجو تكلیف ضابط دقيق لعمل الاستيفاء المطلوب على الوجه الصحيح وعليه أن یصل بتحقیقه إلى نتیجة حاسمة تكشف عن المحرضین على جمع هذه التبرعات وكيف جمعت وهل جمعت فعلاً ومن كتب هذه الخطابات، وتلك الكشوف مع تحديد مسئولية الضباط والصف والعساكر سجانین الذين يشرفون على هؤلاء المذنبین. على أن یصلنا سريعاً...

إزاء هذا الخطاب القاسي كلف مدیر العام السيد الیوزباشی عمارة لاستيفاء التحقیق مع كل المذنبین الذين وردت أسماؤهم في الكشوف السبعة وفي ١٩٥٣/٧/١٠ باشر الیوزباشی عمارة فأخذ في سؤال ٧٧ "مذنباً" واستغرق هذا القسائم من ٧٥٠٧ إلى ٧٥٥٤ أي حوالي ٤٨ قسيمة تحقیق وأنكر المسجونون جميعاً دفعهم لأي مبلغ أو معرفتهم لسبب كتابة هذه الكشوف ولا من كتبها وتجاهل بعضهم معرفته باللجنة كلیة، كما أشاد بعضهم بمدحها فجاء في كلام السيد أحمد العادلي "شفتهم بیزوروا اللیمان كثير، ومع مدیر العام مرة

قلت لأزم حيساعدونا بمساعدة المدير العام وضباط المصلحة" كما جاء في كلام عبد العظيم خطاب "الجمعية فيها مدير عام المصلحة وكبار الضباط" وقال كامل علي عبد اللطيف إنه لو كان معه نفود لدفع فالجمعية فيها شخصيات كبيرة. وقال محمد الوكيل إنه أول من يحث المذنبين على التبرع فقد حضر أعضاء اللجنة وزاروا الليمان..

وليأذن لنا القارئ أن نقطع السياق وأن نقول - إيضاحاً لهذه الأقوال أن اللجنة قد زارت فعلاً ليमान طرة أكثر من مرة وتفقده سكرتيرها العام - كاتب هذه السطور - جنباً إلى جنب المدير العام للمصلحة ووراءهما مدير الليمان ووراءهم البكباشي البشلاوي المأمور الأول ووراءه الضباط من رتبة "صاغ" فيوزباشي.. بل إن سكرتير اللجنة قد حمل على الأعناق في الليمان وسط مظاهرة لا تقل عن المظاهرات التي كانت تحدث قديماً في الجامعة.

إزاء هذا الإنكار الجماعي اضطر مدير الليمان لأن يرسل أوراق التحقيق في ١١/٧/١٩٥٣ بعد أن وصلت مرفقاتها إلى ٦٨ صفحة إلى المصلحة بعد أن صار استيفاء المطلوب بقسائم التحقيق من ٧٥٠٧ إلى ٧٥٥٤٠.

ولكن المصلحة أعادته لأنه " لم يأت الاستيفاء الذي عمل بأي نتيجة إيجابية. فقد نفى الجميع دفعهم لأي تبرعات كما نفى الجميع وجود أي علاقة بينهم وبين أعضاء اللجنة المذكورة وأنكر الجميع علمهم بدرج أسمائهم بالكشوف المطلوبة أو علمهم بكتابتها ولم يتوصل المحقق إلى معرفة كاتب هذه الكشوف ولا معرفة المحرضين عليها. ولم يحدد مسئولية أحد من الموظفين ولا كيفية وجود هذه الخطابات بالمخزن ولم يسأل المسئول عن هذا المخزن من الموظفين".

وهكذا أعاد البيوزباشي عماره التحقيق مع المسجونين والسجانين في ٧/١٩، ولما كان في إجابة بعض المسجونين احتمال أن يكون أهلهم هم الذين قاموا بالتبرع وأن بعض المسجونين قد أفرج عنه أو رحل إلى أماكن أخرى فقد أرسلت خطابات إلى ليमान أبو زعل ومختلف المدن والمحافظات التي نقل إليها المسجونين أو يسكن بها أهلهم وأرسل المحضر إلى المصلحة في ٧/٢٢ ولكنه أعيد للمرة الثالثة لا بقائه لحين ورود الاستيفاءات المطلوبة والاطلاع عليها واستيفاء التحقيق إن لزم الأمر، ثم إرسال المحضر كاملاً، وجاءت بعض الردود التي تنفي علم أصحابها بالموضوع، كما لم ترد ردود أخرى رغم استعجالها مراراً؛ فأرسلت إدارة الليمان التحقيق بعد أن ظل لديها أكثر من شهرين إلى المصلحة...

وفي ٢٥/١٠/٥٣ أعادت المصلحة المحضر ومرفقاته (٩٧ صفحة) بالنتيجة الآتية:

أولاً : حفظ التحقيق لعدم ثبوت التهمة وعدم كفاية الأدلة.
ثانياً : على إدارة الليمان مراعاة الدقة في تفتيش المكتب والأوراق والمخازن الخاصة بها وأناطتها لمستخدمين يجيدون القراءة والكتابة إتماماً للفائدة المرجوة من التفتيش.

ثالثاً : إيقاف كل نشاط اللجنة الشعبية لإصلاح السجون ومثيلاتها داخل الليمان وعدم السماح لها مطلقاً بنشر تعاليمها أو دعوتها أيًا كانت حتى تتفرغ إدارة الليمان لتأدية رسالتها الحقّة، ويتفرغ المذنبون لتقبل تلك الرسالة الإصلاحية التهديبية الإنسانية في نطاق نظام المصلحة ولوائحها".

ولم تنته صفحة هذا المحضر تمامًا، فعندما حاقت باللجنة الشعبية لإصلاح السجون تلك المحنة التي أدت إلى إبعاد القائمين عليها منها بعث هذا التحقيق مرة أخرى؛ إذ كتبت إدارة المباحث الجنائية إلى وكيل النيابة الذي كان يحقق في القضية في نوفمبر سنة ١٩٥٥ "تفيد سيادتكم أنه وصل إلى علم إدارة المباحث الجنائية بمحافظة مصر أن هذه الجمعية كان لها نشاط كبير خلال عام ١٩٥٣ وأنها جمعت مبالغ كبيرة من المسجونين بليمان طرة بعد أن أوهمتهم بسعيها للإفراج عنهم بحد ربع المدة ورفع عقوبة المراقبة الأمر الذي ترتب عليه إقبال الكثرة من المسجونين على التبرع للجمعية. وأن إدارة مصلحة السجون حين تنبّهت إلى ذلك أصدرت أمرها إلى السيد مأمور ليمان طرة بأن يعمل على إيقاف نشاط هذه الجمعية داخل الليمان. كما وصل إلى علم إدارة المباحث الجنائية بمحافظة مصر أن تحقيقاً أجرى بليمان طرة تقييد تحت رقم ٨٤ إداري طرة سنة ١٩٥٣ يضم مستندات صريحة وكشوف بأسماء المسجونين الذين دفعوا نقوداً لذلك الغرض وبيان ببعض المبالغ المدفوعة".

ونتيجة لهذه "المعلومة" طلب وكيل النيابة المحقق التحقيق وبفضل هذا الطلب أصبح هذا التحقيق - الذي كان سرّاً جدّاً، ولا يعلمه إلا القلة من المسؤولين بالسجون - من وثائق القضية. وفي متناول يد المحامين واستطعنا أن نلم به...

بقي أن يعلم القارئ أن هذه المبالغ قد جمعت فعلاً من أصحابها، وقد أرسلت إلى اللجنة وأن اللجنة أصدرت كتيباً مطبوعاً يتضمنها. وأن المسؤولين فيها زاروا الليمان مراراً وخطبوا في المسجونين وأنها بالفعل كانت تريد إيقاف المراقبة وإلغاء السابقة الأولى وإن لم توهم المسجونين أبداً بالإفراج عنهم بحد ربع المدة. كما جاء في خطاب المباحث العامة.

وأنها كانت تضم عدداً من ضباط السجون أنفسهم وأنها توصلت بالفعل إلى تحقيق كثيرًا من مطالبها كإباحة التدخين وإدخال الكانتينات وإبطال القيود الحديدية التي كان يكبل بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وتمتد من وسطهم إلى أقدامهم إلخ بل أكثر من هذا.. أنه عندما تمكنت القوى المعادية من إبعاد سكرتيرها العام المؤسس وضعت مدير التفتيش بمصلحة السجون اللواء محمود صاحب محله.. وأصبح هو السكرتير العام للجمعية..

ولا ريب أن إجماع ٧٧ مسجوناً على الإنكار وتمسكهم به رغم ثبوت الأدلة ضدهم مما يوضح تغلغل التضامن بينهم وأن هذا التضامن وعدم شذوذ فرد واحد من هذا العدد أكسبهم شجاعة أدبية يقل أن تتوفر لمن هم أفضل حالاً "وأريح" بالاً.

سلام على مسجونى طرة في الغابرين.. وتحية للذين لا يزالون على قيد الحياة منهم.. ورحمة الله وغفرانه للراجلين. ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ (البقرة ١٤٩)